كِتابُ الرّدّ على النّحاة

لابن مَضاء القرطبي

نشره وحققه

الدكتور شوقي ضيف

دكتوراه في الآداب مع مرتبة الشرف الممتازة

مدرس بكلية الآداب في جامعة فؤاد الأول

دار الفكر العربي

[الطبعـــة الأولى]

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه طُرْفَة نفيسة من طُرَف التفكير الأندلسى ، ألفها ابن مَضاء القرطبي ، قاضى القضاة فى دولة الموحدين ، تلك الدولة التى ثارت على المشرق ، ودعت إلى الانتقاض على فقهائه وما سنّوا وشرّعوا فى الفقه الإسلامى ، وقد تبعها ابن مَضاء يدعو إلى الانتقاض على النحاة وما أصّلوا وفرّعوا فى النحو العربى .

وقد سدّد ابن مَضاء سهام دعوته ، أو قل سهام ثورته ، إلى نظرية العامل ، التى أحالت كثيرا من جوانب كتاب النحو العربى إلى عُقَدٍ صعبة الحل ، عسيرة الفهم . وما العامل ؟ إن كل ما تصوّره النحاة فى عواملهم النحوية تصوّرٌ باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مَضاء ، من أن الذى يصنع الظواهر النحوية فى الكلمات ، من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسه ، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف ؟

وابن مَضاء لا يُزْرِى على نظرية العامل ، ويَلْتَمِس تهجينها ، لأنها فاسدة فى ذاتها ، وإنما لما تجرّه من تقدير فى العبارات ، لعوامل

ومعمولات ، على نحو ما نعرف فى أبواب الضمائر المستترة ، والتنازع ، والاشتغال ، ونواصب المضارع من مثل الفاء والواو ، وإن النحاة ليبالغون فى هذا التقدير مبالغة ، تؤدى بهم فى كثير من الأحوال ، إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة فى العربية ، ويضعوا مكانها أساليب واهية غثَّة .

وليس هذا كل ما تجرّه نظرية العامل فى كتاب النحو العربى ، فهى تجرّ وراءها أيضا حَشْدًا من علل وأقيسة ، يَعْجِز الثاقبُ الحسّ والعقل عن فهم كثير منها ، لأنها لا تُفسّر غامضة من غوامض التعبير ، ولا دفينةً من دفائن الأسلوب ، وإنما تُفسّر فروضا للنحاة ، وظنونا مبهمة .

وهذا كله أفسد كتاب النحو العربى إفسادا ؛ لأنه ملأه بمسائل ومشاكل ، لا نحتاج إليها فى تصحيح نطقنا ، وتقويم لساننا . ولعل ذلك ما جعل الخليل بن أحمد يقول — فيما نقل عنه الجاحظ فى أوائل حيوانه — لا يَصل أحد من علم النحو إلى ما يَحتاج إليه ، حتى يتعلَّم ما لا يَحتاج إليه .

وإذن فالداء قديم ، وقد استفحل هذا الداء بعد الخليل ، حتى أصبح ما لا نحتاج إليه فى كتاب النحو يزيد أضعافا مضاعفة على ما نحتاج إليه ، بل لقد أصبح ما لا نحتاج إليه فى كتاب النحو

موضعَ الاهتمام والعناية من النحاة ، لأنه الجانب المستغلق ؛ ولأنه مكان الشُّبْهة والنظر .

وقد ذهب ابن مَضاء يستقصى ذلك ويجمع أسبابه ، فإذا كله يرجع إلى نظرية العامل ، إذ هى عموده الذى عليه يَعْتَمِد ، وأساسه الذى به عُقِد ، أو قل هى القطب الذى دارت عليه رحاه ، وهال ابن مَضاء أن هذه الرحى لا تطحن إلا تعسُّفات من تقديرات وتعليلات ، وقلما طحنت شيئا نافعا فيه بلاغٌ للناس .

حينئذ كتب هذا الكتاب الذى سماه « الرد على النحاة » مناديا فيهم : حطِّموا نظرية العامل ، حطِّموا التقدير فى العبارات ، حطِّموا الأقيسة والعلل ، حطِّموا التمارين غير العملية ، حطموا كل ما لا نفيد منه صحة فى الأداء ، ولا صوابا فى اللسان .

ولم يكتف ابن مَضاء بهذه الثورة الهادمة ، فقد تقدم يضع حلولا جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنِّف كتاب النحو العربى تصنيفا جديدا ، يقوم على اليسر والسهولة .

ولقد كان من محاسن المصادفات أن أعثر على هذه الطُّرْفة البديعة فى تلك الأوقات ، التى تتحفَّز فيها الجهود لإصلاح النحو العربى ، إصلاحا يَنفِى عنه الزبد ، ويُبْقِى على ما ينفع الناس ،

ولذلك مهدت لها بمدخل واسع ، تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه ، حتى إذا فرغت من ذلك ، انتقلت أُبَيِّن حاجة النحو العربى إلى تصنيف جديد ، يرفع عن الناس ما يَفْــدَحهم ويَبْهَظهم فى تعلمه . ولم ألبث أن رسمت خطة هذا التصنيف ، مستهديا بآراء ابن مَضاء وأفكاره .

والحق أن ابن مَضاء يفتح أمامنا الأبواب ، لكى ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله . وأنا لا أزعم أنى استخرجت من آرائه جميع النغم ، الذى يمكن أن ينصبَّ منها ، فى تنظيم كتاب النحو وتبويبه تبويبا حديثا ، يحقق ما نصبو إليه من اليسر والسهولة ، إنما حاولت ذلك وابتغيت الدلالة عليه . والله أسأل أن يَعصمنا من الخطأ والزلل ، ويُوفقنا لصالح القول والعمل ؟

شوقى ضيف

فهرس الموضوعات

صفحة

مقـــدمة ا

مدخل ١ الى ٧٦

(١) عصر الكتاب ٣

(٢) مؤلف الكتاب ٩

(٣) وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها الى المؤلف ١٣

(٤) آراء الكتاب : إلغاء نظرية العامل — إلغاء العلل الثوانى والثوالث — إلغاء القياس — إلغاء التمارين غير العملية ١٧

(٥) حاجة النحو إلى تصنيف جديد : الانصراف عن نظرية العامل — منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات ٤٧

كتاب الرد على النحاة ٧٧ الى ١٦٤

فاتحة الكتاب ٧٩ الى ٨٤

فصل ٨٥ الى ١٠٦

(١) دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل ٨٥

(٢) الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة ٨٨

(٣) إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة ٩٣

(٤) الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات ... ٩٩

صفحة

(٥) الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى المشتقات ١٠٠
(٦) « « « « « « الأفعال ١٠٣

فصل ١٠٧ الى ١١٧

(١) باب التنازع ١٠٧
(٢) صور من التنازع ١٠٩
(٣) فروع للتنازع ١١٣
(٤) أى الفعلين أولى بالتعليق فى التنازع ١١٦

فصل ١١٨ الى ١٤١

(١) باب الاشتغال... ... ... ١١٨
(٢) أحكام باب الاشتغال ١١٨
(٣) رأى ابن مضاء فى باب الاشتغال ١٢١
(٤) مسألتان للأخفش ١٢٢
(٥) مسألة لسيبويه... ... ... ١٢٨
(٦) بقية أحكام الاشتغال ١٣٠

فصل ١٤٢ الى ١٥٠

(١) فاء السببية ١٤٢
(٢) جواز العطف والقطع مع فاء السببية ١٤٦
(٣) واو المعية ١٤٧

فصل ١٥١ الى ١٦٤

(١) الدعوة الى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ١٥١
(٢) أقسام العلل الثوانى ١٥٢
(٣) الدعوة الى إلغاء القياس ١٥٦
(٤) مثال للعلل الفاسدة ١٥٩
(٥) الدعوة الى إلغاء التمارين غير العملية ١٦١
(٦) الدعوة الى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا ١٦٤

فهرس الأعلام ١٦٥

مدخل
إلى كتاب الرد على النحاة

واسعة ضد المرابطين ، الذين كانوا يحكمون فى هذه البقاع ، إذ كان يراهم مجسّمة[(١)] ، كما كان يرى علماءهم يهتمون فى الدين بالفروع دون الأصول ، مما جعله يقوم فى وجه دولة المرابطين ووجه علمائها بدعوة واسعة للتغيير والتنظيم .

وأثرت دعوة « ابن تومرت » فى نفوس أهل المغرب ، فتبعه خلق كثير ، وقد بدأ فرتبهم على طبقات ، وسمى الطبقة الأولى باسم الجماعة ، والثانية باسم الموحدين ، ثم أخذ بعد ذلك فى تأليف جيش كبير . وقد لقى هذا الجيش من الموحدين جيوش المرابطين ، ولكن النجاح لم يكتب له فى عهد صاحب الدعوة « ابن تومرت » الذى توفى عام ٥٢٤هـ[(٢)] ، وإنما كتب له فى عهد خليفته «عبدالمؤمن ابن على » الذى يعتبر المؤسس الحقيقى لهذه الدولة ، فقد تمَّ له ملك المغرب كله ، من طرابلس إلى السوس الأقصى ، كما تم له ملك أكثر جزيرة الأندلس[(٣)] . وقد لقب نفسه بلقب أمير المؤمنين ، "وكان مؤثرا لأهل العلم ، محبا لهم ، محسنا إليهم ، يستدعيهم من البلاد إلى السكون عنده ، والجوار بحضرته ، ويجرى عليهم

---

(١) الاستقصا، لأخبار دول المغرب الأقصى ، طبع القاهرة ١٤٦/١ .

(٢) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشى طبع تونس ص ٤ . وروى ابن خلدون أنه توفى عام ٥٢٢هـ . انظر كتاب العبر طبع بولاق ٢٢٩/٦

(٣) المعجب ص ١٦٤ ، وتاريخ الدولتين ص ٥ .

الأرزاق الواسعة ، ويظهر التنويه بهم ، والإعظام لهم"[١] . ويقول صاحب الاستقصا : إنه "كان فقيها عالما .. بالأصول والجدل والحديث ، مشاركا فى كثير من العلوم الدينية والدنيوية"[٢] .

وقد وطَّد عبد المؤمن الملك فى أبنائه من بعده ، فخلفه ابنه يوسف (٥٥٨ — ٥٨٠ هـ) وكان . "أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها فى الجاهلية والإسلام . صرف عنايته إلى ذلك أيام كونه بإشبيلية واليا عليها فى حياة أبيه . ولقِى بها رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن . صحّ عندى أنه كان يحفظ أحد الصحيحين — الشك منى — إما البخارى أو مسلم[٣] ، وأغلب ظنى أنه البخارى ، وكان له مشاركة فى علم الأدب ، واتساعٌ فى حفظ اللغة ، وتبحُّرٌ فى علم النحو ، ثم طمح به شرف نفسه ، وعلوُّ همته إلى تعلم الفلسفة ، وأمر بجمع كتبها ، فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموى ... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ، ويبحث عن العلماء ، وخاصةً أهل علم النظر ، إلى أن اجتمع له

---

(١) المعجب ص ١٤٤

(٢) كتاب الاستقصا ١٥٨/١ .

(٣) يقول ابن أبى زرع فى روض القرطاس ، طبع تورنبرج ١٣٦/١ إنه كان يحفظ البخارى بأسانيده .

منهم مالم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب . وكان ممن صحبه من العلماء المتفنين أبو بكر محمد بن طُفَيل ، أحد فلاسفة المسلمين . . ولم يزل أبو بكر هذا يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار ، وينبهه عليهم ، وهو الذى نبهه على أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رُشْد"(١) .

ويذهب يوسف ويأتى ابنه يعقوب الطائر الصيت (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) . وهوأعظم خلفاء هذه الدولة ، فقد دوّخ فرنج الأندلس ، وأنزل بهم هزائم منكرة ، وكان مثلَ أبيه مثقفا ثقافة واسعة ، وكان يعقِد المناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه(٢) . ويقول صاحب نفح الطيب : إن فقهاء عصره كانوا يرجعون فى الفتاوى إليه ، ويقول أيضا : إنه صنف كتابا جمع فيه متون أحاديث صحاح ، تتعلق بها العبادات ، سماه الترغيب(٣) ، ويقول ابن خلكان : إنه "أمر برفض فروع الفقه كما أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية ، ولا يقلدوا أحدا من الأئمة المجتهدين القدماء ، بل تكون أحكامهم بما يؤدى إليه اجتهادهم"(٤) .

---

(١) المعجب ص ١٧٠ — ١٧٣ .
(٢) نفح الطيب طبع أوربا ١/٩٨ وكذلك ١/٣٠١ .
(٣) نفح الطيب ٢/٧٠ .
(٤) وفيات الأعيان طبع المطبعة الميمنية ٢/٣٢٨ .

ونحن — في الواقع — لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف ، حتى نرى ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة فى المشرق ، وهم مالك وأبو حنيفة والشافعى وابن حنبل ، قد استعر أُوارُها ، إذ تولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة ، فأمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق ، وأن يعود العلماء إلى الأصول ، وهى القرآن والسنة ، وقد بالغ فى ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب (١) . ويفصل صاحب المعجب الحديث فى ذلك ، فيقول : "فى أيامه انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يُجرَّد ما فيها من حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، والقرآنِ ، ففُعِل ذلك ، فأحرق منها جملة فى سائر البلاد ، كمدوّنة سحنون وكتاب ابن يونس ، ونوادر ابن أبى زيد ومختصره ، وكتاب التهذيب للبراذعى ، وواضحة ابن حبيب ، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها . ولقد شاهدت وأنا يومئذ بمدينة فاس يُؤتى منها بالأحمال ، فتوضع وتطلق فيها النار" . ويعلل لذلك صاحب المعجب فيقول : "كان قصده فى الجملة مَحْوَ مذهب مالك من المغرب مرة واحدة ، وحَمْلَ الناس على الظاهر من القرآن والحديث . وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده ، إلا أنهما لم يظهراه ، وأظهره يعقوب هذا ،

---

(١) نفح الطيب ٢/٧٢ .

يشهد لذلك عندى ما أخبرنى غير واحد ممن لقى الحافظ أبا بكر ابن الجد، أنه أخبرهم، قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبى يعقوب أول دَخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لى: يا أبا بكر، أنا أنظر فى هذه الآراء المتشعبة، التى أحدثت فى دين الله، أرأيت — يا أبا بكر — المسألة فيها أربعة أقوال، أو خمسة أقوال، أو أكثر من هذا، فأى هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لى، وقطع كلامى: يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سُنن أبى داود، وكان عن يمينه، أو السيف»[(١)].

وقد سقنا ذلك كله لندل على أن العصر الذى ألف فيه «كتاب الرد على النحاة» كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، فى الفقه وفروعه. وقد كانت دولة الموحدين — منذ أول الأمر — تدعو إلى هذه الثورة، حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يرُد فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مَضاء القرطبى قاضى القضاة فى دولته، فألف «كتاب الرد على النحاة» يريد أن يرد به نحو المشرق على

---

(١) المعجب ص ٢٠١ — ٢٠٣.

المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنا فى ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثله — على ما يظهر — بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو . وقد بدأ فرفض نظرية العامل ، التى جعلت النحاة يكثرون من التقدير ، وهو تقدير يؤدى إلى عدم التمسك بحرفية آى الذكر الحكيم ، تلك الحرفية التى كان يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر . وأيضا فانه اقترض منهم مايذهبون إليه من نفى العلل والقياس فى الفقه ، ونادى بتعميم ذلك فى النحو ، حتى تتخلص من كل ما يعوق جريانه وانطلاقه فى العقول والأفهام .

٣

مؤلف الكتاب

هو أبو العباس (١) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمى أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ، وقد خرج من بيت حسَب وشرف ، منقطعا إلى العلم والعلماء ، معنيًا أشد العناية بلقاء أساتذة

---

(١) وكان يلقب أيضا بأبي جعفر وأبى القاسم ، انظر الديباج المذهب لابن فرحون ، طبع مطبعة السعادة ، ص ٤٧ .

عصره . ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية ، حيث ابن الرمّاك ، الذى درس عليه كتاب سيبويه[١] . وكما هاجر إلى إشبيلية فى طلب النحو ، نراه يهاجر فى طلب الحديث إلى سبتة ، حيث القاضى عياض[٢] ، أكبر محدثى المغرب وفقهائه فى عصره . وما زال يُعنى بالحديث حتى صار رُحلة فى الرواية ، ويقول ابن فرحون : "إنه كان واسع الرواية ، عاليها ، ضابطا لما يحدث به" . وقد عد من أساتذته فى العربية ابن بَشكوال وابن سحنون[٣] . ولم يكتف ابن مضاء — على عادة أهل عصره — بالثقافة اللغوية والدينية ، إذ كان — كما يقول السيوطى فى بغية الوعاة — "عارفا بالطب والحساب والهندسة" . وأيضا فإنه "كان شاعرا بارعا ، كاتبا" .

وما من ريب فى أن ابن مضاء كان ينزع إلى دعوة الموحدين ، وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء فى بعض بُلدانهم فى فاس وبجاية[٤] ، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضى

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى طبع مطبعة السعادة ص ١٣٩ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

(٣) الديباج المذهب ص ٤٨ .

(٤) أنظر ترجمته فى المصدرين السابقين .

الجماعة فى الدولة كلها[١] ، أو كما نقول الآن قاضى القضاة ، وقد مر بنا تعصب يوسف للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع . وما نشك فى أن ابن مَضاء كان يشرك مولاه فى هذا التعصب ، إذ الناس على دين ملوكهم . وقد استمر فى هذا المنصب الذى قلده إياه يوسف حتى توفى فى عهد ابنه يعقوب[٢] سنة اثنتين وتسعين عن سنّ عالية ، إذ كان مولده سنة ثلاث عشرة وخمسمائة[٣] ، وما نرتاب فى أنه كان — بحكم منصبه — ساعده الأيمن فى حركة حرق كتب المذاهب الأربعة .

وإن من يرجع إلى نصوص « كتاب الرد على النحاة » يُلاحِظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهى ثورة تعتبر امتدادا لثورة سيده عليه . وأيضا فإنه يُلاحِظ نزعة ظاهرية فى ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضى بذلك منصبه .

والغريب أنه لم يُعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما

---

(١) انظر المعجب ص ١٧٨ ، وروض القرطاس ١/١٤٢ .

(٢) المعجب ص ١٩١ وروض القرطاس ١/١٤٢ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

عنى بالتأليف ضد النحو المشرق ، فقد صب عنايته كلها على النحو ، إذ ألف فيه ثلاثة كتب ، أما أولها فسماه « المَشرق فى النحو » وينقل أبو حيان نقولا عنه فى الارتشاف[١] ، وأكبر الظن أن هذا الكتاب أُلِّف ضد المشرق . أما الكتاب الثانى فاسمه « تنزية القرآن ، عما لا يليق بالبيان » وليس فى اسم هذا الكتاب ما يدل على أنه ألف خصومة للمشرق ونحاته ، غير أن صاحب البغية يقول : إن ابن خروف ناقضه فى هذا التأليف بكتاب سماه : « تنزيه أئمة النحو ، مما نسب إليهم من الخطأ والسهو[٢] » . ومعنى ذلك أن هذا الكتاب ألف أيضا معارضة لنحاة المشرق وآرائهم فى النحو .

وهذان الكتابان لم يصلا إلينا ، وإنما وصل كتابه الثالث ، الذى سماه : « كتاب الرد على النحاة » ، ومع ذلك لم نعثر من أصوله إلا على هذه النسخة التى ننشرها . وإن من يرجع إلى نصوصها يلاحظ أن ابن مضاء لم يكتف بقراءة كتاب سيبويه على ابن الرماك ، فقد قرأ أيضا شرح السيرافى على سيبويه ، ونقل منه نصوصا أشرنا إليها فى مواضعها من الكتاب ، كما

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ، نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١١٠٦ نحو الورقة ٣٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

أشرنا إلى نصوص أخرى نقلها عن الانتصار لابن ولاد شيخ نحاة مصر . وأيضا فقد ذكر ابن جنى مرارا ، ونقل عن خصائصه نقولا . وأكبر الظن أنه قرأ كتبا نحوية أخرى كثيرة . وهذا طبيعى لشخص يهاجم النحو العربى ، غير أننا نلاحظ أنه لم يُعنَ بالنحو الكوفى أو على الأقل لم تظهر فى الكتاب عنايته بهذا النحو . ومرجع ذلك — فى رأينا — أنه لم يكن حريصا على التوفيق بين مذاهب النحاة ، وإنما كان حريصا على مهاجمة النحو جملة ، وقد اختار المذهب البصرى الذى كان شائعا من حوله ، والذى لا يزال شائعا إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذه مسرحا لمعاركه مع النحاة .

٣

وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى المؤلف

وهذه النسخة من الكتاب التى ننشرها محفوظة فى المكتبة التيمورية بدار الكتب الملكية تحت رقم (٣٧٥ نحو) . وقد نسخت سنة ألف وثلاثمائة وثمانى عشرة هجرية ، فهى نسخة حديثة العهد ، ومن أجل ذلك رجعت إلى مظانها رجاء أن أعثر على أصلها الذى نقلتْ عنه ، ولكن رجائى ذهب أدراج الرياح

ولم أجد مناصا من الاعتماد على هذه النسخة الوحيدة للكتاب .

وقد كتبت هذه النسخة بقلم معتاد ، وهى فى ثلاث كراسات وثلاث صفحات ، من القطع المتوسط . وتبدأ بمقدمة ، يليها ثلاثة فصول ، وقد شغلت المقدمة منها أربع صفحات ، بينما شغل الفصل الأول سبع عشرة صفحة . وشغل الفصل الثانى سبع صفحات فقط ، على حين استقل الفصل الثالث ببقية الكتاب . ونحن نجد على الورقة الأولى منه عنوانه هكذا : « كتاب الرد على النحاة » . وإذا ما تركنا العنوان إلى النص نفسه ، وجدناه مليئا بالأخطاء والأغلاط . وقد أقمت — جهدى — ما فيه من عوج وأمت ، وأشرت مرارا إلى ذلك فى هوامشه ، حتى لا أتصرف فى الكتاب بدون أن أطلع القارىء على ما صنعت من تصحيح لبعض الألفاظ والعبارات . وقد استخدمت فى الكتاب هذين المعقوفين [ ] اللذين تعود الناشرون أن يضعوا بينهما الساقط من الحروف والألفاظ ، واكتفيت بوضعهما دون تنبيه ، حين أضعهما ، إلى أن هناك ساقطا ، اعتمادا على أن ذلك اصطلاح معروف ، وأيضا فإنى استخدمت القوسين الهلاليين ( ) فى أمثلة الكتاب النحوية لتمييزها وتبيينها .

وقد جعلتنى حداثة النسخة أهتم بتحقيق نسبتها إلى

ابن مَضاء بالرغم من أنه جاء فى مفتتحها ما يدل على نسبتها إليه ، إذ هى تبدأ على هـذا النحو : "قال الشيخ الفقيه القاضى الأعدل ، العالم الناصر المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمى ..." ونحن لا نـكاد نمضى بعد ذلك فى الـكتاب ، حتى نجد المؤلف يدعو لابن تومرت ، الذى ادعى أنه المهدىّ المنتظر ، ثم لخليفتيه : عبد المؤمن و يوسف ، ثم ليعقوب ابن يوسف ، فيقول: "وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدىّ المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدَينا أميرى المؤمنين ، الوارثَين مقامه العظيم ، وأَصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التـكميل والتتميم" . و يدل هذا الدعاء على أن الـكتاب ألف فى عصر يعقوب بن يوسف ، أى بعد عام ٥٨٠ هـ ، وهو العام الذى ولى فيه الحـكم . ونستمر فى الـكتاب فإذا المؤلف يقول عن نفسه إنه أندلسى . وما نزال حتى نصل إلى أواخره ، وإذا هو يقول : "كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم الشهَيلى — رحمه الله — يولع بعلل النحو الثوانى و يخترعها" . وهـذه العبارة فى الـكتاب تدل على أن المؤلف كان معاصرا للسهيلى المتوفى عام ٥٨١ هـ ، كما تدل على أن الـكتاب ألف بعد وفاته ، لقول المؤلف عنه : رحمه الله . وهذا دليل آخر على أن الكتاب

ألف فى عصر يعقوب أى فى عصر الثورة على المشرق وعلمائه .

ونرى من ذلك أن فى الكتاب ما يدل على أن مؤلفه أندلسى ، وأنه عاصر السهيلى من جهة ، كما عاصر حكم يعقوب ابن يوسف من جهة ثانية . وقد ذكر صاحبه فى الفصل الذى عقده للتنازع أن الفاعل يحذف . وإن من يرجع إلى جمع الجوامع يجد السيوطى ينسب هذا الرأى لابن مضاء فى موضعين من كتابه (١) ، وقد نسبه له أيضاً أبو حيان فى الارتشاف (٢) . وأيضا فإن فى الكتاب احتجاجا لاختيار رفع عبد الله فى قولهم (أأنت عبدُ الله ضربته) وقد نسب أبو حيان هذا الاحتجاج فى شرحه على التسهيل لابن مضاء (٣) . وكل هذه قرائن تؤكد نسبة النسخة التى تحت أيدينا لابن مضاء ، ولو أن اسمه لم يكتب عليها ، ولا ذكر فى مقدمتها ، لكان حريا أن تنسب إليه ، لأنها تتفق وما عُرف عنه ، من ثورته على المشرق ونحاته (٤) .

---

(١) انظر همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى طبع مطبعة السعادة ١/١٦٠ وكذلك ٢/١٠٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ، الورقة ٣٣٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل : نسخة فوتغرافية ، بمكتبة جامعة فؤاد ، المجلد الثانى ، الورقة ١٤٣ .

(٤) انظر بغية الوعاة ص ١٣٩ .

٤

آراء الكتاب

ونحن لا نكاد نلم بالسطور الأولى من الكتاب ، حتى نجد حملة موجهة إلى النحاة ، وخاصة نحاة البصرة ؛ وإن ابن مضاء ليحاول فى حملته أن يهديهم سواء السبيل . وهو يستهل حديثه فى ذلك بقوله : " أما بعد ، فإنه حملنى على هـذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة " . فهو إذن يأخذ بأدب السُّنَّة فى النصح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم ، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناسَ فى وعثاء النحو وشعابه وكثرة ما فرعوا فيه من فروع ، وأقاموا من حجج وعلل . وإنه لينبغى أن يُنْفَض ذلك كله عن النحو ، وأن يؤخذ المأخذ المبرأ من الفضول . وما يزال فى إسداء النصح إلى النحاة أن يغيروا مناهجهم فى درس النحو وبحثه ، حتى ينتهى من مقدمته .

الغاء نظرية العامل

ونحن لا نمضى بعد ذلك فى قراءة الكتاب ، حتى نرى ابن مَضاء يهاجم نظرية العامل ، التى أسس النحاة عليها أصول النحو

وسُنَنه ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاء ويهدمها هدما ، وانظر إليه يقول فى مُفْتَتَح الفصل الأول من كتابه : "قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوىُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذى فى زيد ، والنصب الذى فى عمرو ، إنما أحدثه ضرب ... وذلك بَيِّنُ الفساد . وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية : وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشىء غيره" .

وتحمل هذه الفقرة فى طياتها غايةَ ابن مضاء من كتابه ، فهو يريد أن يحذف من النحو كل مالا يفتقر إليه ، وقد بدأ بنظرية العامل ، فرأى أنه يحسن أن ننقضها نقضا . وما العامل ؟ وما هذا الذى يدّعيه النحاة فى مثل (ضرب زيد عمرا) إذ يزعمون أن ضرب عمل الرفع فى زيد والنصب فى عمرا ؟ وإن النحاة ليبالغون فى ذلك ، حتى لنراهم يذهبون إلى أن علامات الإعراب آثار حقيقية

للعوامل ، ثم هم — على ما هو معروف — يطيلون بعد ذلك فى بيان شروط هذه العوامل ، وبيان أنواعها ، ومتى تحذف ؟ ومتى تذكر ؟ ومتى يتقدم المعمول على عامله ؟ ومتى يتقدم على صاحبه ؟ وأى العوامل يعتبر أصليا ؟ وأيها يعتبر فرعيا ؟ وإنهم ليتورطون أثناء ذلك فى مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرِّر لها .

وقد رَجَع ابنُ مَضاء فكرةَ تزييف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جنى ، فهى فكرة قديمة ولكنه وسَّعها وأخرجها فى شكل نظرية ، وإنه ليدْعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة . وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأى النحاة فى العامل ، فيقول : "إن القول بذلك باطل عقلا وشرعا ، لايقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلاينصب (زيدا) بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم إن" . وهذا صحيح ، لأننا لا ننطق بكلمة (زيد) حتى تكون كلمة (إن) قد ذهبت ولم يعد لها وجود ، وكان ينبغى أن تكون موجودة ، حتى يمكن أن تعمل فى (زيد) عملها الذى يزعمه النحاة .

ويعود ابن مَضاء فيقول : ربما ظن شخص أن معانىَ هذه

العوامل هى العاملة لا ألفاظها المعدومة ، ويرد ذلك بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالإنسان والحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء ، والعامل فى النحو ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطبع ، وإذن فتصور النحاة له بأنه عامل أو فاعل تصور واهم . أما من يزعمون أن العامل فى النحو ليس عاملا حقا ، وإنما هو تمثيل وتخييل ، لغرض تيسير النحو وتسهيل تعلمه ، فإن ابن مضاء يرد زعمهم بأن فكرة العامل لا تيسر ولا تسهل شيئا سوى "حطّ كلام العرب عن رتبة البلاغة ، وادعاء النقصان فيما هو كامل" ، أليست فكرة العامل هى التى تجعلنا نفكر فى محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا ، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها ، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب ، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ فى التعبير .

وينتقل ابن مَضاء من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى فساد نظرية العامل . وقد قسم العوامل التى يحذفها النحاة فى الكلام ثلاثة أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) يعنى أنزل خيرا . وقسمٌ حُذف ، والكلام لا يفتقر إليه ، مثل (أزيدا

ضربته) فإن النحاة يقدرون عاملا محذوفا عمل النصب فى (زيدا) وهو عامل يفسره الفعل المذكور، على نحو ماهو معروف فى باب الاشتغال. ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذى لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، ويقول: إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتُهم التى وضعوها فى باب العامل، وهى: أن كل منصوب لا بد له من ناصب.

أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتا من القسم الثانى، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة فى عبارات، لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام، كتقديرهم فى باب النداء أن المنادى فى مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ولو قال المتكلم (أدعو عبدالله) بدلا من (ياعبد الله) لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء. ومن هذا القسم ما يزعمه نحاة البصرة فى الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو، من أنه ينصب بأن مضمرة، وتراهم بعد ذلك يؤولون أنْ مع الفعل بالمصدر، ثم يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها، ثم يعطفون المصادر على المصادر، ففى مثل (ماتأتينا فتحدثَنا) تراهم يقدرون العبارة هكذا (ما يكون منك إتيان فحديث) وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم، لأنه قصد أحد

معنيين : إما أنك لا تأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لا تأتينا محدثا ، وهما جميعا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة . وإن فى هذا ونحوه ما يدل على فساد تقديرهم .

ويقف ابن مَضاء فيبين فساد مثل هذه التقديرات والتأويلات ، وخاصة فى كتاب الله تعالى ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لأنها تجر إلى " ادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل ، إلا القول بأن كل ما يُنصَب إنما يُنصَبُ بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا به وإما محذوفا مرادا ، ومعناه قائم بالنفس ، والقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نُهِى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأى ما لم يستند إلى دليل حرام ، وقال صلى الله عليه وسلم : من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار . وهذا وعيد شديد ، وما توعّد رسول الله عليه فهو حرام ، ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيدُ إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يُزاد فى القرآن لفظٌ غير المجمع على إثباته ، وزيادةُ المعنى كزيادة

اللفظ ، بل هى أحرى ، لأن المعانى هى المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها " .

وهذه النغمة فى الكتاب ، وهى نغمة مرددة فيه ، تدل على أن ابن مَضاء كان ظاهرىَّ النزعة ، فهو ينكر الرأى مالم يستند إلى دليل ، على نحو ما ينكره الظاهرية فى الفقه ، ثم هو يتشدد فى التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه . وهو يريد أن ينفذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدما لا تقوم من بعده ، أليست تجر إلى الزيادة فى آى الذكر الحكيم ، وأن يقول الإنسان فى القرآن بغير علم ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتوعد عليه .

ويتنبه ابن مَضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول : إن إجماعهم ليس حجة علينا ، وقد صرّح بذلك كبيرٌ من حذاقهم ، ومقدَّمٌ فى الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه إذ يقول : " اعلم أن إجماع أهل البلدين يعنى البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة " . وإذن فالاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل

لا يعطى المعترض شيئا ما دامت النظرية فاسدة فى نفسها .

ويحاول ابن مضاء أن يدل على فسادها بصور أخرى من العوامل المحذوفة ، فنراه يعرض لما يزعمه النحاة فى المجرورات التى تقع أخبارا أو صلات أو صفات أو أحوالا فى مثل (زيد فى الدار ، ورأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد الهلال فى السماء) ، فإن النحاة يقدرون فى مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تُعَلَّق بها هذه المجرورات ، وهى على الترتيب (مستقر ، واستقر ، وكائن ، وكائنا) ، وإنما دفعهم إلى ذلك قاعدة وضعوها ، وهى أن المجرورات — إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة — لابد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرا فى نحو (زيد قائم فى الدار) كان مضمرا فى نحو (زيد فى الدار) . ويقول ابن مضاء إن هذا كله تمحُّل لأن الكلام تام بدون هذا التقدير ، ولو أن النحاة اعتنقوا نظريته ، وهى أنه لا عامل ولا عمل لما اضطروا إلى هذا التقدير ، فتلك المجرورات هى نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال . وهل من شك فى أن هذه العبارات السابقة كلها تامة ، فهى مركبة فى مثل (زيد فى الدار) من إسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، دلت عليها (فى) . وهما معنيان يعبران عن فكرة المتكلم دون حاجة إلى تقدير (مستقر) كما

بزعم النحاة . ومثلُ (زيد فى الدار) أخواتُها السابقة ، فليس هناك ما يدعو مطلقا إلى أى تقدير فيها ، إنما هو تقدير خاص بالنحاة وصنعتِهم كما تصوروها ، وحرىّ بنا أن نلغى هذا التقدير ، وأن نلغى معه نظرية العامل ، ما دامت هى التى تمدنا بمثل هذا التقدير الواهم .

ويترك ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى الضمائر المستترة ، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة فى مثل (زيد ضارب عمرا) فإنهم يقدرون فى (ضارب) ضميرا مستترا يعربونه فاعلا لها ، وتقديره (هو) ، ويَعجَب ابن مَضاء من هذا التقدير لأن (ضارب) تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإذا فلا داعى لأن نبحث عن صاحبها فى داخلها ما دامت تدل عليه بمادتها وفى ظاهرها .

وقد ذهب ابن مَضاء هذا المذهب نفسه فى نحو (زيد قام) إذ أنكر الفاعل الذى يقدره النحاة فى قام ، وقال إنها تدل عليه بنفس مادتها كما دلت عليه (ضارب) . وآية ذلك أننا نعرف من الياء فى الفعل المضارع (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن ألف القطع فى (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون فى (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء فى (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة . وبنفس الصورة نعرف فى (علم) أن الفاعل غائب مذكر ، وإذن فالفعل

يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضا على الفاعل إذا كان مستترا كما يقول ابن مضاء .

ونرى ابن مَضاء ينتهى أثناء تفكيره فى هذه المسألة إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل (قاما وقاموا وقُمْنَ) ليست ضمائر كما يزعم بعض النحاة ، بل هى علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث . ومن المعروف أن هذه العلامة الأخيرة تذكر مع الفعل وتحذف إذا تأخر عنها الفاعل، وكان مؤنثا مجازيا فتقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولكن إذا تقدم هذا الفاعل المؤنث على الفعل وجب ذكرها ، فلا تقول إلا (الشمس طلعت) ولا يجوز أن تقول (الشمس طلع) ، وهذا نفسه ماتصنعه العربية بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا ، فإنه إذا تأخر عن الفعل جاز لك أن تذكر هذه العلامات ، وهى لغة طيىء وبلحارث بن كعب وأزدشنوءة ، ويسميها النحاة لغة (أكلونى البراغيث) ، وقد جاءت أمثلة لها فى القرآن الكريم والحديث الشريف ..ويجوز لك أن تحذف هذه العلامات وهى لغة جمهور العرب . هذا إذا تأخر الفاعل المثنى أو المجموع عن الفعل ، فإذا تقدم عليه وجب ذكر هذه العلامات ، فتقول : (قاموا الزيدون وقام الزيدون) ولا تقول إلا (الزيدون

قاموا) كما تقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولا تقول إلا (الشمس طلعت) .

وعلى هذا النحو يحاول ابن مضاء فى الفصل الأول من كتابه أن يبرهن على فساد نظرية العامل مصوّرا ما تجره من تقديرات وتأويلات لا مبرر لها إلا التمحل وكثرة التخيل ، وإنه لينبغى أن نضرب عنها صفحا ، وخاصة فى آى الذكر الحكيم لأنه لا يوجد عليها دليل يجيز لنا ما يفترضه النحاة فيها من عوامل محذوفة وضمائر مستترة .

ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان ، يدرس فيه باب التنازع فى النحو درسا مفصلا ، وهو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون فى باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، وذلك أنهم قد يعبرون بعاملين ، ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد على نحو ما ترى فى مثل (قام وقعد إخوتك) وقول علقمة :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادها　　رجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

وقد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، أو كما يقولون لا يصح أن

يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وإذن فإما أن نُعمل الأول ونُضمر فى الثانى ، أو نُعمل الثانى ونُضمر فى الأول . اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الثانى لقربه ، فيطلبون إلى صاحب المثال الأول أن يقول (قام وقعدوا إخوتك) أو يقول (قاموا وقعد إخوتك) ويطلبون إلى علقمة أن يقول (تعفقوا . . . وأرادها رجالٌ . . . وكُليب) وهى جمع كلب ، أو يقول (تعفق . . وأرادوها رجال . . وكليب) .

وعلى هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب ، ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوّغها لهم فكرة العامل . وإن الاستمرار فى درس هذا الباب ليطلعنا على مدى تكلفهم ، فإن من يرجع إليهم فيه يجدهم يطبقون هذا المنهج تطبيقا واسعا ، فلا يتركون فعلا ولا ما يشبه الفعل دون أن يجروا فيه صور هذا التنازع ، على طريقتهم فى الإضمار . وقد استمر ابن مضاء يعرض هذه الصور ليدل على ما صنعوه بأساليب اللغة من تعقيد ، وإنه ليعرض — للدلالة على ذلك — صور التنازع التى يذكرونها فى باب ظن وأعلم ، فظن مثلا يجرى فيها التنازع على هذا الشكل (ظننت وظنانى شاخصا الزيدين شاخصين) . وأما أعلم التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فشأنها فى الإضمار أعقد وأعسر ، إذ يجرى فيها

التنازع على هذا الشكل (أعلمتُ وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) . ويعقب ابن مضاء على هذه الصورة وأمثالها بأنها لا تجوز أن تجرى فى الكلام ، لأن العرب لم يستخدموها ، وإنما هو عقل النحاة الذى يُتعبهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ذلك الخطر الذى جعلهم ينحازون عن صورة أصيلة فى التعبير العربى إلى صور أخرى جديدة ، صور نحوية لا تيسر كلاما ولا تسهل حديثا ، بل تصعب الكلام وتعقده ، وتحيله ألغازا عسيرة الحل .

ويترك ابن مَضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطرب النحاة فى صور تعبيره اضطرابا شديدا ، وقد عرض طرفا من هذه الصور واضطراباتهم فيها من مثل (أزيدا لم يضرب به إلا هو، وأخواك ظناهما منطلقين ، وأأنت عبد الله ضربته) . وإنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التى لم تأت فى العربية ، ولكن جاءت فى كتب النحو ! كما يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجح فيه الرفع والنصب ، وما يجوز فيه الأمران ، مقدرين فى أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها فى قول المتكلم ، وإنما هى أقيسة النحو التى تقدرها وتلزمنا إياها .

وكل ذلك يرفضه ابن مضاء لأنه لا يفيدنا إلا صعوبة وعنتا فى فهم الأمثلة الأصيلة التى جاءت عن العرب فى الباب . وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ، وهى : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصِب ؛ لأنه فى مكان نصب ، وإلا رُفع لأنه فى مكان رفع . وبذلك حلّ باب الاشتغال ، وأراحنا من تعسف النحاة فى حمل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع ، ثم اختلافهم فى أثناء ذلك وجدلهم جدلا طويلا

ويخرج ابن مضاء بعد ذلك إلى فاء السببية وواو المعية اللتين ينصب بعدهما المضارع بأن محذوفة ، ليدل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف فى التقدير والتأويل ، إذ نرى النحاة يقدرون المضارع منصوبا بعامل محذوف وجوبا ، وهو (أنْ) ، وهو تقدير مغرق فى البعد . ولعل من الطريف أن نسوق هنا ما يروى عن دماذ صاحب أبى عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى بابى الفاء والواو ، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه : إن ما بعدهما ينتصب بأن مضمرة وجوبا نبا فهمه عن ذلك ، وكتب إلى أبى عثمان بكر المازنى — شيخ نحاة البصرة فى عصره — يشكو إليه ما لقيه من عنت ، بهذه الأبيات :

وفكرت فى النحو حتى مللت وأتعبت نفسى له والبدنْ
وأتعبت بكراً وأصحابَهُ بطول المسائل فى كل فنّْ
فكنت بظاهره عالماً وكنت بباطنه ذا فِطَنْ
خلا أن باباً عليه العفا ء للفاء يا ليته لم يكنْ
وللواو باب إلى جَنْبِه من المقت أحسبه قد لُعِنْ
إذا قلت هاتوا لماذا يقا ل لست بآتيك أو تأتِيَنْ
أجيبوا لما قيل هذا كذا على النصب قيل لإضمار أن
فقد كدت يا بكر من طول ما أفكِّر فى بابه أنْ أُجَنّْ (١)

وقد وقف ابن مضاء عند أمثلة بابى الفاء والواو وقفة طويلة ، مناديا بأن العرب حين تنصب المضارع فى هذين البابين لا تنصبه بعامل أو من أجل عامل ، وإنما تنصبه لتدل على معنى لا يتأتى مع الرفع ، ففى مثل (لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيَه) حين ينصب العربى الفعل المضارع بعد الفاء فى هذا المثل يكون غرضه التنبيه على أنه يريد أن يقول إن شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه ، ومعنى ذلك أن الشتم من أنواع الإيذاء ، ولو أنه رفع لكان المعنى

(١) انظر كتاب أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى نشر فريتس كرنكو ص ٧٧ وما بعدها .

مخالفا لذلك إذ يكون المراد (فهو يؤذيه) أى أن من عادته ذلك . ومن الممكن أن نجزم الفعل الثانى إذا جعلنا الفاء للعطف ، ويكون المراد حينئذ أن الشتم يؤذيه . وكذلك الشأن فى مثل (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إن نصب القائل الفعلَ الثانى كان المعنى لا تجمع بينهما ، وإن رفع نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن أى هو ممن يشرب اللبن ، وإن جزم انصب النهى على الجمع والتفرقة . وكل ذلك يدل به ابن مضاء على نظريته وهى أن حركات الإعراب لا تأتى للدلالة على عوامل محذوفة ، وإنما تأتى للدلالة على معانٍ فى نفس المتكلم . وإذن فحرىٌّ بنا أن نلغى نظرية العامل ما دامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقى لحركات الإعراب ودلالاتها ، وأيضا فإنها تؤدى بنا إلى التحريف فى الصيغ والعبارات ، وأن نعمد إلى تأويل لا تجيزه دلالات الكلم على نحو ما رأينا فى التنازع والاشتغال . وإن واجبنا أن ننحِّيها عن النحو ما دامت تفسد علينا الصورة الصحيحة للغة العربية وصيغها وعباراتها .

وما من ريب فى أن ابن مضاء يستهدى فى ذلك آراء الظاهرية الذين يتشددون فى التمسك بنصوص القرآن الكريم دون تأويل لها أو تقدير فيها ، وقد تسرب من خلال هذه الآراء يدعو

إلى إلغاء نظرية العامل ، التى تنتهى بنا إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلا لادليل عليه ، إذ نقدر فيها أفعالا وعوامل محذوفة ، لا تَهدى إلى فهم ، ولا إلى حلّ لمدلول عبارة ، وإنما تَهدى إلى تصورات النحويين للعوامل ، وما توهموه فى أبوابها . وإنه لينبغى أن نهدم هذا التصور ، ما دام لايقودنا إلى خير ، ولا إلى مايشبه الخير ، بل إنه يقودنا إلى التأويل ، وكثرة التقدير فى عبارات الذكر الحكيم !

إلغاء العلل الثوانى والثوالث

وليس كل ما استفاده ابن مَضاء من تطبيق مذهب الظاهريَّة على النحو العربى ، ينحصر فى إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب ، وقد أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة . وعلى رأس هذه الأشياء مايراه الظاهرية من إلغاء العلل ، وإلغاء طلبها فى الشرع ، وقد ذهب ابن مَضاء يطلب ذلك فى النحو ، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة ، فإن فيها قدْرًا لا يمكن أن نُلغيه وهو العلل الأُوَل ، التى تجعلنا نعرف مثلا أن كل فاعل مرفوع ، أما ماوراء ذلك من العلل الثوانى والثوالث ، فحرىّ بنا أن نحطِّمه تحطيما ، كما

حطَّمنا نظرية العامل . وانظر إليه يقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولِمَ رُفِع الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ، ولا يُحْتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لِمَ حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه وقال : فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأُعْطِىَ الأثقل — الذى هو الرفع — للفاعل ، وأُعْطِىَ الأخف — الذى هو النصب — للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم " .

ونحن نرى ابن مَضاء فى أول هذه الفقرة يقرن مسائل النحو

بمسائل الفقه ، إذ يقول إن النحوىّ لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص ، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرّم بالنص ، ولكن أى فقيه يرى ذلك ؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية ، ذلك المذهب الذى كان يجلّه ابن مَضاء ، كما كان يجلّه مولاه يعقوب بن يوسف ، الذى أمر بحرق كتب المذاهب التى تعتمد على العلل ، ولا تسير فى مسائلها سيرةَ الظاهرية فى الاعتماد على الأصول ، من القرآن الكريم والحديث الشريف . وقد تبعه قاضى قضاته ابن مَضاء يحاول أن ينفى من النحو كل ما لا يستقيم ومذهبَ الظاهرية ، فهو ينفى منه نظرية العامل ، وهو ينفى منه العلل الثوانى والثوالث على نحو ما ينفى الظاهرية العلل من الشرع الحنيف ، حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة ، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة ، لا تهدى إلى حق ، ولا إلى ما يشبه الحق .

ويضرب ابن مَضاء لذلك مثلا هو باب الفاعل ، فإن النحاة يسوقون فيه علة أولى ، وهى أن كل فاعل مرفوع . وهى علة مستقيمة لأنها تعطينا الحكم فى الباب . غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يضيفون إليها علةً لها ، وهى أن الفاعل رُفع للفرق بينه و بين المفعول ، كما يضيفون علة أخرى وهى أن الفاعل

رُفع لأنه قليل ، والمفعول نُصِب لأنه كثير ، ولما كان الرفع ثقيلا والنصب خفيفا أُعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير ، ليتم التعادل والتوازن . وهذا كله فضلُ تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه . وإن الواجب أن نقتصر على وصف الطبيعة الأولى ، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب ، وما يتضمنه هذا الحكمُ من علةٍ أولى معقولة . أما هذه العلل الثوانى والثوالث فينبغى نَفْيُها من النحو ، لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تكسبنا حِكْمتهم فى كلامهم وصيغ عباراتهم ، وهى حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئا فى نطقهم .

ومع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضى قبيلا من العلل الثوانى ، ولكن أى قبيل ؟! إنه القبيل المقطوع به ، مثل العلة التى تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا فى الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولِمَ لم يتركا ساكنين ؟ أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين ، وهى علة ثانية يرتضيها ابنُ مَضاء ، ولكنه يحمل بوجه عام على العلل ، وينكر استخدامها فى النحو . وقد ذهب يقول إن كثيرا منها بيّن الفساد ، واستدل على ذلك بما ذهب إليه المبرد فى الأفعال المتصلة بنون الإناث مثل (ضربْنَ) ، فقد زعم أن النون حُرِّكت لأن ما قبلها

ساكن ، وزعم فى الحرف الساكن قبلها أنه سُكِّن ، لئلا يجتمع أربع متحركات ؛ وبذلك دار حول نفسه ، فقد جعل حركة النون لسكون الحرف السابق لها ، وجعل سكون هذا الحرف من أجل حركتها ! وينتهى ابنُ مَضاء من هذا كله إلى وجوب إلغاء العلل الثوانى والثوالث فى النحو العربى ، حتى نتخفّف من جانب فيه لا نكتسب منه إلا عسرا فى التأويل والتقدير .

الغاء القياس

ولا يكتفى ابن مَضاء بطلب إلغاء العلل الثوانى والثوالث فى النحو ، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس ، وإنه ليستمد ذلك أيضا من مذهب الظاهرية ، إذ كانوا ينفون العلل كما قدمنا ، كما كانوا ينفون القياس . وهذا طبيعى عندهم ؛ لأن القياس — كما هو معروف — يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم . ومعنى ذلك أنه يقوم على العلل ؛ ومن أجل ذلك يرده أصحاب مذهب الظاهرية ، ويحذو حذوهم ابن مضاء فيردّه فى النحو ، كما رد العلل قبله . وقد وقف ينظر فى أمثلته عند النحاة ، ليدل على فساده ، وأنه لا حاجة للنحو به ، وبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع ، فإنهم يذهبون إلى أنه أعْرِب لشبهه بالاسم ، أو بعبارة أدق لقياسه على الاسم ،

فالاسم أصل فى الإعراب ، والفعل فرع ، وهى فرعية يأخذها الفعل لعلتين ، لا لعلة واحدة ، أما العلة الأولى فهى أن يكون شائعا فيتخصص ، على نحو ما نعرف فى الأسماء ؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعا ، وهذا نفسه تراه فى الفعل المضارع ، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا . والعلة الثانية التى يسوقها النحاة هى أن لام الابتداء تدخل على المضارع ، كما تدخل على الاسم ، فتقول (إن زيداً ليقوم) كما تقول (إن زيداً لقائم) . وهاتان العلتان جميعا تُتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم فى الإعراب .

وهذا كله يرده ابن مَضاء إذ يرى فيه إغراقا فى التفسير ، وبعدا فى التقدير ، ولِمَ يكون الإعراب أصلا فى الاسم وفرعا فى الفعل المضارع ؟ إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعا . وإن من يرجع إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم يجدهم يقولون : إنه أُعرِب لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتختلف أحواله ، فيكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . وينظر ابن مَضاء فى ذلك فيقول : إن العلة التى أعربوا بمقتضاها الاسم موجودة فى الفعل ، لأننا إذا قلنا مثلا

(لا يضرب زيد عمرا)، ولم نجزم الفعل، لم يُعْرَف هل تَنْفِى ذلك أو تَنْهَى عنه . وأيضا فكما أن للأسماء أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة، إذ تكون منفيّة، وموجَبة، ومنهيّا عنها، ومأمورا بها، وشرطا، ومشروطة، ومخبَرا بها، ومستفهما عنها، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء . وإذن فلا داعى لأن نجعل الإعراب أصلا فى الأسماء، وفرعا فى الأفعال، بينما نجد العلة، التى يعربون بها الأسماء، موجودة فى الأفعال . ويقول ابن مضاء إن خيرا من ذلك كله أن نقول : إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد . ومعنى ذلك أنه خير أن نصف أحوال الأشياء فى نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال، ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها، لأن ذلك يوقعنا فى مشاكل نقيمها، ولا داعى لها . أليس من الممكن أن يسأل سائل إذا كان المضارع أعرب لشبهه بالاسم، فلماذا لم يُجَرّ كالاسم ؟ وإن من يرجع إلى السيرافى على سيبويه، يجد النحاة يذكرون سبع علل، لعدم جر المضارع، كما جُرّ الاسم (١) . وما من ريب فى أن ذلك كله بعد فى التخيّل والفرض وإغراق فى التقدير والوهم .

---

(١) انظر شرح السيرافى على كتاب سيبويه : نسخة فوتغرفية بمكتبة جامعة فؤاد، المجلد الأول، الورقة رقم ٣٨ .

ويضرب ابن مَضاء مثلا آخر يبين به فساد أقيسة النحو ، وما تَطْوِى من علل ، وهو باب الممنوع من الصرف ، فإن النحاة يعكسون الآية فى هذا الباب ، إذ يجعلون الاسم الممنوع من الصرف ، أى التنوين وما يتبعه من جر ، فرعا فى هذا الحكم للفعل . وتراهم بعد ذلك يحاولون أن يجتلبوا علتين فى الأسماء الممنوعة من الصرف أو علة واحدة تقوم مقام العلتين ؛ كى يتم شبه هذه الأسماء للفعل ، أو بعبارة أدق ، كى يتم قيس هذه لأسماء على الفعل . وهم يذهبون إلى أن الفعل مُنِــع التنوين لثقله ، وأنه قُبِل فى الاسم ، لأنه أكثر استعمالا من الفعل ، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تُستَعْمَل كثيرا مُنِعت من أجل ذلك ما مُنِع الفعل من الخفض والتنوين . ويعقب ابن مَضاء على هذا كله بأنه فضل ، ولا حاجة لنا به ، إنما الذى نحن فى حاجة إليه حقا هو : معرفة العلل الأولى التى تلازم عدم الانصراف ، وكأنه يريد أن يَصِل إلى أن ذلك حدَث فى الأسماء كما حــدث الإعراب فى الأفعال ، فكما أننا لا نستطيع أن نحمل الفعل على الاسم فى الإعراب إلا بعد افتراض ، فكذلك الشأن فى حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل ، وإنه ليعرض أثناء ذلك إلى عللهم التى يزعمون أن الأسماء تشبه بها الأفعال ، فيُبيّن أن من الأسماء ما هو أشد شبها بالفعل ، ومع ذلك

لا يُمْنَع من الصرف ، فمثلا كلمة (إقامة) تدل على الحدث كما يدل الفعل ، وأيضا فإنها تعمل عملَ الفعل ، ثم هى مؤنثه ، وتأتى مؤكّدة له ، والمؤكَّد تابعٌ للمؤكِّد ، كما أن الصفة تابعة للموصوف ، وإذن ففيها من الفروع والعلل الدلالةُ والعملُ والتأنيثُ والتأكيد ، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف !

والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافى على كتاب سيبويه حتى يشك فى قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة فى نحوهم ، فليس هناك حرف يدخل على الفعل ، ولا حركة إلا ويُعَلَّل ذلك ، وقد يدخله القياس ، وكذلك الشأن فى الاسم . وإنهم ليبالغون فى ذلك حتى لنرى السيرافى فى شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفا طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء ، دون الألف ، وقد ذكر لمنع الألف أربع علل ، كما ذكر للحاق الياء للمنصوب ، دون الواو أربعَ علل أخرى ، وأيضا فإنه ذكر لاختيار الألف دون الواو فى رفع المثنى ثلاث علل[1] . وعلى هذا النحو نراه يقف طويلا عند حيثُ وبنائها على الضم ، ولماذا لم تُبْنَ على الفتح ، أو على الكسر ، أو على السكون[2] ، ويدخل الإنسان أثناء ذلك فى

(١) انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ١٣٠ وما بعدها .
(٢) المصدر نفسه ، المجلد الأول ، الورقة ٤٧ وما بعدها .

فيضان من الفروض والأوهام . وأكبر الظن أن ذلك ومثله ماجعل ابن مَضاء يحس إحساسا عميقا بوجوب نفى العلل والأقيسة من النحو ، ورفضها رفضاً باتاً . وانظر إليه يقول : "وكما أنا لا نسأل عن عين (عِظْلِم) وجيم (جعفر) وباء (بُرْثُن) لم فتحت هذه ، وضُمّت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفْع (زيد) ؛ فإن قيل : (زيد) متغير الآخر ، قيل : كذلك (عِظْلِم) يقال فى تصغيره بالضم ، وفى جمعه على فعالل بالفتح ، فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال يُنصب فيها ، وأحوال يُخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأُوَل : الرفعُ بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يُسَمَّ فاعله ، والنصبُ بكونه مفعولا ، والخفضُ بكونه مضافا إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذى يُضَمّ فى حال ، ويُفْتَح فى حال ، ويُكْسر فى حال : يكْسر فى حال الإفراد ، ويُفتح فى حال الجمع ، ويضم فى حال التصغير" .

أرأيت كيف ينتهى ابن مَضاء بالنحو العربى ؟ إنه يريد أن يحذف منه كل ما يستغنى الإنسان عنه فى معرفة نطق العرب بلغتهم . وإنه ليتصور أحوال أواخر الكلم كأحوال أوائله ، فهى أحوال لغوية بسيطة ، لا تحتاج معرفتها إلى عسر فى الفهم ،

ولا إلى بعد فى التأويل ، وإنما عملُ النحو أن يسجّل هذه الأحوال وأن يضع القواعد لضبطها ، دون جنوح إلى أقيسة وعلل يمليها الفرض ، أو الوهم ، أو الخيال .

الغاء التمارين غير العملية

وإذا كان من الواجب أن نُلْغِى العلل والأقيسة من النحو ، حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه ، فكذلك يجب أن نُلغى منه كل المسائل ، التى لا تفسر صيغا نطق العرب بها ، وعلى رأس هذه المسائل مسألةُ التمارين غير العملية . وقد ضرب ابن مَضاء لهذه التمارين مثلا هو قول النحاة : "ابْنِ من البيع على مثال فُعْل" . فإن من الممكن أن يقول شخص (بوع) محتجا بأن الياء سُكِّنت وضُمّ ما قبلها فقلبت واوا ، قياسا على قلب العرب لها واوا ، فى مثل (موقن وموسر) . ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هى (بيع) محتجا بأن الياء سُكِّنت وضُمّ ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة ، قياسا على قلب العرب لها كسرة فى مثل (بِيض وعِين وغِيد) فى جمع (بَيْضاء وعَيْناء وغَيْداء) .

ويقف ابن مضاء فيورد حجة كل من القولين . أما حجة من أبدلوا الياء واوا فهى أن (بوع) مفرد ، وحمله على (موسر) ونظرائه

أولى من حمله على الجمع ، فإن جمعه مياسير . وأيضا فإن الغالب أن يتبع الثانى الأول لا العكس ، ألا تراهم يقولون (ميعاد وميزان) ، وأصلهما (مِوْعاد ومِوْزان) ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ، ولافتحة ، لتصح الواو . وكذلك صنعوا بمثل (صام صياما ورأيت غازيا ، وقيل وسيق) فهذه الألفاظ كلها أصلها واوات ، وقلبت الواوات ياءات إتباعا للأول . وأما حجة من أبدلوا الضمة كسرة ، فهى أن العرب صنعوا ذلك فى مثل (بِيض) . وأيضا فقد يتبع الأول الثانى ، كما نرى فى مثل (امرُؤٌ وابنُمٌ) وكما نرى فى مثل (ادخُل) فإن ألف الوصل تُضم فى فعل الأمر إتباعا لعين الفعل .

وعلى هذا النحو يُدلى ابن مَضاء بحجة كل من أصحاب القولين ليدل على مدى ماوصلت إليه هذه التمارين غير العملية فى النحو ، وكيف أنها تَشْغَل النحاة بوجوه وعلل ، لا حاجة لنا بها ، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه ، وأى فائدة تُفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التى لم تأت عن العرب ، والتى لسنا فى حاجة إلى إستعمالها ؟ وإن ابن مضاء ليقول : "إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه" . وهكذا يريد ابن مَضاء أن يريحنا من كل ما يعدِل بنا عن صيغ اللغة إلى

ظنون النحاة فى عبارات لانستخدمها ، وألفاظ يمتحن بها بعضهم بعضا ، وهى لاتجرى فى كلام العرب وإنما تجرى على ألسنة النحاة ، كى يضيفوا إلى النحو كلّ ما يمكن من مشقة وتصعيب .

والحق أن النحو العربى يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل ، وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار ، وتارة بما يفترض النحاة من علل وأقيسة ، لادليل عليها ، إلا النظر العقلى ، وهو نظر يعتبره ابن مضاء فضلا فى النحو ، لأننا لسنا فى حاجة إليه ، كما أننا لسنا فى حاجة إلى ما يأتى به النحاة من تمارين لا تفسر صيغا عربية ، وإنما تفسر صيغا لهم ، يكثر جدلهم حولها ؛ ويكثر خلافهم . وإن هذا كله ليحيل النحو ألغازا .

وما من ريب فى أن من يقرأ كتابا مطوّلا فى النحو ، كشرح السيرافى على كتاب سيبويه ، أو شرح أبى حيان على التسهيل ، يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع ، وعلل وأصول وأقيسة ، ومسائل غير عملية . ومن أجل هذا كله كنا نُثنى على هذا الصوت الأندلسى الذى انبعث فى القرن السادس للهجرة يهتف : نَحّوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو ، فإن فيها فسادا واضطرابا كثيرا . وإنه ليهتف أيضا : نَحّوا العامل عن النحو ، فقد أتعب هـذا العامل

النحاة والنحو ، منذ الخليل بن أحمد ، تعباً لم تُفِد منه العربية لا كثرة التأويل فى صياغاتها وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمرة . وليس وراء ذلك إلا عناء محض يعانيه النحاة فى البحث عن عوامل بعض الأبواب ، فهل العامل فى المفعول به مثلا هو الفعل أو هو الفاعل أو هما جميعاً ؟ وفى كل باب نجدهم ينقسمون فرقا ، وكل فرقة تناضل عن رأيها مناضلة شديدة ، وفيم هذا النضال وهذا العناء ؟ وفيم هذا الجدل بين البصريين والكوفيين ثم البغداديين والأندلسيين والنحاة المتأخرين ؟ إنهم جميعاً يجادلون عن باطل ، وما العامل والعمل فى النحو . إنما هو تمثيل وتخييل ، أما فى الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذى يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما فى نفسه من معان . وإذن فلنردَّ المسألة إلى صورتها الصحيحة ، ولنبطل هذا العامل فى النحو الذى أتعب النحويين طويلا ، وأيضا فلنبطل معه علل النحويين وأقيستهم التى أقاموها حول هذا العامل ، حتى نصفّى النحو من كل الشوائب التى تجلب إلى أبوابه العسر والضيق .

على أن هذا ينبغى أن لا يفهم منه أن ابن مَضاء دعى إلى إلغاء النحو العربى ، فالنحو العربى أكثر ثباتا واستقرارا من

أن يلغيه تحطيم نظرية العامل . حقا هى من أهم نظرياته ، أو قل هى الأصل الأول من أصوله ، ولكن إلغاءها لا يترتب عليه ، أو قل لا يُرتِّب ابن مضاء عليه إلغاء النحو ، وإنما يرتب تسهيله وتيسيره .

ليس هناك عامل ولا ما يؤديه التفكير فى العامل من كثرة المحذوفات والمضمرات والعلل والأقيسة . ولكن بعد ذلك النحو العربى قائمٌ بصورته التى نعرفها ، فلا يزال فيه المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعولات والتوابع على اختلاف ألوانها ثم المجرورات . ومن هنا تبدو صحة تفكير ابن مضاء ، فإنه حين ألغى نظرية العامل وما يُطْوَى فيها من أقيسة وعلل لم يفهم أنه ألغى النحو العربى ، بل كل ما أراد إنما هو تخليصه من عنت هذه النظريات التى لم يكسب منها إلا فنونا من العسر والمشقة ، حتى أصبح كثيرٌ من مسائله لا يُفْهم إلا بعد أن يُجَدِّد للناس الفهمُ مرارا وتكراراً .

٥

حاجة النحو الى تصنيف جديد

والإنسان لا يلمّ بهذه الآراء لابن مَضاء ، ويطيل النظر فى كتب النحو المطوّلة ، وغيرِ المطوّلة ، حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديدا . ولسنا ننفرد بهذا الإحساس ،

فقد أحسه من قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل ، وما يُطْوَى فيها من علل وأقيسة ، وأحسه من قبله الجاحظ ، ولكن فى شكل آخر ، فقد قال فى حيوانه : "قلت لأبى الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدِّم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضعَ الذى تدعونى إليه ، قلَّت حاجاتهم إلىّ فيها ... وإنما قد كسبت فى هذا التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت[1]" .

والجاحظ لا يشكو من نظرية العامل كما يشكو ابن مَضاء ، ولكنه على كل حال يشكو من طريقة النحاة فى كتبهم ، وأنهم — وعلى رأسهم الأخفش — يبنونها بناء شاقا ، فيه عسر ، وفيه تصعيب . وما زال هذا العسر والتصعيب يزداد ، لكثرة ما وضع النحاة فى كتبهم من أقيسة وعلل ، وما تصوروا من محذوفات ومضمرات ، حتى جاء ابن مَضاء فتناول قبسا من آراء الظاهرية فى الفقه ، أو كما كان يسمّى علم الفروع ، وقد أضاء له هذا القبس الطريق إلى تيسير النحو وتخليصه مما فيه من غمّ وضيق .

---

(١) الحيوان للجاحظ طبعة الحلبى ١/٩١

وأخذ ابن مَضاء يدرس النحو على هَدْى هذا القبس ، ويتعمق فى الدرس ، ويغرق فى هذا التعمق ؛ حتى اطلع على المفتاح الذى يفكُّ به ما يراه الناس فى كتب النحو من استغلاق . وقد رأى أن مصدر هذا الاستغلاق نظرية العامل ، وما يُدْمَجَ فيها من علل وأقيسة ، فنادى فى النحاة والناس من حولهم : حطِّموا نظرية العامل ، حطِّموا الأقيسة والعلل ، حطموا كل ما لا يفيد نطقا ، حتى نَرْفَعَ كل الحواجز التى تعوق فَهْمَ مسائل النحو فهما صحيحا ، قائما على الحقائق اللغوية المحسوسة . غير أن هذا النداء ذهب صَرْخَةً فى واد ، فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق فى العصور الوسطى ، وظل الناس وظلت الأجيال تعانى فى قراءة النحو مشقات هائلة ، ولم يستطيعوا نقضها ، إلا زيادتها غلطا على غلط ، فقد أكثر النحاة من الشروح والحواشى والتقارير ، ولم يُفِد النحوُ من هذا الإكثار وضوحا ؛ بل أفاد غموضا فوق غموض ، وصعوبة فوق صعوبة .

وإنه لحرىٌّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء ، حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التى تُرْهِقُهم من أمرهم عُسْرا ، ولن يكلفنا ذلك جهداً ، فقد مهّد ابن مضاء الطريق أمامنا ، بما وضع

فيها من صُوًى وأعلام . أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، وقد طبّقها فى أبواب من النحو ؟ و إذن فلنعمّمْ هذا التطبيق ، فننصرف انصرافا تاما عنها وعن كل ما يتصل بها . وما من ريب فى أن إلغاءها يتيح لنا أن نصنِّف النحو بشكل آخر ، تستمرُّ فيه موادُّ النحو القديمة ، ولكن يُغيَّرَ نسيجها ويكيَّف على أصل آخر ، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها .

وليس الانصراف عن نظرية العامل هو كل ما دعا إليه ابن مضاء ، فقد دعا أيضا إلى إلغاء كل تأويل وتقدير فى الصيغ والعبارات ، وطبّق ذلك على بعض أبوابٍ وفصولٍ من النحو ، و إنه لينبغى أن نعمّمَ ذلك أيضا فى فصول النحو الأخرى وأبوابه ، حتى نريح الناس من عناء ولنو قلّما فهموه ، و إذا فهموه لم يحسنوا فهمه ، لأنه يخرج فى كثير من صوره عن منطق الناس ومألوف عقولهم . ونحن نقف لنفسر مدى تطبيق هذين الأصلين على أبواب النحو وقواعده ، حتى يحيط القارئُ علما بما نَبغِى من تصنيف النحو تصنيفا جديدا .

الانصراف عن نظرية العامل

هــذا هو الأصل الأول الذى ينبغى أن نتّكئ عليه فى تصنيف النحو تصنيفا جديدا ، فنحن فى هذا التصنيف

الجديد لن نُعْنى بالعوامل ، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة ، وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية ، فالحرف مثلا ، وهو عامل ضعيف فى رأيهم ، نجده حين يعمل يقيمون عليه شروطا ومراصد كثيرة ، كشروطهم المعروفة فى إعمال ماولا الحجازيتين ، وإعمال حروف نصب المضارع ، وحتى حروف الجر ، أو كما نسميها حروف الإضافة ، يشترطون فيها أن تتكرر حين تعمل فى اسمين متعاطفين ، وأن تتصل بمعمولها . وهذا كله سنحذفه من النحو ، وأيضا سنحذف شروط العوامل الأخرى ما دمنا لا نجد حاجة لغوية صحيحة تلزمنا إياها .

وإن من المعروف أن واجب النحوىّ أن يسجِّل ما وجد فى اللغة فعلا من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد فى اللغة . ونحن لا نقرأ بابا فى النحو حتى نجدهم يعرضون لمايصح ، ولما لايصح ، مستلهمين نظرية العامل ، لاحقائقَ اللغـة ، فى كل ما يعرضون . ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يروى عن ما سويه من أنه "وصف لإنسان دواء ، ثم قال له : كُلِ الفرّوج وشيئا من الفاكهة ، فقال : أريد أن تخبرنى بالذى لا آكل ، فقال : لا تأكلنى ولا حمارى ولا غلامى ، واجمع كثيرا من القراطيس وبكِّر إلىّ ، فإن هذا يكثر إن وصفته لك ."

ولن يكون مثلنا فى هذا التصنيف الجديد للنحو الذى ندعو إليـه مثلَ النحاة القدماء فى كثرة الفروض ، ولا مثـلَ مريض ماسويه ، حين ألحّ عليه أن يخبره بمـا لا يأكل . وإذا كانت نظرية العامل هى التى دفعت النحاة إلى فروض ، وصورٍ لفروض ، فى نحوهم ، فما أحرانا أن نتخلّص منها ، وأن نرفع عن النحو إصْرَها . على كل حال لن نعطى لطبيب مثل ماسويه فرصة التندر على هذا التصنيف ، بل إننا نطرد منه نظرية العامل التى جعلت النحاة يملأون قراطيسهم بفروض وشروطٍ لا حقيقة لها ولا دليل عليها .

وليس هذا كله ما نُفيده فى تصنيفنا الجديد للنحو حين ننفى منه نظرية العامل ، فهناك جانب آخر ، أكثر من هذا الجانب طرافة ، وهو ما يعطيه نَفْىُ هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيما جـديداً ، لا يقوم على فـكرة العمل والعامل ، وإنما يقوم على المجانسة بحيث تُجْمَع فى البـاب الواحد أحواله المختلفة ، فباب مثل باب الفعل المضارع تجمع فيه الأحوال المتشابهة له من مثل نصب الفعل وتسكينه . وإن مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغى أن لا نعتـبره مبنيا ، وإنما نعتبره منصوبا ، حتى نجانس بين حالة نصب المضارع ، حين تسبقه النواصب ، وحين تتصل به نون التوكيد ، أو نعتبره فى

الحالين مبنيا ، حتى يتم التنسيق فى الباب . ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث ، ينبغى أن نضمّه إلى الفعل المضارع المجزوم ، ونسمى المضارع فى الحالين مضارعا ساكنا أو مسكناً ، ولا داعى لأن نسمى سكونه مرة جزما ، ومرة بناء . ومعنى ذلك أنه ينبغى أن نُسمى الحالة باسم واحد ، وأن لا نوزعها على أبواب ، ما دامت نظرية العامل هى التى جلبت هذه الأبواب . ولنصنعْ ذلك ، حتى ولو لوحظ بعض الاختلاف أحيانا ، فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوبا مع الجوازم . ولكن هذا لا يغير القاعدة العامة فى نصب المضارع ، وهى أنه ينصب بعد أنْ وأخواتها ، وكذلك إذا اتصل بنون التوكيد ، وهو ينصب مع هذه النون حتى ولو سبقته أدوات الشرط ولم ولما .

وإن هذا التصنيف الجديد للنحو ، على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ، ليُلغى حقا كثيرا من أبواب النحو وفصوله . وخيرُ مثل يصوّر ذلك أبوابُ نواسخ المبتدأ والخبر من مثل كان وأخواتها ، وما ولا الحجازيتين ، وإنْ فى لغة أهل العالية ، وإنَّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى . فهذه كلها أبواب أقيمت على أساس نظرية العامل ، وقد ألغينا هذه النظرية فلا بد إذن من أن تُلغى

الأبواب التى تقوم على أساسها ، غير أننا لا نخرجها من كتب النحو ، بل نُدمجها فى الأبواب الأخرى ، فباب كان يدمَج فى باب الفعل العام ، لأن كان فعل ، وليس يهمنا أن يكون تاما أو ناقصا ، ومن أجل ذلك نُعرِب المرفوع بعدها فاعلا ، أما المنصوب فنعربه حالا ، وهو رأى الكوفيين فى إعراب خبرها ، وأما ما ولا فى لغة الحجازيين وإن فى لغة أهل العالية ، فإننا نعرب المرفوع فى هذا الباب مبتدأ والمنصوب خبرا ، وكل ما فى المسألة أن الخبر ينصب فى هذا الباب ، وهم أنفسهم يسمونه خبرا ، فلماذا لا يسمون المرفوع مبتدأ ، وقد جاء الخبر منصوبا فى مثال يُقرِّه النحاة وهو (ضربى العبد مسيئا) غير أنهم يعربونه حالا ، ولكننا لا نوافقهم على هذا الإعراب ، بل نحن نعربه خبرا منصوبا ، تعميما للقواعد ، وحتى نفهم مثل قول بعض الشعراء :

أبا خراشَةَ أمّا أنت ذا نفر فإن قومىَ لم تأ كلهمُ الضَّبُعُ

فقد جاء الخبر منصوبا فى البيت ، والنحاة يؤوّلون ذلك (لأن كنت ذا نفر) ثم يحذفون كان ، ويعوّضونها ما ، ثم يقولون إن الضمير انفصل بعد حذف كان ، وإذن فذا نفر خبرٌ لكان المحذوفة . وكل هذا عناء لاطائل تحته ، وإنما ألجأهم إليه أن الخبر منصوب ، وفاتهم أنه ينصب فى لغة الحجازيين بعد بعض

الأدوات ، فلا مانع أن ينصب شذوذا فى أمثلة أخرى . وأيضاً فإن الخبر كما ينصب ، نراه يجر بعد النفى فى مثل (وما ربك بظلام للعبيد) . ومعنى ذلك أنه ينصب تارة ، وقد يجر بعد حروف الإضافة الزائدة تارة أخرى .

وأما باب إنَّ وأخواتها فالاسم المنصوب فيه نُعرب به مبتدأ منصوبا ، وكذلك الشأن فى باب لا النافية للجنس ، ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم يعترفون بأن المبتدأ يجر بعد رب وأخواتها ، وهى الواو والفاء وبل ، كما يجر أيضا بعد الباء ومن الزائدتين ، فلماذا لا يعترفون بأنه ينصب بعد إن وأخواتها ؟ يقولون إن هذه أكثر شبها بالفعل لأنها ثلاثية التركيب ، ثم يليها مرفوع ومنصوب ! ولو استمروا مع قياسهم لأعربوا المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا! . وهذا كله تمحل يجب أن نلغيه لأننا لا نُفيدمنه شيئا . أما باب كاد فاسمها نعرب به فاعلا ولا داعى للتأويل فيه . وأما باب ظن فلا داعى له ؛ لأننا ندرس فيه تعدى الفعل إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك الشأن فى باب أعلم وأرى مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وكل هذا تشويش ؛ إذ يجب أن نضم هذين البابين إلى باب المفعول به ، حيث نبين هناك أنه يكون واحدا ، ومتعددا . وأيضا فكرة التعدى واللزوم فى الأفعال يجب أن نسحبها من النحو ،

لأنها تدل على العمل وترتبط به ، ولن يتعبنا ذلك ، فني كتب النحو من يسميها على التوالى : واقعة وغير واقعة ، ومجاوزة وغير مجاوزة ، ومؤثرة وغير مؤثرة ، فلنختر لأنفسنا أحد هذه الاصطلاحات . وإذن فالأصل فى المبتدأ الرفع وقد ينصب فى باب إن ولا النافية للجنس ، ويجر فى باب رب ، أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة ، والأصل فى الخبر أن يرفع ، وقد ينصب فى باب ما ولا الحجازيتين ، وإن فى لغة ضعيفة ، وقد يجر إذا دخل عليه حرف جر زائد . أما أبواب كان وكاد وظن وأعلم وأرى ، فيجب أن تُسْحَب كلها من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، ولن يضيرنا ذلك ، بل إنه يُفيدنا سلامة فى منطق التبويب الدقيق . أما ما يزعمه النحاة من أن ما بعد هذه الأفعال أصله ، فى المعنى ، مبتدأ وخبر ، فهو فلسفة تخرج عن طوق الناس الذين لا يبعدون فى التقدير والتأويل ، والذين يريدون أن يفهموا الأشياء كما هى فى حقيقتها ، لا كما يفسرها النحاة .

وليس هذا كل ما نفيد من إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى كثيرة ، لعل أهمها أن نأخذ الفرصة لتنسيق الأبواب كما نريد ، ولعل من خير ما يوضح ذلك الأسماء التى لا تنوّن ، فإن النحاة يدرسونها فى أبواب متباعدة ؛ إذ يدرسونها فى باب الممنوع

من الصرف ، وفى باب المنادى ، وفى باب لا النافية للجنس . وهذه الأبواب كلها ينبغى أن يُضَمّ بعضها إلى بعض ، لأنها تعالج حالا واحدة ، وهى الاسم الذى يُحْرَم التنوين ، ومن هذا الاسم ما يُحْرَم ذلك دائما أبدا ، وهو الممنوع من الصرف ، ومنه ما يحرم فى حال خاصة ، كحال المنادى المفرد العلم ، واسم لا النافية للجنس . وقَرْن هذه الأبواب بعضها إلى بعض لا نُفيد منه فقط التجانس فى التبويب ، بل نُفيد منه أيضا أن نوحِّد التفسير ، فإذا قلنا إن الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضا إن اسم لا النافية للجنس معرب ، وكذلك المنادى المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين ! . وإما أن نذهب هذا المذهب من الإعراب فى الأبواب الثلاثة كلها ، أو نبنيها كلها ، فيكون الممنوع من الصرف مبنيا ، مثل اسم لا والمنادى المفرد العلم فى رأى البصريين .

على أن هـذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ؛ يلفتنا إلى أن الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقا داخليا ، بحيث تجمع فيه كلُّ صيغه وصوره ، ولنضرب لذلك مثلا باب الفاعل ، فإن النحاة يقفون عند صيغه العامة من تذكير وتأنيث ، وإعراب وبناء ؛ وإضمار وإظهار ، وإفراد وتثنية وجمع ، ولكنهم قلما وقفوا أو أشاروا إلى صيغه الخاصة ، حين يخرج من الرفع إلى الجر ،

ومن المعروف أنه يجر بمن الزائدة بعـد النفى والاستفهام فى مثل (هـل جاء من أحد) وأيضا فإنه يجر فى عبارتين دائما ، وهما (كفى بالله شهيدا) وصيغة التعجب فى مثل (أسمع بهم وأبصر)، وينبغى أن يَضُم كتاب النحو بين دفتيه مثل هذه الصيغ الشاذة ، وأن يعنى بتفسيرها فى بابها الذى يخصها ، ولا يؤجل ذلك إلى أبواب أخرى . ومن الشذوذ فى باب الفاعل أيضا مجيئه جملة ويجب أن نُصوِّر ذلك فيه ، فنذكر أنه يأتى جملة باطراد بعد أنْ وأنَّ ولو وما فى مثل (يعجبنى أنك مجتهد ، ويسر المرء ما ذهب الليالى) ، وقد يأتى جملة فى غير هذه المواضع . قال تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) وقال جل وعزّ : (وتبين لـكم كيف فعلنا بهم) . وعلى العموم نجمع فى الباب صور صيغه شاذة ، وغير شاذة ، ابتغاء رسْمه رسما دقيقا ، لا أن نتركها مبعثرة بين أبواب متفرقة .

ولعل مما يصور ذلك تصويرا واضحا باب التمييز ، فإن النحاة يفتحون له بابا خاصا فى كتب النحو ، ولـكنهم لا يجمعون فيه كل صوره ، ولذلك كنا نجد أبوابا أخرى مفتوحة فى هذه الـكتب ، وهى تدرس صورا من صور التمييز ، كباب العدد ، وباب اسم التفضيل ، وباب فعل التعجب ، وباب نعم وبئس ، وباب كم وكذا . وليس هذا فقط ، فإن هناك صورا له قلما عرضوا لها مثل

صُوَره بعد الفعل اللازم ، والصفة المشبهة ، و بعد الضمير فى مثل (لله دره فارسا) . وهذه الصُّوَر كلها ينبغى أن تجمع فى باب التمييز ، مع صور المكاييل والموازين والمساحة ، حتى يُفْهم الباب ، ولا يُمزّق هذا التمزيق فى كتب النحو . وإن من الواجب أن نَضُمّ لها صوره الاختصاص فى مثل (نحن العربَ أكرمُ الناس للضيف) ، إذ الأقرب للعقل والمنطق أن تكون كلمة العرب تمييزا لا مفعولا بها لفعل محذوف ، فقد أُلغيتْ من تصنيفنا فكرةُ العامل المحذوف ، وأصبحنا أحرارا أن نُعْرِب حسب وظيفه الكلمة فى الجملة . ومما لا شك فيه أن كلمة العرب بيان وتمييز لكلمة (نحن) .

وعلى هذا النمط نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدا قائما على الدقة فى التبويب من جهة ، ثم على جمع صور الباب فيه وصيغه وأحواله من جهة أخرى . وإننا لنؤمن إيمانا قاطعا بأن هذه هى الطريق الطبيعية لتيسير النحو وتسهيله . وأظن أننا لسنا فى حاجة إلى أن نبدئ ونعيد فى أن النحو العربى ليس صعبا من حيث هو ، وإنما الصعبُ فيه هو طريقةُ تصنيفه ، فإن الحالة الواحدة لا نجدها فى مكان بعينه ، وإنما نجدها مبعثرة فى أمكنة متفرقة . وقد كان لنظرية العامل التى ألغاها ابن مَضاء شأنٌ فى هذه البعثرة ، ومايطوى فيها من تشعُّب واضطراب . وما دمنا قد تخلصنا من هذه النظرية ، فقد

وجدت أمامنا الفرصةُ لتسوية أبواب النحو على الصورة ، التى نريدها ، ولعل مما يصور ذلك بعض التصوير باب المضاف إليه فهو قلق فى كتب النحو العربى ، وقد كان يحسن بالنحاة أن لا يضطربوا فى موضعه وأن يضعوه مع أبواب توابع المفردات أو تاليا لها ، لأن المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر ، (فثلاثة أقلام) مثلا واضح فيها أن أقلام تابعة لثلاثة ، ومن الممكن أن نقول (الأقلام الثلاثة) وهى حينئذ تعرب صفة أو بدلا !

ومهما يكن فإن المسألة أصبحت فى هذا التصنيف الجديد للنحو أن نَضم كل لِفق إلى لفقه ، وما أرتاب فى أن من حق أن أقول : إن هذه هى الطريق الطبيعية لتيسير النحو العربى ، وهو تيسير تُعِدُّ له فكرة ابن مَضاء فى إلغاء العامل لأنها تفك أو تحل أبواب هـذا النحو ، وتعطى الفرصة لتركيبها فى تصنيف جديد ، يُنَسَّق فيه الباب الواحد تنسيقا دقيقا ، بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر النحوية فى لغتنا العربية .

منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات

هذا هو الأصل الثانى الذى نستطيع أن نتكىء عليه فى تصنيف النحو تصنيفاً جديدا ، وهو أصل ناقشه ابن مَضاء — على نحو ما مر بنا فى غير هذا الموضع — وأثبت أنه ضرورة من

ضرورات فهم الأساليب العربية فهما دقيقا . فنحن لا يصح لنا أن نُعَدِّل فى صورتها حسب أهواء النحاة وماتفرضه عليهم نظرية العامل من التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات .

وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضاء على أبواب النحو العربى لاحظنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء ، وهى إضمار المعمولات وحذف العوامل ، وبيان محل الجمل والمفردات ، مبنيَّة أو مقصورة أو منقوصة . أما إضمار المعمولات فنقصد بها الفاعل المضمر الذى يقدره النحاة مستترا جوازا أو وجوبا ، وهو استتار وهمى لا دليل عليه ، ألست ترى مثلا فى (زيد قام) أن من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على (زيد) ، وزيدٌ معنا فى الجملة ، ولا داعى لتقديره مع وجوده ، وقد مر بنا أن ابن مَضاء يرى أن الفعل يدل بمادته على الفاعل حين لا يوجد ، فهو يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضا عنده على الفاعل حين يحذف . ويتضح هذا فى الفعل المضارع فى مثل (أعلم ونعلم) فهو بمادته يدل على الفاعل . ولماذا نعرب (أعلم) مثلا فعل مضارع ، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما دام مستترا وجوبا ، فلماذا نتحدث عنه ، وهو لا يمكن ظهوره ؟ أليس خيرا من ذلك أن نقول (أعلم) فعل مضارع

للمتكلم ، ونسكت ؟ وبذلك لا نُحيل شخصا على شيء لا يفهمه أو قل على عبارةٍ نُحفِّظها له ، وهى قول النحاة (الفاعل ضمير مستتر جوازا أو وجوبا تقديره هوأوأنا ونحو ذلك) . ولماذا هذا التقدير ؟ وماذا نُفيد منه غير الإحالة على اللامنظور فى الصيغ ؟ . قد يقول قومٌ وأين فاعل الفعل ، إذ كل فعل لا بد له من فاعل ؟ فنقول إننا ألغينا نظرية العامل من أجل ذلك ومثله ، فليس من الضرورى أن يكون لكل فعل فاعل ، فقد يوجد الفعل ومعه الفاعل ، وقد يوجد ويحذف الفاعل ، لأنه يدل عليه حينئذ بنفسه .

وجمالُ هذه الفكرة لا يتضح فى مثل (زيد قام) فقط ، بل هو يتضح أكثر فى أبواب معروفة فى النحو لا يكاد يتبين فيها الإنسان الفاعل ، كأبواب التعجب فى مثل (ما أحسن السماء) فإن هذا التعبير يعرب على النحو الآتى : "ما نكرة بمعنى شيء ، أو اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، وأحسن فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على ما ، (والسماء مفعول به)" . ولا يمكن أن يتصور الإنسان هذا الفاعل المضمر ، لأن المسند إليه فى الواقع هو السماء ، إذ تستطيع أن تقول (حَسُنت السماء) وأنت تريد التعجب كما تقول (ما أحسن السماء) ، وخيرٌ من ذلك أن نجرى مع ابن مَضاء فنقول (أحسن)

فعل ماض و (السماء) مفعول به ولا نتحدث فى الجملة عن الفاعل ما دام لم يأت فى العبارة . ومثلُ التعجب فى صعوبة تصور الفاعل المضمرِ إعرابُهم لأفعال الاستثناء خلا ، وعدا وحاشا ، فى مثل (قام القوم ما خلا زيدا) ، فإنهم يقولون فاعل (خلا) ضمير مستتر وجوبا ، تقديره هو ، ويعود على البعض المفهوم من الكلام ! وما أغنانا عن كل هذا التأويل ! . والمسألة أبسط من كل هذا الذى يزعمون ، وتفسيرُها أن الفاعل إما أن يذكر ، وهذا واضح ، وإما أن يحذف فى مثل زيد قام ، وقد يحذف وجوبا فى الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب وفى صيغة التعجب ، وفى نعم وبئس ، وفى باب الاستثناء ، وفى مثل (ليس إلا) ، وفى باب التنازع مثل (قام وقعد الناس) ، وهو حين يحذف فى هذه الصيغ لا نتحدث عنه لأنه لا داعى إلى أن نحيل على أشياء لا يراها الناس فى الصيغة التى يقرأونها ، أو يكتبونها .

وهذا هو أول جانب فى النحو يريحنا منه منع التأويل والتقدير . أما الجانب الثانى وهو حذف العوامل فقد ناقشه ابن مضاء فى متعلقات المجرورات إذ لاحظ أنَّ زعم النحاة فى مثل (زيد فى الدار) أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ، تقديره مستقر ، أو استقر ، وهو الخبر ، زعمٌ لا داعى له ، إذ يكفى أن

نقول إن الجار والمجرور خبر ، ولا داعى لهذا التمحل . وهذا نفسه ينبغى أن نُطبِّقه على الظرف ، فلا نعلقه بمحذوف ، كما يصنع النحاة ، بل نُعْطيه هو الوظيفة التى يؤديها ، فمثل (زيد عندك) ليست (عندك) متعلقة بمحذوف ، تقديره مستقر وهو الخبر ، بل هى نفسها الخبر ، ولا حاجة مطلقا لأن نُحدث تأويلا فى الجملة لا تدل عليه . ومعنى ذلك أننا سنعمد فى التصنيف الجديد للنحو أن نكون قريبين من عقول الناس ، فلا نُحمِّلهم تأويلا بعيدا ، لا ضرورة له ، حتى لا نُتعِب عقولهم ، فيما لا يغنى شيئاً .

وكما ناقش ابن مَضاء باب المجرورات ناقش نواصب المضارع التى تعمل ، وهى محذوفة ، فى مثل (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يقدر النحاة الفعل الثانى منصوبا بأن مضمرة وجوبا . وهو تقدير لا دليل عليه ولا برهان ، فى العبارة نفسها ، وإنه ليكفى أن نقول إن الفعل المضارع منصوب هنا ، لأن هذا مكانٌ من أمكنة نصبه ، لا لأن هناك عاملا عمل فيه النصب ، وهو عامل لا نراه فى الصيغة ، وإنما نقدره تقديرا . وما من ريب فى أن دماذ صاحب أبى عبيدة — على نحو ما مر بنا فى غير هذا الموضع — كان على حق حين نبا عنه فهمُ هذا الباب ، حتى كاد يجن . وسنريح الناس فى التصنيف الجديد للنحو من هذا الجنون ومن كل هذه التأويلات

التى انصبَّت من نظرية العامل ، بل لقد ألغينا هـذه النظرية ، بل قل ألغينا المفتاح الذى تنصبّ منـه مثل هذه التأويلات والتقديرات .

وليس هـذا كل ما يريحنا منه ابن مَضاء فى إلغاء فـكرة العوامل المحذوفة ، فهناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النحاة لدراسة العوامل المحذوفة ، يريحنا منها ابن مَضاء ، وعلى رأسها باب الاشتغال ، وقد تقدم رأيه فى إعراب مثل (زيدا ضربته) ، وأن كلمة (زيدا) تُنْصَب ، إذا عاد عليها ضمير منصوب ، أو متصل بمنصوب . ومعنى ذلك أننا نُعرب (زيدا) مفعولا به ، ولـكن لا نقدر له عاملا محذوفا . ومثل الاشتغال فى ذلك بابُ التحذير والإغراء ، وبابُ المصادر المنصوبة فى مثل (ضربا) ، وباب النـداء فى نحو (ياعبد الله) ، فعبد الله منادى منصوب ، ولا حاجة لقول النحاة : إنه منصوب بفعل محذوف ، تقديره أدعو أو أنادى ، كما لاحظ ابن مَضاء نفسـه . على أن هـذه الأبواب التى يتحدث النحاة فيها عن الفعل المحذوف ، تلفتنا إلى ظاهرة مهمة فى اللغة العربية ، وهى أنها لغة موجزة ، وأنها كثيرا ما تأتى بكلمات مفردة تؤدى بها أفـكارا ، ومن أجل ذلك كنا دائما نجد فى كتب النحاة حديثا مكملا للأبواب ، عن الحذف الذى

يعترى عبارات الباب ، فى المبتدأ والخبر يتحدثون عن حذف المبتدأ ، كما يتحدثون عن حذف الخبر ، وفى باب كان يتحدثون عن حذفها وحذف اسمها تارة ، وحذف خبرها تارة أخرى ، وفى باب إنَّ يتحدثون عن حذف اسم أن المخففة من الثقيلة ، وفى باب لا النافية للجنس يتحدثون عن حذف خبرها ، وكذلك يتحدثون فى باب ظن وأعلم وأرى عن حذف المفاعيل ، كما يتحدثون فى باب المفعول المطلق عن حذف الفعل ، ويتسع الحذف اتساعا شديدا فى هذا الباب ، إذ تكثر صيغه كثرة مفرطة ، وقلما تجد صيغة لا يحذف منها الفعل ، فالمفعول به قد يأتى بدون فعل ، والحال قد تأتى بدون فعل ، وكذلك النعت المقطوع .

وإن من الواجب أن تُضَمَّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ، ويُفْرَد لها باب خاص ، نسميه باب الصيغ الشاذة ، أو نسميه باب شبه الجملة ، وهو اصطلاح كان يطلقه النحاة على الظرف والجار والمجرور ، ليدلوا به على أن جملتهما ناقصة ، إذ ينقصها العامل — فى رأيهم — الذى يعلقون به الظرف والجار والمجرور ، وقد حذفنا نظرية العامل ، فأصبح باب المجرورات والظروف لا يحتاج إلى هذا الاصطلاح . وإنه ليحسن أن نبقى عليه ، لندل به على الصيغ الشاذة فى العربية ، فنى إعراب مثل (لولا دعاؤكم) لا نعرب

(دعاؤكم) مبتدأ مرفوعا ، والخبر محذوف ، والتقدير موجود ، كما يقول النحاة ، لأن هذا يعود بنا إلى التقدير والتأويل . وإنما نكتفى فى ذلك بأن نقول (دعاؤكم) شبه جملة مرفوعة . وهذا نفسه يتيح لنا أن ننظم الباب فى شكل دقيق ، بحيث تجمع فيه أشباه الجملة المرفوعة وأشباهها المنصوبة والمجرورة ، وندل على مكانها فى العربية بذكر صيغها ومواضعها . وهذا ليس شيئا عسيرا مناله ، بل إن مناله قريب ، فقد فتح النحاة لبعضه أبوابا ، وهى أبواب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء ، أما بعضه الآخر فبعثروه فى كتب النحو وفى أبوابه ، وهو لا يكلفنا أكثر من جمعه ، والدلالة على صيغه دلالة واضحة .

وإن من يجمع شتات هذه الصيغ فى النحو ، يستطيع أن يقسمها ثلاثة أقسام : شبه جملة مرفوعة ، وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة . أما المرفوعة فتنقاس في صيغ معروفة ، وهى بعد لولا مثل (لولا دعاؤكم) وفى جواب الاستفهام مثل (من قام ؟) ، فيقال (زيد) ، وفى جواب الشرط مثل (إن تصنع ذلك فخير) ، وفى القسم مثل (لعمرك لأفعلن) ، وفى المصادر المرفوعة التى تجرى مجرى الأمثال نحو (صبر جميل) ، وفى صيغة النعت المقطوع ، نحو (رأيت زيدا الفاضلُ) ، برفع الفاضل ، وفى صيغة

المتعاطفين المرفوعين المكتفيين بنفسهما ، مثل (كلُّ رجل وعملُه) ، ثم فى صيغة النداء المرفوعة فى مثل (يازيدُ) .

أما شبه الجملة المنصوبة فتنقاس فى صيغ أخرى ، منها صيغة الاشتغال ، وصيغة التحذير ، وصيغة الإغراء ، وصيغة النداء المنصوب ، فى مثل (ياعبد الله) . ثم هى بعد ذلك تأتى بعد لات فى مثل ولات حينَ مَناص ، وفى المتعاطفين المنصوبين المكتفيين بنفسهما مثل (امرأً ونفسَه ، وشأنَكَ واللعبَ ، ورأسَك والحائطَ ، وأهلَكَ والليلَ) . وهذه الأمثلة أشبه ما تكون بالأمثال . ويكثر مجىء شبه الجملة المنصوبة فى المصادر ، خبريةً وغير خبرية ، ومرجع ذلك الاستعمال ، إذ نرى المصدر المنصوب يستعمل كجملة خبرية ، مثل (حمدا وشكرا وكرامة ومسرة) ، كما يستعمل كجملة إنشائية ، فى الدعاء مثل (سبحانك وغُفْرانك وسَقْياً لك ورَعْياً وسُحْقاً وبُعْداً) ، وفى الأمر مثل (ضربا وعملا) ، وفى القسم مثل (عَمْرَكَ اللّهَ) . ثم فى أمثلة خاصة يقدرها النحاة مصادر ، نحو ويحَه بمعنى رحمةً له ، وويله بمعنى حسرةً عليه ، ومثل ذلك كلمات مثناة خاصة ، وهى لبيك ، ودواليك ، وحنانيك .

وكما يأتى المصدر شبه جملة منصوبة ، كذلك تأتى الصفة فى الاستفهام مثل (أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وأقائما وقد قعد

الناس) ، وفى جواب الاستفهام مثل (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ؟ بلى قادرين)، وفى مثل (هنيئا مريئا، وأخذته بدرهم فصاعدا) .

وإن الاستمرار فى جمع هذه الصيغ وتعيينها فى أمثلتها وهيآت عباراتها ، ليطلعنا على حقيقة العربية ، وميلها إلى الإيجاز الشديد ، وهى من أجل ذلك تعبر بالكلمة المفردة المرفوعة ، أو المنصوبة ، عن الجملة . وقد يحدث أن تتكون شبه الجملة من كلمتين ، إحداهما مرفوعة والأخرى منصوبة ، ويكثر ذلك فى باب المتعاطفين ، مثل (هذا ولا زعماتِك) أى لا ما تزعم ، إذ يمكن أن تكون (هذا) مرفوعة و (زعماتك) منصوبة ، ويطرد هذا فى تعبير أمّا المشهور ، وهو قولهم (أما عِلما فعالم) ، كما يطرد فى تعبير إنْ المعروف ، فى مثل (إنْ خيرا فخير وإن شرا فشر) . وما من ريب فى أن جمع هـذه الصيغ الشاذة ، وإفرادها فى باب خاص لدرسها ، يطلع الناس عليها بصورة هى خير من الصور المتبعة فى كتب النحو ، إذ يوزعونها على أبواب مختلفة ، ثم تراهم بعد ذلك يجعلونها محور المعرفة فى النحو ، فاذا أرادوا أن يُرْبِكوا شخصا ، أو يسخروا من معرفته فى النحو ، سألوه فى لغز من هذه الألغاز . وإن من الخير أن تُجْمَعَ ، وأن نواجهها بالدرس فى هذا الباب، الذى نسميه باب شبه الجمل ، أو باب الصيغ الشاذة .

وكما تأتى شبه الجملة مرفوعة ومنصوبة ، تأتى مجرورة فى أمثلة محدودة ، وذلك فى القسم مثل (والله) ، وبعد لولا فى مثل (لولاى ولولاك) ، وبعد هل فى مثل هل من رجل ، وما فى مثل ما من رجل . وما أرتاب فى أن درس هـذه الصيغ على هذا النمط خير من درسها على نمط النحاة القديم ، الذى يكثرون فيه من التأويل ، وبيان العوامل المحذوفة . ولن يضير اللغة ، من حيث هى ، أن نهمل هذا التأويل ، وما فيه من بعد فى التعسف والتقدير ، بل من المؤكد أننا حين نصنع هذا الصنيع ، نفيد أنفسنا التعرف على هـذه الصيغ الشاذة تعرفا دقيقا ، إذ نجمعها تحت أعيننا فى باب خاص ، ونحاول درسها درسا منظما ، يكشف لنا عن هيآتها ووجوهها .

وليس هذا كل ما نكسبه من منع التأويل والتقدير ، فى تصنيفنا الجديد للنحو ، فهناك جانب ثالث لم نتحدث عنه حتى الآن ، وهو جانب التأويل فى محل الجمل وفى المفردات : مقصورة أو منقوصة أو مبنية ، إذ نرى النحاة حين يعربون جملة يتساءلون ما محلها ؟ هل محلها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أوليس لها محل ؟ فمثل (زيد يسافر أبوه) يقولون إن جملة (يسافر أبوه) فى محل رفع خبر لزيد ، ومثل (جاء

زيد الذى رأيناه أمس) يقولون إن جملة (رأيناه أمس) لا محل لها من الإعراب ، صلة الذى . وهكذا يقسمون الجمل إلى جمل لها محل ، وجمل لا محل لها ، ثم يعددون النوعين ، فالجمل التى لا محل لها هى جملة الصلة ، والجملة الابتدائية ، والجملة المفسرة ، والجملة الاعتراضية ، وجملة جواب الشرط أحيانا ، وجملة جواب القسم . وبقية الجمل — على العكس — ذات محل ، فجملة الخبر محلها الرفع ، وكذلك جملة المبتدأ فى نحو (وأن تصوموا خير لكم) ، ومثلها جملة الفاعل ، ونائب الفاعل ، والصفة إذا تبِعت مرفوعا ، فإن تبِعت منصوبا كان محلها النصب ، وكذلك إن تبعت مجرورا كان محلها الجر . أما جملة الحال والمفعول به فمحلها النصب . وأما جملة المضاف إليه فمحلها الجر . وهذا كله عناء ينبغى أن ننفيه من النحو ، لأننا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تُشَوِّش على عقولنا ، وتدخلنا فى ضباب لا آخر له . وأولى من من ذلك أن نقول إن هذه الجملة خبر ، أو نعت ، أو حال ، وهلم جرا مكتفين بذلك ؛ لأننا لا نفيد مما وراءه شيئا .

ويدخل فى ذلك منع التأويل فى جمل أنْ ، وأنَّ ، ولو ، وما ، ونحوها مما يؤول النحاة الجملة فيه بمصدر ، فمثل (يعجبنى أنك مجتهد) يقدرون أنّ وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ليعجبنى ، والتقدير

(يعجبنى اجتهادك) ، ومثل (أنك سافرت حسنٌ منك) يقدرون أن وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ ، والتقدير (السفر حسنٌ منك) .

وهذه التأويلات كلها لا داعى لها ، بل يجب أن ننفيها من النحو ، لأنها لا تفيدنا إلا تصعيبا فيه ، وإنه ليكفى أن نقرر فى كل باب أنه يأتى مفردا ، ويأتى جملة ، ونورد الأمثلة التى تصور ذلك تصويرا واضحا ، دون احتياج إلى هذا التقدير ، الذى لم تقصد إليه اللغة ، ولم يقصد إليه أصحابها ، ولو أرادوا التعبير بهذه المصادر المقدرة لعبروا بها ، ولكنهم أرادوا التعبير بهذه الجمل كما هى ، فينبغى أن نحترم لهم إرادتهم ، ما دامت هذه الإرادة لا تكلفنا شيئا .

وإذا كنا قد منعنا التأويل والتقدير فى الجمل ، فينبغى أن نمنعه أيضا فى المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنيــة ، حين تقع مبتدآت أو أخبارا أو فاعلات أو مفعولات ؛ إذ من الواجب أن نكتفى هنا أيضا ببيان وظيفة الاسم المبنى ، فنقول إنه مبتدأ ، أو فاعل أو نحو ذلك ، ولا نستمر ، فنقول : إنه مرفوع مثلا بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، أو بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، أو نقول إنه فى محل رفع ، لأنه مبنى . وماذا نُفيد من إعراب مثل (هوَ) فى قول القائل (هو محمد) إذ نزعم أن هو مبنية على الفتح فى محل رفع مبتدأ ؟ ألم يكن يكفى

أن نقول : إنها مبتدأ مبنى ، ونضع قاعدة ، وهى أن المبنيات لا تُعدّل فى الكلام ، لأنها لا تخضع لنظرية الإعراب ، بل هى تلزم حالا واحدة فى شكل آخرها ، وهى من أجل ذلك تسمَّى مبنيات .

وينبغى أن نعرف أنه ليس كل ما نُفيده فى تصنيفنا الجديد للنحو ، من إلغاء التفكير فى محل المفردات المبنية خاصة هو أن نكتفى فيها ببيان وظائفها ، بل إن هناك فائدة أخرى لعلها أجل شأنا وأكثر خطرا ، وهى أن لا نعربها ، حين لا توجد حاجة إلى إعرابها . ويتضح هذا فى أدوات الشرط ، فقد درج النحاة على إعرابها بدون حاجة واضحة إلى ذلك ، ونحن لا نذكر إعرابهم لإذا فيها خاصة ، حتى نبتسم ، إذ يقولون : " إذا ظرف لما يُستقبل من الزمان ، خافض لشرطه ، منصوب بجوابه " . ومعنى ذلك أنه ينبغى أن نفكر فى عبارة (إذا سافرتَ سافرتُ معك) على هذا النحو من التفكير ، فنزعم أن (سافرت) الثانية هى العاملة فى الظرف ، وأن (سافرت) الأولى مضافة إليه . والمسألة ليست أكثر من أداة شرط ، دخلت على فعلين ، وكان ينبغى أن نكتفى بذلك ولكن أين تذهب نظرية العامل ؟ وأين يذهب التقدير والتأويل ؟

إنه لا بد أن نفسر كل شيء فى اللغة تفسيرا نحويا ، حتى ما لا يحتاج إلى تفسير . وهل من شك فى أننا لا نحتاج فى أدوات الشرط إلا أن نعرف أن المضارع يسكَّن بعد هذه الأدوات ، لا لأنها عاملة فيه ، ولكن لأن هذا موضع من مواضع تسكينه . وحسبنا أن نعرف ذلك ، دون حاجة إلى بيان محل جواب الشرط ، فضلا عن اختلاف النحاة فى أداة الشرط ، وهل تعمل فى الشرط والجواب جميعا ؟ أو أنها هى والشرط عملا فى الجواب معا ، كما تعمل النار فى القدر ، وفيما فى القدر ، فهى تؤثر فى القدر بلا واسطة ، وفيما فيه بواسطته ! ونحن فى غنًى عن هذا كله ، لأنه لا يفيدنا شيئا فى إحسان النطق بالعربية ، ونحن أيضا فى غنًى عن إعراب أدوات الشرط جملة ، وماذا نكسب من إعراب (مَنْ) فى قولنا (من يقم أقم معه) حين نزعم أن (مَنْ) مبتدأ ، ثم نضطرب هل خبرها فعل الشرط ، أو هو الجواب ، أو هما معا ؟!

ومن الأمثلة التى تفسر تفسيرا دقيقا فساد مثل هذه التقديرات ، « كم الاستفهامية » فإن النحاة يعربونها فى مثل (كم رجلا جاءك) مبتدأً ، وفى مثل (كم رجلا رأيت) مفعولا به ، وفى مثل (كم ضربةً ضربت) مفعولا مطلقا ، وفى مثل (كم يوما صُمْت) مفعولا فيه ، وفى مثل (بكم رجلا مررت) مجرورةً . ولو أننا لم نعرف ذلك

كله ، وا كتفينا بأن نعرف أن (كم) فى هذه الأمثلة استفهامية ، لما نقَصنا شىء فى نطقنا .

ومثل كم الاستفهامية فى فساد هذه التقديرات « أنْ المخففة من الثقيلة » إذ يزعم النحاة أن اسمها ضمير الشان محذوف ، وهو دائما محذوف فى رأيهم ، ولو أطالوا النظر فى هـذا الحذف الدائم للاسم ، لعرفوا أنهم أسرفوا على أنفسهم فيما تصوروه من حذف له وتقدير ، بل لذهبوا إلى أن « أنْ » هـذه أداة ربط بين الجمل لا أقل ولا أكثر . ولو أنهم ذهبوا هذا المذهب لأدركوا أنها لا تختلف فى شىء عن « أنْ المفسرة » و « أن المصدرية » التى يليها المضارع المنصوب ، فهى جميعا شىء واحد ، يؤدى وظيفة واحدة ، هى وظيفة الربط .

والحق أنه ينبغى أن لا نعرب من أجل الإعراب نفسه ، فهو ليس غاية تقصد لذاتها ، وإنما نُعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا ، وما دام إعرابُ أداة لا يفيـدنا شيئا فى لساننا ولا فى نطقنا ، فينبغى أن لا نقف عنده ، ولا نفـكر فيه . وما أرتاب فى أن ذلك ومثله ينبغى أن يُنْفَى من النحو ، حتى تستقيم مسائله على الجادّة ، وحتى تدخل فى عقولنا وأفهامنا دخولا طبيعيا ، لا عنت فيه ، ولا مشقة .

وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه ، من أننا حين نُطبّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مَضاء ، من منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات ، كما نطبّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل ، نستطيع أن نُصَنِّف النحو تصنيفا جديدا ، يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرا محققا ، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات ، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية ، وبحثها بطريقة منظمة ، لا تحمل ظلما لأحد ، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس ، إلى النحو العربى فى العصر الحديث . والله يَهْدِى إلى سواء السبيل . ؟

١٨ مارس سنة ١٩٤٧ — **شوقى ضيف**

كتاب الرّد على النُّحاة

بسم الله الرحمن الرحيم

[فاتحة الكتاب][1]

قال الشيخ الفقيه القاضى الأعدل ، العالمُ الناصر المحقّق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمى ، أدام الله بركته ، ونوّر بنوره الإيمان خَلَده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذى حمله :

الحمدُ لله على ما منّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذى نزل به القرآن ، والصلاةُ على نبيه الداعى إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصَحْبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدىّ المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدَينا أميرَى المؤمنين ، الوارثَيْن مقامه العظيم . وأَصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مُبلِغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتّتْميم .

أما بعد فإنه حملنى على هذا المكتوب قولُ الرسول صلى الله

(١) لما كان الكتاب ليس فيه عناوين لموضوعاته ومسائله ، التى يناقشها ، رأيت أن أضيف إليه عناوين تكشفه ، وسيراها القارئ دائما بين هذين المعقوفين .

عليه وسلم : الدينُ النصيحة ، وقوله : من قال فى كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ ، وقوله : من قال فى كتاب الله بغير علم فَليَتبَوَّأْ مقعده من النار ، وقوله : من رأى منكم منكرا فَلْيُغيّرْه بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .

وعلى الناظر فى هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يَحتاطُ لدينه ، ويجعل العلمَ مُزْلفا له من ربه ، أنْ ينظر ، فإن تبيَّن له ما نُبَيِّنه رجع إليه ، وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبين له فليتوقف توقُّفَ الورِع عند الإشكال ؛ وإن ظهر له خلافه فَلْيُبَيِّنْ ما ظهر له بقولٍ أو كتابة .

وإنى رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانتِه عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أمُّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغَوْا ؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافى فيما أرادوه منها ، فتوعَّرت مسالكُها ، ووَهَنَتْ مبانيها ، وانحطَّت عن رُتْبَة الإقناع حججُها ، حتى قال شاعر فيها :

تَرْنو بطَرْفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةِ نحوىّ

على أنها إذا أُخِذت المأخذ المبرَّأ من الفضول ، المجرَّد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهانا ، وأرجح

المعارف عند الامتحان ميزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومَثَلُ هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمَثَل رجال ، ذوى أموال ، عندهم الياقوت الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورِق التى برّزت فى الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذى صُفِّى حتى ظُنّ زَبَرْجَدا ، والنحاس الذى عولج حتى حُسِب عَسْجَدا ، ما هو أبْهَى منظرا ، وأعظمُ فى مَرْأى العين خطرا ، وأكثر عِدّة ، وأجدّ جِدّة ، حتى صاروا بها أَلْهَج ، وظنّوا أنهم إليها أحْوَج ، فأتاح الله لهم رجلا ناصحا ، وناقدا باصرا ، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونِقَة ، فقال لهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدينُ النصيحة ، وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذى اتّخذتموه عُدّة للدهر ، وظننتموه أمانا من الفقر ، بعضُه مال ، وبعضُه لَمْعُ آل ، والياقوت يُختَبَر بالنار ، فيزيدحُسْنا بالاختبار ، والزجاجُ لا يثْبُت للنار ولا يَصْبر عليها ، والزبرجد يُذيب أعيُن الأفاعى إذا أُدْنِىَ إليها . وطَفِق يأخذ معهم فى هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهده ، ومستنفرا جُنْده ، بالغرائب والأعاجيب ؛ ليوقع لهم اليقين ،

بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين[(١)] ، فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما أمر ، واستبدل بما يغرُّ ويَضُرّ ، ما ينفع لدى اللَّزَبات[(٢)] ويسّر ، و بعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم الزمان عَجْمة ، وضَغَمتهم الحوادث ضَغْمة ، وأصابت مدينتهم[(٣)] أزمة ، فمن حزم ، وعمل منهم بمـا علم ، تخلّص منها تخلُّص الشهاب من الظلماء ، ومن أعرض عنه ، وأنف منـه ، هلك هلاك العجماء فى الفَيْفاء ، عند عدم الرَّعْى والماء .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون — التى ليست كظنون الفقه ، التى نصبها الشارع صلّى الله عليه وسـلم أمارةً للأحكام ، ولا كظنون الطب التى جُرِّبت ، و[هى فى] الغالب نافعـة ، فى الأمراض والآلام — العلومَ الدينية ، السمعيّةَ منها والنظرية ، التى هى الُجنّة ، والهادية إلى الجَنّة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط مستقيم . وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التى لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق

---

(١) فى الأصل : يمبق .

(٢) اللزبات : الشدائد .

(٣) فى الأصل : مدبتهم .

عِلَل النحو ومسلّيات الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحبَّ العمى على الإبصار :

وما انتفاعُ أخى الدنيـا بناظره
إذا استوت عندهُ الأنوارُ والظُّلَمُ

ولعل قائلا يقول : أيها الأندلسى المسرور بالإجراء بالخلاء[1] ، المضاهى بنفسه[2] الخفِيَّ[3] ذكاء وأىَّ ذكاء ، أتزاحم بغير عَوْد[4] ، وتكاثر بِرَّ ذلك الجَوْد :

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ فى قَرَنٍ
لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيس[5]

هل أنت إلا كما قال :

كناطحٍ صخرةً يوما ليَفْلِقَها
فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

---

(١) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل مجر فى الخلاء مُسِرٌّ .
(٢) فى الأصل : بفنه .
(٣) يريد — فيما يظهر — سيبويه صاحب (الكتاب) الذى احتكر النحو والنحاة من بعده ، وسيذكره بوضوح فى أول فصل من مؤلفه .
(٤) فى المثل زاحم بعوْد أودع ، أى استعن على حربك بأهل السن والمعرفة .
(٥) البيت لجرير ضربه مثلا لمن أراد مقاومته فى الشعر والفخر . ولزَّ : شد ، والقرن : الحبل ، والبازل : القوى من الجمال ، والقناعيس جمع قنعاس : الشديد .

أتُزْرِى بنحوىٍّ العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق ، كفضل الشمس فى الإشراق ، على الهلال فى المحاق ؟ وإنك أخمَل من بَقّة فى شقّة ، وأخفَى من تبنة فى لَبِنَة :

لو كان يَخفَى على الرحمن خافيةٌ   من خَلْقِه خَفِيَت عنه بنو أسدِ

فيقال له : إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشّك فادرجى (١) :

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنِى المنارَ بهِ

وابرُزْ ببرزة حيث اضطرك القدَرُ (٢)

وإن كنت من ذوى الاستبراء ، فى محل الاستبراء ، والاستناد (٣) ، حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرَّغوةُ من الصريح ، ويتبين لك السقيمُ من الصحيح .

---

(١) مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره .

(٢) البيت لجرير ، وبرزة : أم عمر بن لجأ ، أحد خصوم جرير الذين هجاهم .

(٣) فى الأصل : والاستندد .

فصل

[دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل]

قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى و بعامل معنوى [(١)] ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذى فى زيد والنصب الذى فى عمرو إنما أحدثه ضرب . ألا ترى أن سيبويه [(٢)] — رحمه الله — قال فى صدر

---

(١) يشير المؤلف هنا إلى رأى البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعا بالفعل والخبر مرفوعا بالمبتدأ بينما يجعلون المبتدأ مرفوعا بالابتداء . انظر كتاب سيبويه (الطبعة الأولى ببولاق) ١ / ٢٧٦ ، وانظر المقتضب للمبرد : نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة فؤاد المجلد الرابع ، الورقة ٢٢٢ ، وانظر الإنصاف لابن الأنبارى (طبع ليدن) ص ٢١ .

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى مولى بنى الحارث بن كعب ، وهو أشهر تلامذة الخليل بن أحمد فى النحو ، وهو صاحب (الكتاب) الذى يقول القدماء : إنه لم يسبقه إلى مثله أحد من قبله ، ولم يلحق به أحد من بعده ، وعليه اعتمد النحاة فى عصره وبعد عصره حتى العصر الحديث . ويختلف الرواة فى سنة وفاته ، فيقال إنها سنة إحدى وستين ومائة ، ويقال إنها سنة ثمانين ومائة . انظر ترجمته فى نزهة الألبا لابن الأنبارى ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ، ومعجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان .

كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ[١] ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه[٢] ، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك[٣] فيه ؟ . فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح[٤] بن جنى وغيره ،

---

(١) يريد سيبويه بالمجارى حركات أواخر الكلم ، وقد اعترض عليه بأن الحركات تجرى ، والمجارى يُجْرَى فيهن ، وأجاب السيرافى بجوابين : أحدهما أن أواخر الكلم تنتقل من حركة إلى حركة فجعل سيبويه كل حركة مجرى لذلك وجمعها على مجار ، وثانيهما أن مجرى فى معنى جَرْى فهو مصدر والمصادر قد تجمع . انظر السيرافى على سيبويه ، الورقة ١٤ .

(٢) يقصد سيبويه بالحركات الأربع التى يحدثها العامل ، النصبَ والرفعَ والجرَّ والجزمَ .

(٣) يقصد سيبويه هنا الحركات الأربع الأخرى الخاصة بالبناء ، وهى : الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون . وقد غلّط المازنى سيبويه فى قوله على ثمانية مجار ، لأن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنما المجرى لما يكون مرة فى شيء ثم يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغى أن يقول على أربعة مجار ، وهى الرفع والنصب والجر والجزم ، ويترك ما سواهن . وأجاب السيرافى بأن أواخر الكلم هى مواضع التغيير ، فيجوز إطلاق كلمة مجارى عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازما .

(٤) هو أكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه ، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل ، وتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد .

قال أبو الفتح فى خصائصه ، بعد كلام فى العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لالشىء غيره . فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله : لا لشىء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا يُنصَب زيد بعد إن فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم إن .

فإن قيل بِمَ يُرَد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يَفعَل ، وقد تبين

هذا فى موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هـذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، و إذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسُقْهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَة العىّ ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعانى عن المقصود بها لسومحوا فى ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كونِ الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعُهم فى ذلك .

[الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة]

واعلم أن المحذوفات فى صناعتهم على ثلاثة أقسام : محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حُذِف لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطى الناس : (زيدا) أى أعط زيدا ، فتحذفه وهو مراد ، و إن أظهر تمّ الكلام به ، ومنه قول الله تعالى : (و إذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) وقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفوَ) على قراءة من نصب وكذلك من رفع ، وقوله عز وجل : (ناقةَ الله وسُقْياها) . والمحذوفات فى كتاب الله تعالى

لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا ، وهى إذا أظهرت تمّ بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .

والثانى محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامٌّ دونه ، وإن ظهر كان عيبا كقولك : (أزيدا [١] ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا . وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية [٢] إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ! ويا ليت شعرى ما الذى يضمرونه فى قولهم : (أزيدا مررت بغلامه) وقد يقوله القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر ! والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا القسم الثانى .

وأما القسم الثالث فهو مضمر ، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا : (يا عبد الله) ، وحكم سائر المناديات [٣]

(١) فى الأصل : إن زيدا .
(٢) فى الأصل : المتصرفة .
(٣) فى الأصل : المناجاة .

المضافة والنكرات[١] حكم عبد الله ، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادى[٢] . وهذا إذا أُظْهِر تغير المعنى وصار النداء خبرا[٣] . وكذلك النصب بالفاء والواو : ينصبون الأفعال[٤] الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ ، ويقدرون أنْ مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرِدْ معنى اللفظ الأول ! ألا ترى أنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثَنا) كان لها معنيان : أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أى أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال : (ما تدرس فتحفظَ) أى أن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه الآخر (ما تأتينا محدثا) أى أنك تأتى ولا تحدِّث ، وهم يقدرون

---

(١) يريد النكرات غير المقصودة .

(٢) عبارة سيبويه فى الكتاب ١/٣٠٣ اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وعبارة المبرد فى المقتضب ، المجلد الرابع ، الورقة ٢٥٦ : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك يا عبد الله ، لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد .

(٣) أى بعد أن كان إنشاء .

(٤) فى الأصل : هذه الأفعال .

الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) وهـذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين[١] .

وهذه المضمرات التى لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة[٢] فى اللفظ ، موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى النفس ، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ ، فإن كانت لا وجودلها فى النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ فى القولِ ، فما الذى ينصب إذن ؟ وما الذى يُضْمر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معانى هذه الألفاظ المحذوفة موجودة فى نفس القائل ، وإن الكلام بها يتمّ ، وإنها جزء[٣] من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا ، لزم أن يكون الكلام ناقصا ، وأن لا يتمّ إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا فى كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظى[٤] . وقد فرِغَ من

---

١) انظر سيبويه ١٨/١ ؛ وفصّل المبرد الحديث عن المعنيين اللذين ذكرهما المؤلف ، انظر المقتضب المجلد الثانى ، الورقة ١٥٢ .

(٢) فى الأصل : معروضة .

(٣) فى الأصل : جزم .

(٤) ذهب البصريون إلى أن العامل فى المفعول هو الفعل وذهب =

إبطال هذا الظن بيقين ، وادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّنٌ ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرْد ذلك فى كتاب الله تعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القولَ بأن كل ما يُنْصَب إنما يُنصَب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا به ، وإما محذوفا مرادا ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نُهِى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأى ما لم يستند إلى دليل [حرام] . وقال صلى الله عليه وسلم : من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار . وهذا وعيد شديد ، وما توعّد [رسول] الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجّه الوعيد

= الكوفيون إلى أن الذى يعمل فى المفعول هو الفعل والفاعل جميعا ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية ، انظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ٤٠ .

إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يزاد فى القرآن لفظٌ غيرُ المجمع على إثباته ، وزيادةُ المعنى كزيادة اللفظ ، بل هى أحرى ، لأن المعانى هى المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

[إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة]

فإن قيل فقد أجمع النحويون — على بكرة أبيهم — على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل فى كذا كذا[1] ، وبعضهم يقول[2] : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا ، على ما نفسره بعدُ إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدَّم فى الصناعة من مقدَّميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه[3] :

اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يده أن لا تخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة ،

(١) فى الأصل : وكذا .
(٢) فى الأصل : يقول فيه .
(٣) انظر النص فى الخصائص لابن جنى طبع مطبعة الهلال بالفجالة سنة ١٩١٣ م ص ١٩٦ .

أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : أمتى لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان خليل نفسه [وأبا عُمَر فكره[1]] إلا أنا مع هذا الذى رأيناه ، وسوّغنا مرتكبه ، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة — التى قد طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلا كل — والقوم — الذين لا يشك فى أن الله ، سبحانه وتقدست أسماؤه ، قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة فى الترحيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما لكتابه المنزل ، وكلام نبيّه المرسل ، وعَوْنا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِر به ، أو نهى عنه الثقلان ، — إلا بعد أن[2] يتفهمه إتقانا ، ويَتَثَبَّته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه غير معازّ به ولا غاضٍ من السلف —

---

(١) زيادة من الخصائص .

(٢) فى الأصل : إلا أن بعد ، والنسخة مضطربة هنا .

رحمهم الله — فى شىء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه[١] ، وشُيِّعَ [بالتوفيق] خاطره ، وكان للصواب مَئِنَّة ، ومن التوفيق مَظِنَّة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[٢] : ما على الناس شىء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا . وقد قال أبو عثمان المازنى[٣] : وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا ، وقال الطائى الكبير[٤] :

يقول مَنْ تقرعُ أسماعَهُ   كم تركَ الأولُ للآخرِ ؟

فما جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى قولهم : (هذا جحر ضبٍ خربٍ) ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذى لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه . وأما أنا فعندى أن فى

---

(١) هكذا فى الخصائص ، وفى الأصل : إذا فعل ذلك فإنه سدد رأيه .
(٢) هو شيخ كتاب العصر العباسى ولد حول سنة ١٦٠ هـ وتوفى سنة ٢٥٥ هـ .
(٣) أحد أئمة عصره فى النحو ، أخذ عنه المبرد وغيره ، وكان المبرد يقول : ما بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازنى ، وله عنه روايات فى المقتضب . توفى سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين .
(٤) هو أبو تمام الطائى .

القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع .

قال المؤلف — رضى الله عنه — هنا قطعت نص كلامه ، لأنى أوردته وقصدى[1] الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدم اتباعا لمن ألف الاتباع ، فمذهب الجماعة فى قول العرب (هـذا جحر ضب خرب) ما ذكره ، واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليـه مقامه ، وقال إن فى القرآن نيفا على ألف موضع ، وتقديره عنده (هـذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره) فخرب نعت لضب ، كما يقال (هذا فرس عربيٌّ قارحٌ فرسه) فقارح نعت لعربى وُصِفَ به ، وإن كان للفرس ، لأنه من سببه ، فحذف الجحر الذى هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعـلا باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكنّ فيهما على مذهبهم ، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليـه مقامه مطرد ، واستكنانُ الضمير فى الصفة مطرد . لـكن لقائل أن يقول لأبى الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا فى المواضع التى يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ [فيها] كقوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها

(١) فى الأصل : وقصربى .

والعير التى أقبلنا فيها) . وأما فى المواضع التى يُحتاج فى معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير ، وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبس على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحا ؛ لو قالت العرب : هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، قَبُح ، لأنه عيٌّ من القول، تغنى عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزا فصيحا ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بَعُدَ . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهرا لكان أبين ، ولكنه حُذِف المضاف ، واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع ، واستجاز أبو الفتح الردَّ على كل من تقدم بظنٍّ ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التى لا امتراء فيها لمنصف [1] .

فإن زعم [2] النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم فى (أزيدا أكرمته) وما أشبهه أن (أكرمت) الذى انتصب به زيد مرادٌ للمتكلم ، ولا

---

(١) فى الأصل : لمصنف .

(٢) فى الأصل : فإن قيل فإن زعم ؛ ولذلك حذفنا فإن قيل ليطرد الكلام .

أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يُتَوَصَّلُ به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطا مصنوعة — هي في الحقيقة أجسام — مواضعَ الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق ، ونقطا — هي أيضا أجسام — مواضعَ النقط ، التي هي نهايات ، والتي هي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق ، وقدروا في الفلك دوائر ونقطا ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخلّ إيقاع هذه مواضعَ تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع[1] هذه موضعَ هذه . قيل النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ، وأيضا فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريبٌ وعونٌ للمتعلم ، ووضعُ هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تقدير[2] وتخييل .

---

(١) في الأصل : بموضع .
(٢) في الأصل : تغير .

[الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات]

ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التى لا يجوز إظهارها ، مايدعونه فى المجرورات التى هى أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل (زيد فى الدار ، ورأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد فى الدار الهلال فى السماء) فيزعم النحويون أن قولنا فى الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر فى الدار) ، والداعى لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرا كقولنا (زيد قائم فى الدار) كان[1] مضمرا كقولنا (زيد فى الدار) . ولا شك [أن] هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (فى) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون فى (رأيت الذى فى الدار) تقديره (رأيت الذى استقر فى الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائنٍ من قريش) وكذلك (رأيت فى الدار الهلال فى السماء) تقديره (كائنا فى السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

---

(١) فى الأصل : وإلا كان .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى المشتقات]

ومما يجرى هذا المجرى ما يدَّعونه من أن [فى] أسماء الفاعلين والمفعولين و [الأسماء] المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها ، وما[1] يجرى مجراها ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضراب وحسن) وما جرى مجراها ، وقالوا : إنها ترفع الظاهر فى مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمرا) فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أولى أن[2] ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر ، وإذن كان ضارب موضوعا لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرّح به ، (فإذا قلنا زيد ضارب عمرا) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فيا ليت شعرى ما الداعى إلى تقدير زائد ، لو ظهر لكان فضلا ؟ فإن قيل : الدليل عليه ظهوره فى بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه فى قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمرًا) وكذلك سمع من العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولا أن فى عرب ضميرا مرفوعا لما جاز رفع أجمعين . قيل : النحويون يقولون : إن هذا

(١) فى الأصل : ومما .
(٢) فى الأصل : من أن .

الضمير الذى برز ليس هو فاعلا بضارب ، ففاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، وبكر معطوف على الضمير المقدر لا على البارز .

ولو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد ، لم يُدَلّ عليه بلفظ ، وأن بكرا معطوف على ذلك المراد ؛ قيل : إن هذا الضمير إنما يضمر فى حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمّ ضمير ، ومن أين قِسْت حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوى الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم يَنْوِه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظنّ ، وكيف يُثبت الظن شيئا مُستَغنًى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعى للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عِىٌّ ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة غير مصرح به ، والضمير المدّعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة غير مصرح به ! . ويُسْقِط ظنَّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير فى حال التثنية والجمع كما ظهر فى الفعل [1] فيقابل هذا الظن فى الإسقاط ذلك الظن فى الإثبات ،

(١) يريد أن هذه الأسماء تتحمل الضمائر كما تتحملها الأفعال ، ولكن لا تتصل بها ضمائر بارزة مثل الأفعال ، فالألف فى ضربا ضمير فاعل ، وكذلك النون فى يضربن مثلا ، انظر ابن يعيش على المفصل طبع ليبزج ص ٩١٢ .

فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعىّ ولا ظنىّ ، وإثباته فى كلام الناس بغير دليل قطعى لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث فى الوعيد على ذلك . وكذلك ما استدلوا [١] به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون ، ومررت بقاع عرفج [٢] كلّه) فمعلوم أن عربا اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميرا لم يفد معنى زائدا ، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر ، فمن أين يُحكم بأن هذا المضمر مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظنّ ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيما فى كتاب الله تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شىء فى اللسان بالظن ، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعىّ ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

---

(١) فى الأصل : عليه .

(٢) انظر فى ذلك الخصائص ١/١٢٧ .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى الأفعال]

فإن قيل : فما تقول فى مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن فى قام ضميرا فاعلا ؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم[١] ، ولا بد للفعل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعا به أو مظنونا ، فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدّعى فى اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعا به صح هذا الإضمار . ولا بد أن يتقدم قبل الكلام فى هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قُصِد تبيينه ، وهى أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدى على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان ، ومنهم من يجعل دلالته [عليه] كدلالته [على] المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يُحْتاج إلى أن يضمر شىء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك فى اسم الفاعل ، إذ[٢]

---

(١) الذين يقولون بذلك هم البصريون ، أما الكوفيون فيجوّزون تقديمه ، انظر الإنصاف ص ٢٠٤ وهمع الهوامع للسيوطى ١٥٩/١ .

(٢) فى الأصل : إذا .

كان اسم الفاعل موضوعا للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة ، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع .

وهنا احتمالان : أحدهما أن فى نفس المتكلم ضميرا كما فى قولنا : (زيدا ضربته) لكنه لم يُدَلّ عليه بلفظ، لعلم المخاطب به ؛ والدليل على ذلك قولهم فى التثنية (قاما ويقومان) وفى الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلّ عليها بألفاظ . والثانى [1] أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل (أكلونى البراغيث) جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقى ، ولم تلزم مع التقديم [2] ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا فى الشعر ، كقول القائل [3] :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالها

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغْنِهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرا ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس

---

(١) العبارة هنا مضطربة وهى هكذا : فإن قيل فما تنكر أن تكون ، وأصلحناها بما يستقيم مع السياق .

(٢) انظر ذلك فى كتاب سيبويه ١/٢٣٦ .

(٣) البيت لعامر بن جوين الطائى والشاهد فيه حذف التاء من أبقلت ، انظر كتاب سيبويه ١/٢٤٠ .

الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعى ، ولعله يُكْتَفى فى الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى [به] فى غيره .

فإن قيل : فما الصحيح فى دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التى فى (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون [فى نعلم] أنه[١] متكلمون ، ومن التاء [فى تعلم] أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع فى (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل [غائب] مذكر . وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأى الآخر[٢] ، فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون (أعنى حذاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمر[٣] ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم

---

(١) فى الأصل : أنهم .

(٢) واضح أن المؤلف يريد أن يصل إلى إحدى نتيجتين : إما أن الفعل يدل على فاعله ، وإذن فلا حاجة للبحث عن فاعل ، وإما أن الفعل لا يدل على فاعله ، وإذن فالفاعل محذوف وليس مضمرا .

(٣) فى الأصل : الضمير .

يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذى بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتمّ الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف] الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال أو الجمل لا فى الأسماء ، فهم يقولون فى قولنا (الذى ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته . فإن فُرّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن[1] أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتى موافقا لهذا الفرق .

والذى يجب أن يعتقد فى مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم ، والأظهر أن يكتفى بما تقدم[2] . هذا إذا كان فى كلام الناس ، وأما فى كلام البارى سبحانه ، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعى ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات[3] والإبطال فيه .

---

(١) فى الأصل : يطلق .

(٢) سنرى فى الفصل التالى أن المؤلف يرى فى مثل (زيد قام) أن الفاعل محذوف ، وهو يتابع فى ذلك الكسائى .

(٣) فى الأصل : بالإثبات فيه .

فصل

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون فى الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ، قلت : أورد [١] هذا فى أبواب تدل على ما سواها بالأحرى ، وقد شرعت فى كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يَعُقْه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

[باب التنازع]

فمن هذه الأبواب : باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة سيبويه [٢] رحمه الله ، وأنا فى هذا الباب لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول : علّقت ولا أقول : أعملت ، والتعليق يستعمله النحويون فى المجرورات ، وأنا أستعمله فى المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثانى ، فبين النحويين فى ذلك اختلاف : الفراء [٣]

---

(١) فى الأصل : أريد . (٢) انظر كتاب سيبويه ٣٧/١

(٣) هو يحي بن زياد الأسلمى الديلمى ، أشهر تلامذة الكسائى =

لا يجيزه [١] ، والكسائى [٢] يجيزه على حذف الفاعل [٣] ، وغيره [٤] يجيزه على الإضمار ، الذى يفسره ما بعده ، والدليل على حذفه [٥] قول الشاعر [٦] .

وكُمتاً مدمَّاةً ، كأنَّ متونها
جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَب

فجرى لا فاعل له ظاهرا ، فإما أن يكون محذوفا ، وإما أن

= وأعلمُ الكوفيين بالنحو من بعده ، وكان يتفلسف فى تصانيفه ، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة ، وتوفى سنة سبع ومائتين .

(١) لأنه يترتب على التعليق بالثانى فى مثل (قام وقعد زيد) أن نضمر فاعلا فى الأول ، ويكون حينئذ مضمراً قبل ذكره ، ومن ثم كان يرى الفراء أن العامل فى زيد الفعلان جميعا . انظر شرح السيراف على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٣٦٨ .

(٢) هو على بن حمزة مولى بنى أسد ، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ، وكان إمام نحاة الكوفة فى عصره غير مدافع ، وتوفى بعد سنة اثنتين وثمانين ومائة ، وقيل فى سنة تسع وثمانين ، وقيل فى سنة اثنتين وتسعين .

(٣) انظر شرح السيراف على سيبويه فى الورقة السابقة ، وانظر همع الهوامع ١/١٦٠ ، ٢/١٠٩ .

(٤) يريد هنا البصريين . انظر كتاب سيبويه ص ٣٧ ، وانظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ٤٣ .

(٥) فى الأصل : جوازه وأبدلناها بكلمة حذفه ليستقيم السياق .

(٦) يصف الشاعر هنا خيلا كمتا مشربة حمرة وهى المدماة ، وشبه ما أشربت كمتتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها كأنها لبست منه شعارا ، والمذهب هنا : اسم للذهب . والكمتة : لون بين الحمرة والسواد .

يكون مضمرا ، ومن الدليل عليه[١] قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) وقوله : (عبس وتولى أن جاءه الأعمى) . فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرا . وأما أى الرأيين أحق ، فرأى الكسائى ، لأن غيره يقول : حذفُ الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشىء الواحد ، فهما متلازمان[٢] ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل و إبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ! . ومن الدليل على صحة[٣] مذهب الكسائى قول علقمة :

تعفَّقَ بالأرطى لها وأرادها
رجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[٤]

[صور من التنازع]

وإن علَّقت[٥] زيدا بالفعل الأول قلت فى التثنية

---

(١) عليه هنا : أى على الحذف .

(٢) انظر كتاب سيبويه ١/٤٠ ، وانظر ابن يعيش على المفصل طبع ليزج ص ٢٠ .

(٣) فى الأصل : حجة .

(٤) تعفق : لاذ . والأرطى : شجر له رائحة . وكليب جمع كلب . والشاهد فى البيت أن الشاعر لم يضمر فاعلا ، لا فى الفعل الأول ولا فى الثانى ، ولو أضمر لقال تعفقوا أو أرادوها .

(٥) يلاحظ هنا أنه إذا أعمل الفعل الأول فى التنازع أضمر فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات ، وإذا أعمل الثانى لم يضمر فى الأول إلا الفاعل ، أما المفاعيل والمجرورات فإنها تحذف .

(قام وقعدا الزيدان) وفى الجمع (١) (قام وقعدوا الزيدون) . وتقول (مررت ومر بى زيد) على تعليق زيد بقولك : مرّ ، وإن علقته بمررت قلت (مررت ومر بى بزيد (٢)) تقديره مررت بزيد ومرّ بى ، وفى التثنية (مررت ومرا بى بالزيدَين) وفى الجمع (مررت ومروا بى بالزيدِين) . وتقول (مر بى ومررت بزيد) على التعليق بالثانى ، وفيه من الاختلاف ما فى المسألة التى قبلها . وعلى التعليق بالأول (مرَّ بى ومررت به زيد) تقديره مرَّ بى زيد ومررت به . وتقول (ضربت وضربنى زيد) على التعليق بالثانى ، وفى التثنية (ضربت وضربنى الزيدان) وفى الجمع (ضربت وضربنى الزيدون) . وعلى التعليق بالأول (ضربت وضربنى زيدا) وفى التثنية (ضربت وضربانى الزيدين) وفى الجمع (ضربت وضربونى الزيدين) . قال الله — تعالى — فى التعليق بالثانى (آتونى أُفرغ عليه قِطْرا) فقطرا مفعول بأفرغ (٣) . وقال

---

(١) فى الأصل : الجميع .

(٢) فى الأصل : زيد . وانظر صورة هذا التعبير فى المقتضب للمبرد المجلد الرابع ، الورقة ٢٠٢ .

(٣) ويمتنع أن يكون معمولا أو متعلقا بالأول ، إذ لو تعلق به لأضمر فى الثانى المفعول ، وهو لم يُضمر . وقد لاحظ أبو حيان فى شرحه على التسهيل أن جميع أمثلة باب التنازع فى القرآن الكريم تعلقت بالثانى ولم تتعلق بالأول . انظر شرح التسهيل المجلد الثانى الورقة ١٧٠ .

الشاعر(١) فى التعليق بالأول :

فردّ على الفؤاد هوًى عميدًا ... وسُوئلَ لو يُبينُ لنا السؤالا

وقد نَغنَى بها ونرى عُصورًا ... بها يَقتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا

وقال الفرزدق فى التعليق بالثانى :

ولكنّ نِصْفاً لو سببت وسبّنى ... بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم(٢)

وقال طفيل الغَنَوىّ فى ذلك :

وكُمْتًا مدمّاةً كأنّ متونها ... جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَب

وقال عمر بن أبى ربيعة فى التعليق بالأول :

---

(١) هو المرار الأسدى ، انظر كتاب سيبويه ١/٤٠ ، وهو يصف منزلا ، فيقول فى البيت الأول لما ألمت به ردّ على من الهوى ما قد سلوت عنه ؛ ويقول إنه سأله عن صواحبه ، وقد رجع فى البيت الثانى يتحدث عنهن . وأعاد الضمير فى نغنى بها مؤنثا لأن المنزل فى معنى الدار ، والخرد جمع خريدة ، وهى الخفرة الحيية ، والخدال جمع خدلة ، وهى الممتلئة . والشاهد فى البيت الثانى ، لأن الشاعر أعمل نرى فى الخرد الخدال ، ولم يعمل يقتدننا ، ولو أعملها لقال نرى عصورا بها يقتادنا الخرد الخدال بالضم .

(٢) النصف : الانتصاف . يقول إن انتصافى فى السب والهجاء يتحقق لو أنى سببت أشراف قريش من بنى عبد شمس وهاشم . والشاهد فى البيت أنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول فى غير الشعر لقال سببت وسبونى .

إذا هى لم تَسْتَكْ بعود أراكةٍ
تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودَ إسْحِلِ[١]

وتقول[٢] (أعطيت وأعطانى زيد درهما) وعلى التعليق بالأول (أعطيت وأعطانيه زيدا درهما[٣]) . وتقول (ظننت وظننى زيد شاخصا) ، وعلى التعليق بالأول (ظننت وظننيه[٤] زيدا شاخصا) وفى التثنية (ظننت وظنانى شاخصا الزيدَين شاخصَين[٥]) وفى الجمع (ظننت وظنونى شاخصا الزيدِين شاخصِين) . تقديره (ظننت الزيدين شاخصين وظنونى شاخصا) ، فلم تجمع شاخصا ؛ لأن المفعول الثانى فى هذه الأفعال [يطابق] الأول ، ولم تضمره ؛ لأن

---

(١) يصف ابن أبى ربيعة امرأة بأنها تستعمل سواك الأراك والإسحل على حسب انتقالها فى المواضع التى تنبتهما ، والشاهد فى البيت أنه لو أعمل الثانى لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل .

(٢) انتقل المؤلف إلى بيان صور التنازع فى الأفعال التى تقتضى مفعولين وهى أعطى وظن وأخواتهما .

(٣) انظر هذه الصورة فى المقتضب للمبرد المجلد الثالث ، الورقة ٤٨ .

(٤) فى الأصل : ظننته وهو خطأ . انظر الصورة فى المقتضب المجلد الثالث ، الورقة ٤٩ .

(٥) يلاحظ هنا أنه لما علق بالأول فى باب ظن وكان المفعول الأول ليس مفردا ، بل هو مثنى اضطر إلى إظهار المفعول الثانى للفعل الثانى ، حتى تحدث المطابقة بين المفعول الأول والثانى فى كل من الفعلين ، لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، ولو أضمر فثنى لخالف المفعول الأول ، ولو أفرد لخالف المفسر وكل من الصورتين لا يجوز .

ضمير الواحد لا يعود على الاثنين ، فلو قلت (ظننت وظنانى) وثنيت شاخصا ، وأضمرته ، لقلت : (ظننت وظنانى إياهما الزيدَين شاخصَين) ، وفى الجمع (ظننت وظنونى إياهم الزيدِين شاخصِين) ! وتقول[١] (أعلمت وأعلمنى زيد عمرًا منطلقا) على التعليق بالثانى ، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرًا منطلقا) ، وفى التثنية (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدَين العمرَين منطلقَين) ، وفى الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدِين العمرِين منطلِقين) تقدير الكلام : أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم . ورأيى فى هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير فى كلام العرب[٢] ، وقياسُها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياسٌ بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

[فروع للتنازع]

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف هل تدخل فى هذا الباب أو لا ، ومنها أن الأسماء

(١) انتقل إلى بيان صور التنازع فى الأفعال التى تقتضى ثلاثة مفاعيل .

(٢) ليس هذا الرأى خاصا بابن مضاء ، فمن قبله يقول السيرافى فى الورقة ٣٦٦ من المجلد الأول من شرحه على سيبويه : إن الجرمى ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء التنازع فى الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، وكذلك التى تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، لأن هذا الباب خارج عن القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فردود .

والحروف هل هى فى هذا كالأفعال أو لا ، ومنها أن المتعلقات التى يسميها النحويون المعمول فيها : من ظروف وأحوال وتمييزات ومفعولات من أجلها ومفعولات مطلقة ومفعولات معها ، هل مجراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أولا ، فأما الأفعال التى تقتضى ثلاثة مفعولين فلا لما قدمناه ، وأما الأفعال التى لا تتصرف كفعل التعجب [فنعَمْ] ، تقول (ما أحسن وأعلم زيدا)(١) تُعَلِّق زيدا بأعلم ، وتقول (ما أحسن وأعلمه زيدا) على التعليق بالأول ، لا مُعْتَرِض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلِّق به ، وليس فعلا ، و إن جعله بعض النحويين فعلا . [فإن قيل] إنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال فى متعلقاته ، قيل : القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحدا سائغٌ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع . وأما حبّذا ونعم و بئس وعسى ، فلا تدخل فى هذا الباب ؛ لأن المتعلقات بها لا تضمر على حد الإضمار فى هذا الباب ، ولا يحال بينها و بينها . وأما كان وأخواتها فإنّ كان منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائما) و (كنت وكانه زيد قائما) فقائما خبر كنت ، وقال الفرزدق :

(١) انظر هذه الصورة وتاليتها فى المقتضب المجلد الرابع ، الورقة ٢٤٧ وقد منعها سيبويه ، انظر شرح التسهيل لأبى حيان المجلد الثانى الورقة ١٢٦ .

إنى ضمنت لمن أتانى ماجنى وأبى فكان وكنت غير غدور (١)

وكذلك ليس ، تقول (لست وليس زيد قائما) و (لست وليس زيد إياه قائما) . والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب ؛ لأن كان اتسع فيها وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها (٢)

فإن قيل : النحويون لم يذكروا فى هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف ، والأحوال ، والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لاتقاس ؟ قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لايكون فى هذا الباب ، وذلك : أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل . والحذف مناقض للتأكيد ، فإذا قلت : (قمت وقام زيد قياما) ، إن علقت قياما بالثانى ، وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد ، وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا (قمت القيام الحسن) ،

---

(١) الشاهد فى البيت حذف خبر كان الأولى لدلالة كان الثانية عليه .

(٢) يصف أبو الأسود الدؤلى فى هذا البيت نبيذ الزبيب فيقول إنه أخو الخمر لأن أصلهما الكرمة . والشاهد فى البيت أن كان اتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو ضربته وضربنى وما أشبههما .

تقول فى تعليقه بالثانى (قمت وقام زيد القيام الحسن)، وفى تعليقه بالأول (قمت وقامه زيد القيام الحسن)، وتقول فى ظرف الزمان (قمت وقام زيد يوم الجمعة)، وعلى التعليق بالأول (قمت وقام فيه زيد يوم الجمعة)، وفى ظرف المكان (قمت وقام زيد مكانا حسنا) وعلى التعليق بالأول [قمت وقام فيه زيد مكانا حسنا] وتقول [فى المفعول لأجله] (قمت وقام زيد إعظاما لك) وعلى [التعليق] بالأول (قمت وقام له زيد إعظاما لك). تقديره : قمت إعظاما لك وقام له زيد. والأظهر أن لا يُقاس شىء من هذه على المسموع إلا أن يُسْمَع فى هذه كما سُمِع فى تلك. وأما الحال والتمييز فلا يجوز القياس فيهما لأنهما لا يُضمران. وأما الحروف فلا مدخل لها فى هذا الباب. وأما الأسماء التى يُسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك، تقول (زيد مادح ومعظم عمرًا) و (زيد مادح ومعظم إياه عمرًا) تريد (زيد مادح عمرًا ومعظم إياه).

[أىُّ الفعلين أولى بالتعليق فى التنازع ؟]

وبين النحويين اختلاف فى أى الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثانى للجوار [1]، واختيار الكوفيين الأول للسبق [2].

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٣٧ والمقتضب للمبرد المجلد الرابع الورقة ٢٠١.

(٢) انظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ٤٣.

ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر فى الثانى (١) ، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا . والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول فى الثانى ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثانى (٢) . وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فيخفضونه وهو للجحر المتقدم (٣)

(١) هذا على رأى ابن مضاء ، وكذلك على رأى الكسائى ، الذى يرى صحة حذف الفاعل كما سبق .

(٢) رجح المؤلف اختيار البصريين إعمال الفعل الثانى دون الأول ، لسببين هما : كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول ، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثانى ، أى الفصل بين العامل وهو الفعل الأول ومعمولاته بالفعل الثانى . وقد لاحظ أبو حيان فى شرحه على التسهيل أن إعمال الثانى هو الذى جاء كثيرا فى كلام العرب ، واستدل على ذلك بقول سيبويه فى التنازع : لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك ، وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك . ويقول أبو حيان إن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر ، بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) ، وقوله تعالى (آتونى أفرغ عليه قطرا) وقوله جل وعز (هاؤم اقرأوا كتابيه) وقوله (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا) ، ولو أعمل الأول لجاءت الآيات الكريمة على هذا النسق : يفتيكم فيها فى الكلالة وآتونى أفرغه قطرا وهاؤم اقرأوه كتابيه وأنهم ظنوا كما ظننتموه ، بالإضمار على قاعدتهم . انظر شرح التسهيل المجلد الثانى الورقة ١٧٠ .

(٣) هذا المثال نفسه استشهد به المبرد فى المقتضب المجلد الرابع الورقة ٢٠١ ، كما استشهد به ابن الأنبارى فى الإنصاف ص ٤٥ .

فصل

[باب الاشتغال]

ومن الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد [١] تفهيمها أو تفهمها ؛ لأنها [٢] موضع عامل ومعمول ، ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول ، بابُ اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيدا ضربته) .

[أحكام باب الاشتغال]

وأقول : إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضميرُ مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي يُخفَضُ مابعدها ، فإن ذلك الفعل لايخلو أن يكون خبرًا أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهيا ، أو مستفهما عنه ، أو محضوضا عليه ، أو متعجبا منه . فإن كان أمراً أو نهيا فالاختيار فيه النصب ، ويجوز رفعه ، كقوله (زيدا اضرِبْه) ، وكذلك (زيدا اضرِبْ غلامه) ، وكذلك (زيدا امْرُرْ به) ، والنهى كالأمر ، قال الأعشى :

---

(١) فى الأصل : إرادة .
(٢) فى الأصل : إلا .

هريرةَ ودّعْها وإن لام لائمُ　　غداة غدٍ أم أنت للبين واجمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك (زيدا لِيضرِبْ به عمرو) .
وإن دخلت أمّا قبل الاسم فكذلك ، تقول (أمّا زيداً فأكرِمْهُ) (وأمّا عمراً فلا تهِنه) . والدعاء يجرى مجرى الأمر والنهى فى اللفظ ، يقال : (اللهم زيداً ارحمه ، واللهم عبدَ الله لا تعذبه) ، وكذلك (زيدا سَقياً له وعمراً رَعياً له ، وأما الكافر فجَدْباً له) ؛ لأنه دعاء وقال أبو الأسود الدؤلى :

أميرانِ كانا آخيانى كلاهما　　فكُلًّا جزاه الله عنى بما فعلْ

وإذا قلت : (زيداً فاضرِبْه) ، فلا يجوز فى زيد إلا النصب ، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز فى (زيد اضربه) ، فإن جعل خبر مبتدإٍ محذوف جاز ، كأنه قال : (هذا زيد فاضرِبْه) ، ولا يجوز (زيدٌ فاضرِبْه) على أن يكون زيد مبتدأ ، واضرِبْه خبره ، كما لا يجوز زيد فمنطلق ، وقال الشاعر :

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتَهم　　وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا (١)

(١) يقول الشاعر : رب قائلة حضتنى على زواج هذه المرأة من خولان ، وهى قبيلة من مذحج . والأكرومة اسم للكرم كالأحدوثة اسم للحدث . ونسبها إلى الحيين ، وهو يريد حى أبيها وحى أمها . والخلو : التى لا زوج لها ، وكما هى ، أى كما عهدتها .

فخولان خبر مبتدإ محذوف تقديره هذه خولان . وأما قوله تعالى (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) ، وقوله (الزانيةُ والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، فإن سيبويه ـ رحمه الله ـ جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعلى الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : فى الفرائض أو فيما فرض عليكم الزانيةُ والزانى [١] . ويظهر أنهما مبتدآن وخبرهما الفعلان ودخلت الفاء فى الخبر ، كما تدخل فى خبر (الذى سرق فاقطع يده) ، لأن معنى السارق الذى سرق ، وليس بمنزلة (زيد فمنطلق) ، لأن زيدا لايدل على معنى، يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ؛ كما فى السارق ، فإن فى السارق معنى ترتّب عليه به قطعُ يده [٢] ، وقد قرىء بالنصب ، وقال سيبويه : وهو [٣] فى العربية على ماذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع . وأما إن كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة ، فإن الاختيار نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك (أزيدا أكرمته) ، قال الله عز وجل : (أبشراً منا واحداً نتبعه)

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٧١ وما بعدها .

(٢) ليس هذا رأى ابن مضاء ، وإنما هو رأى المبرد والفراء من قبله . انظر شرح السيرافى ، المجلد الثانى ، الورقة رقم ٥ .

(٣) يريد النصب . انظر كتاب سيبويه ١ / ٧٢ .

وكذلك (أزيدا ضربت أخاه ، وأزيداً مررت به ، وأزيدا مررت بأخيه) وقال :

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ أم رِياحاً عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشابا[1]

وتقول : (أعبدَ الله كنت مثله ، وأزيدًا لست مثله) بناء على أن كان وليس فعلان[2] . وهذا لايجوز عندى ، حتى يسمع من العرب . وتقول : (ما أدرى أزيدا مررت به أم عمرًا ، وما أبالى أعبدَ الله لقيت أخاه أم عمرًا) .

[رأى ابن مضاء فى باب الاشتغال]

وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضميرَ رفع ، فإن الاسم يرتفع ، كما أن ضميره فى موضع رفع . ولا يُضمَر رافع كما لايُضمَر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب ، وذلك كقولك (أزيدٌ قام) ، وقال الله تعالى (قل : آللهُ أذن لكم ، أم على الله تفترون) . وقولنا إنه تارة [منصوب] على أنه غير مبتدإ ،

(١) ثعلبة ورياح هما ابنا يربوع بن حنظلة : قوم جرير ، وطهية هى بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، والخشاب : ربيعة ورزام ابنا مالك ابن حنظلة ، ويقال لهما الأخشبان ، وإذا جمعوا قالوا الخشاب ، وإذن فطهية والخشاب جميعا من قوم الفرزدق . انظر كتاب فرحة الأديب لأبى محمد الغندجانى نسخة مخطوطة بدار الكتب الملكية الورقة ٢٥ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٦ وانظر شرح السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ٤١٤ .

وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة فى ذلك . وقال تبارك وتعالى (أفرأيتم ماتمنُون ، أأنتم تخلقونه) فأنتم فى موضع رفع ، وكذلك (أزيد ضرَب أبوه عمرا) ، وكذلك (أزيد ضُرب) و (أزيد ذُهِبَ به) ؛ لأنه فى موضع رفع(١) ، وكذلك (أزيد مُرّ بغلامه) ، وقال عدى بن زيد فى الأمر :

أَرَوَاحٌ مودِّعٌ أم بكورُ   أنت فانظر لأىِّ ذاكَ تصيرُ(٢)

فإن عاد عليه ضميران أحدهما فى موضع مرفوع ، والآخر فى موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب ، كقولك (أعبدَ الله ضرب أخوه غلامه) فلكَ فى عبد الله الرفعُ والنصبُ ، إن روعى المرفوع رُفع ، وإن روعى المنصوب نُصِب .

[مسألة من الأخفش]

[وقال أبو الحسن(٣) الأخفش] تقول : (أزيداً لم يضرب به

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٥٣ .

(٢) يصف عدى بن زيد فى البيت الموتَ وأنه إن لم يفجأ رواحا فجأ بكورا ، أى لابد منه على كل حال .

(٣) الزيادة من شرح السيرافى على سيبويه فى المجلد الأول الورقة ٤٢٤ ، وقد زدناها لأن الكلام الذى فى الفقرة كلها من كلام الأخفش بنصه . وأبو الحسن الأخفش هو سعيد بن مسعدة مولى بنى مجاشع بن دارم ، وهو أحذق أصحاب سيبويه ، وكان الطريق إلى كتابه ، فإن الناس أخذوه عنه وقرءوه عليه ، وممن قرأه عليه أبو عمر الجرمى وأبو عثمان المازنى ، وتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين ، وقيل سنة خمس عشرة ومائتين .

إلا هو[١]) ، لايكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعا من سببه ، لأن المنصوب هاهنا اسم ليس بمنفصل [من الفعل وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل[٢]] لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء[٣] ويكون [هو[٤]] فى مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) ؛ لأن فعل زيد ، إذا كان مع اسم — يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب — غير منفصل ، لم يتعدَّ إلى زيد ، ولم يتعدَّ فعل زيد إليه ، ألا ترى

---

(١) يعنى أنه ضرب نفسه . وسبب إثارة هذه المسألة والمسألة الآتية بعدها ، وهى (أزيد لم يضرب إلا إياه) ، فى باب الاشتغال أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى إلى ضميره ، فلا تقول ضربتُنِى ، ولا ضربتَكَ ، ولاما أشبه ذلك ، بل تقول ضربتُ نفسى وضربتَ نفسك . وإنما لم يجز ذلك لأن أكثر العادة الجارية من الفاعلين أنهم يقصدون إلى إيقاع الفعل بغيرهم ، فجرت الألفاظ على ذلك ، وأما أفعال الإنسان بنفسه ، فالأصل أنها لا تتعدى ، مثل قام وذهب وانطلق ، فإذا أوقع الإنسان فعلا بنفسه أجرى لفظه على لفظ غيره ، فلم يعدِّه إلى ضميره وأتى بلفظ النفس . ويستثنى من ذلك باب ظن والفعلان فقد وعدم ، فقد جاء عن العرب ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى ، ومع ذلك فقد اتفق النحاة على صحة أن تقول (ماضربنى إلا أنا) ومعنى ذلك أنهم يجيزون فى هذا المثال الجمع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول . ومن هنا أثار الأخفش هاتين المسألتين . انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول الورقة ٤٢٦ .

(٢) الزيادة من السيرافى .

(٣) يريد الأخفش الأسماء الأجنبية ، فينزّل هذا المثال منزلة (أزيدا لم يضربه إلا عمرو) ؛ أما المثال الثانى فينزله منزلة (أزيد لم يضرب إلا عمراً) .

(٤) الزيادة هنا أيضاً من السيرافى .

أنك لاتقول (أزيدًا ضَرَبَ) وأنت تريد أزيداً ضَرَبَ نفسه ، ولا (أزيدٌ ضرَبه) وأنت تريد أن توقـع فعل زيد على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل فى زيد (١) .

قال المؤلف رضى الله عنه : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضا ، فإذا قيل (أزيداً لم يضرب به إلا هو) فتقدير المحذوف (ألم يضرب زيدا إلا هو) ، وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رَفَع (زيداً) حملا على الضمير المنفصل ، فقال (أزيد لم يضرب به إلاهو) لكان تقدير المحذوف (ألم يضرب به إلا زيد) ، وهذا لايجوز ؛ لأن فعل زيد لايتعلق به ضمير زيد المتصل ، لاتقول (ماضرب به إلا زيد) والضمير لزيد ، فإن قيل : لِمَ لايـكون التقدير (ما ضرب إلا إياه زيد)

(١) واضح من كلام الأخفش أننا نحمل الاسم الأول على الضمير ، الذى يمكن أن نضعه موضعه ، ونحذفه ، فلو جعلنا زيدا مكان الهاء فى (أزيدا لم يضربه إلا هو) ، وصار التقدير أزيدا لم يضرب إلاهو استقام الـكلام ؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل ، فـكأنا قلنا (أزيدا لم يضرب إلا عمراً) ، ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه ، صار تقديره (أزيد لم يضربه) ولو قلنا ذلك لفسد الـكلام . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) لا يكون فى زيد إلا الرفع حملاً على ضميره الذى فى يضرب ، لأنا إذا قلنا (ألم يضرب زيد إلا إياه) استقام الـكلام ، ولو نصبنا حملا على إياه فقلنا (أزيدا لم يضرب إلا إياه) ثم حذفنا الذى حملنا زيدا عليه صار التقدير (أزيداً لم يضرب) وهذا غير جائز ، كما لم يجز زيد ضرب ، انظر شرح السيرافى المجلد الأول الورقة ٤٢٨ .

قيل : لأن معنى المحذوف [يكون] مخالفا لمعنى المنفى [المذكور] ؛ لأن إلا إذا دخلت على الفاعل ، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعلُ أحد ، إلا فعل الفاعل ، والفاعل يحتمل أن يكون فعلُه وصل إلى غير ذلك المفعول [١] ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول . وإذا أدخلت إلا على المفعول نفيت عن الفاعل أن يَفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعلَ بالمفعول غيرُ الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل . وإذا قلت (أزيد لم يضرب إلا إياه) فالرفع فى زيد ، لاغير ، لأن تقدير [٢] المحذوف (ألم يضرب زيد إلا إياه) ، وهذا حسن . ولا يجوز النصب فى هذه المسألة ، كما لايجوز [٣] الرفع فى الأول ؛ لأنه لو نَصبَ (زيدا) لكان التقدير (ألم يضرب إلا زيدًا) ؛ لأن ضمير الفاعل فى الفعل الظاهر متصل ، [ولا يجوز ذلك] ، لايجوز (ماضرب إلا زيدا) ، ولا (ما إلا زيدا ضرب [٤]) . ولا يجوز إدخال إلا على ضمير الرفع حتى يقال

---

(١) العبارة مضطربة هنا وأصلها : والفاعل محمد أن يكون فعل يغنى ذلك المفعول ، وقد أصلحناها على هذا النحو ليستقيم السياق .

(٢) فى الأصل : تقديم .

(٣) فى الأصل : لايجز .

(٤) لأن ضمير الفاعل فى الأفعال المؤثرة لايصح أن يعود إلى المفعول ، إلا إذا كان منفصلا ، مثل ما (ضرب زيدا إلا هو) كما تقول (ما ضرب زيدا إلا محمد) .

(ألم يضرب زيدا إلا هو) لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المنفى [المذكور]. وهذا ليس كذلك لما تقدم فى المسألة الأولى.

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار. وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعانى، وجعلت اختلاف الألفاظ فى الغالب دليلا على اختلاف المعانى، و[عدم] اتفاقها، فإنه يجيز النصب والرفع فى كل واحدة من المسألتين، لأن زيدا فاعل ومفعول، فالرفع باعتبار كونه فاعلا، والنصب باعتبار كونه مفعولا، ألا ترى أنك تقول: (أزيد لم يضرب عمرا إلا هو)، فتحمل على المنفصل، و(أزيدًا لم يضرب عمراً إلا إياه) حملا على المنفصل، ولو قلت (أزيداً لم يضرب عمراً إلا هو) لم يجز. وإذا قدرت عاملا على مذهبهم، لم يكن بد من أن تقول (ألم يضرب عمراً إلا زيد لم يضربه إلاهو)، وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تُضْمِر شيئا.

وتقول (أخواك ظناهما منطلقين[1]) فللأخوين هنا ضميران: مرفوع ومنصوب[2]، وهما متصلان، فحملت الأول على

(١) هذه المسألة يوردها النحويون على أن ضمير المفعول فى ظناهما هو ضمير الفاعل، أى ظنا أنفسهما، فكأنه قال: أخواك ظنا أنفسهما منطلقين.

(٢) أما المرفوع فألف التثنية، وأما المنصوب فهما، ولا يصح فى هذه المسألة أن تقول (أخويك ظناهما منطلقين) لأنها تنحل إلى (أخويك ظنا=

المرفوع من قِبل أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره ، نحو (ظنهما أخواك منطلقين) ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر ، نحو قولك (زيداً ظَنَّ عالما) ، إذا ظنّ نفسه ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل قولك (أظننى ذاهبا) . وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمنتصب ، ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ، وأما على ترك الإضمار ، فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن ما لا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف ، فى هذه المسألة ، وفى المسألتين المتقدمتين [1] . والإطالةُ فى هذه المسائل — وهى مظنونة غير مستعملة ، ولا محتاج إليها — لاتنبغى لمن رأى أن لا ينظر ، إلا فيما تمس الحاجة إليه ، وحذفُ هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها ، ومسهّل ، ومع هذا فالخوض [2] فى أمثال هذه المسائلِ التى تفيد نطقا أولى من الاشتغال بمالايفيد نطقا كقولهم : بِمَ نُصِبَ المفعول : بالفاعل ، أو بالفعل ، أو بهما ؟ [3] !

= منطلقين) على قاعدتهم فى أن الاسم المقدم يحل مكان الضمير ويحذف الضمير ، انظر شرح السيرافى المجلد الأول الورقة ٤٣٦ .

(١) يقصد المؤلف مسألتى الأخفش السابقتين .

(٢) فى الأصل : الخصوص .

(٣) راجع هامش ص ٩١ من هذا الكتاب .

[مسألة لسيبويه]

وتقول (أأنت عبدالله ضربته) الاختيار عند سيبويه (١) رفعُ عبد الله ؛ لأن حرف الاستفهام قد حال بينه و بين عبد الله قوله (أنت) ، لكنك إن شئت أن تنصبه ، كما نصبت (زيدا ضربته) ، جاز . وقال أبو الحسن [الأخفش] وأبو العباس (٢) ابن يزيد النصبُ أجود ؛ لأن (أنت) ينبغى أن يرتفع بفعل ، إذا كان له فعل فى آخر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع به (أنت) (٣) ساقطا على (عبدالله) ، على أصلهم فى إضمار الفعل فى هذا الباب . [واحتجّ] أبو العباس (٤) أحمد بن ولاد عليهما لسيبويه بأن قال: إنما يُرفَع الاسم الواقع قبل الفعل، وينصب، بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبرا عنه ، كقولك (أزيدا ضربته) لورفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبرا له ، وكذلك (أزيد قام) لو رُفع

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٥٤ .

(٢) هو محمد بن يزيد الأزدى الثمالى الملقب بالمبرد ، وقد انتهى علم النحو فى البصرة بعد طبقة الجرمى والمازنى إليه . وكان مولده فى سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

(٣) فى الأصل : ساقرطا ، وقد أصلحناها هكذا من السيرافى ، لأن الكلام هنا كلام الأخفش بنصه . انظر شرح السيرافى على سيبويه ، المجلد الأول الورقة ٤٢٢ .

(٤) هوشيخ نحاة مصر فى أوائل القرن الرابع الهجرى، وقدتوفى عام ٣٣٢ﻫ .

(زيد) بالابتداء لكان (قام) خبرا له ، وأنت إذا قلت (أأنت عبدالله ضربته) ، ورفعت (أنت) بالابتداء ، لم يكن (ضربته) خبرا عنه ، وإنما خبره الجملة التى هى (عبد الله ضربته) ، فهى بمنزلة قولك (أزيد أخوه قائم) . وما قاله [1] محتجا عن سيبويه ، مردود بما ذكره سيبويه فى باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل ، قال فيه : (أزيدا أنت ضاربه) إن (زيدا) يختار فيه النصب ، كما يختار فى (أزيدا تضربه) ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ماقاله ابن ولاد صحيحا ، لكان (زيد) مرفوعا ، لأنك لو رفعته بالابتداء ، لكانت الجملة من المبتدأ والخبر خبره . ولسيبويه أن يقول : إنى لم أمنع نصب زيد من أجل هذا ، و (أنت) عندى فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر فى هذا الباب لا يعمل إلا فى معمول واحد [2] . ويلزمه

(١) انظر كلام ابن ولاد فى كتاب الانتصار ، الذى ألفه للانتصار لسيبويه على المبرد ، وبالمكتبة التيمورية نسخة مخطوطة منه ، وقد جاء هذا الاحتجاج فى الورقة ١٦ منها .

(٢) يفهم من كلام ابن ولاد أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اثنين أصلا ، أما ابن مضاء فاحتج لسيبويه بأن فعل الاشتغال لا يطلب معمولين ملفوظا بهما . وقد فصل أبو حيان الكلام فى ذلك ، وذكر رأى ابن مضاء ، كما ذكر رأى ابن ولاد . انظر شرح التسهيل ، المجلد الثانى ، الورقة ١٤٣ .

على هذا أن لا يجيز (أزيدا درهما أعطيته إياه) ، على أن ينصب (زيدا ودرهما) بفعل مضمر ، تقديره (أأعطيت زيدا درهما) . ونقول لو جاز هذا لجاز (أزيدا عمراً قائما أعلمتـه إياه إياه !) ، فإنه إذا جاز أن يعمل فى اثنين ، جاز أن يعمل فى ثلاثة .

[بقية أحكام الاشتغال]

وإن كان الفعل محضوضا عليه بألا أو هلّا أو لوما أو لولا[١] ، لم يكن فى الاسم إلا النصب ، تقول (هلا زيدا أكرمته) ، وكذلك سائرها . وإن كانَ متعجَّبا منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك قولك (زيد ما أحسَنه) و (زيد أحسِنْ به)

وإن كان الفعل خبرا فإنه يكون موجبا ومنفيا وشرطا ، فإن كان موجبا ، وكان الاسم مقدما مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن[٢] ، تقول (زيد لقيته ، وزيدا لقيته) . فإن كان منفيا بما أو لا جاز فى الاسم الرفع ، والنصب أحسن[٣] ،

---

(١) أى إذا كانت لوما ولولا بمعنى هلّا ، وكذلك ألا ، ومعناها كلها لوم واستبطاء ، فيما تركه المخاطب ، أو يقدر منه الترك ، انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ٤٠٦ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ١/٤٢ .

(٣) اختار سيبويه هنا النصب لأن ما ولا تشبهان حروف الاستفهام والأمر والنهى . انظر الكتاب لسيبويه ١/٧٢ .

قال الشاعر [١] :

فلا ذا جَلال هِبْنَهُ لجلاله ولا ذا ضياعٍ هنَّ يتركْنَ للفقر

وقال آخر [٢] :

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ولا جَدًّا، إذا ازدحم الجدود

وكذلك تقول (ما زيدا ضربته) ، إذا لم تكن التى يكون بعدها الاسم مرفوعاً ، وخبره منصوبا [٣] . وإن كان الفعل شرطا بدخول (إنْ) عليه كان الاسم منصوبا ، وفى رفعه خلاف [٤] ، وقال الشاعر [٥] :

لاتجزعى إن منفسًا أهلكتُهُ وإذاهلكتُ،فعندذلكفاجزعى

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل فى شىء من أدوات الجزاء - إلا فى إن وحدها - إلا فى ضرورة الشعر .

---

(١) هو هدبة بن الخشرم العذرى ، وهو يصف فى البيت المنايا ، وأنها لا تترك جليلا هيبة لجلاله ، ولا ضائعا فقيرا ، إشفاقا لضياعه وفقره .

(٢) التقدير فى البيت : فلا ذكرت حسبا فخرت به . والبيت لجرير يخاطب عمر بن لجأ وهو من تيم عدى ، فيقول لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ، ولا لك جد شريف ، يمكن أن تعتمد عليه .

(٣) يريد ما الحجازية التى ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(٤) وهو إذا رفع لا بد معه من تقدير فعل يرفعه ، انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ٤٨٦ ، وانظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٨ .

(٥) هو النمر بن تولب ، ويروى البيت : (لا تجزعى إن منفس أهلكته) بالرفع ، على تقدير إن هلك منفس أهلكته .

وإن عطفت الجملة التى تقدم فيها الاسم على الفعل، على جملة أخرى، صدرها فعل، كان الاختيار النصب، والرفع جائز[١]، نحو قولك (ضربت زيدا، وعمراً أكرمته)، وقال الله تبارك وتعالى (أخرج منها ماءها ومرعاها والجبالَ أرساها)، وقال تعالى (يُدخل من يشاء فى رحمته، والظالمين[٢] أعد لهم عذابا أليما)، وهو فى القرآن كثير، وقال الشاعر[٣]:

أصبحتُ لا أحمل السلاحَ ولا أملك رأسَ البعير إن نَفَرَا
والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدى وأخشى الرياحَ والمطرا

عطف (والذئب أخشاه) على قوله (لا أحمل السلاح).

وإن عطفت على جملة من مبتدأ وخبر، والخبر جملة من فعل وفاعل، كقولك (زيد أكرمته، وعبدالله لقيته)، فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره؛ والنصبَ، إن عطفت على

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٤٦.
(٢) التقدير هنا فى رأى النحاة: ويعذب الظالمين.
(٣) هو الربيع بن ضبُع الفزارى، وهو يصف فى البيتين انتهاء شبابه وذهاب قوته، حتى أصبح لا يطيق حمل السلاح لحرب، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شىء، وإنه ليخشى الذئب، بل إنه لا يحتمل أذى الرياح والمطر.

جملة الفعل [١] ، وخالفه غيره فى ذلك [٢] ، وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل [والفاعل] ، لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة خبرا ، لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ . وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعانى ، ولا تقول فى الشىء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما ، إلا بحسب المعانى ، كقولنا (زيد قائم أبوه وعمرو) ، وتقول إن (عمرًا) معطوف على (الأب) ، ولا يجوز عطفه على (قائم) ، لكون قائم خبرا عن (زيد) ، وليس (عمرو) خبرا عنه ، إنما عمرو مخبَر عنه بالقيام ، ويجوز عطف (عمرو) على (زيد) ، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو . ولو قيل (زيد شجاع وكريم) كان (كريم) معطوفا على (شجاع) لا على (زيد) ؛ لأنه خبر عن (زيد) ، كما أن (كريما) كذلك ؛ فإذا قلنا فى قولنا (زيد ضربته ، وعمرا أكرمته) : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ،

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٤٧

(٢) خالفه الزيادى وكثير من النحويين . انظر السيرافى على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢

والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبرعن المبتدأ ، والثانية ليست كذلك ، والكبرى منها ليس لها عندهم موضع من الإعراب[١] ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، فإنها تكون خبرا بالعطف على الجملة الفعلية[٢] ، ألا ترى أنا إذا قلنا (زيد أكرمته ، وعمرو أهنته إعظاما له) ، فلا خلاف فى أنه يجوز عطف الجملة ، التى هى (عمرو أهنته إعظاما له) على المبتدأ وخبره ، وهو جملة الفعل والفاعل ، فإذا عطفت على الكبرى ، لم يكن لها موضع من الإعراب . وإن عطفت على الصغرى ، كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى ، التى هى (أكرمته) ، وتحل الثانية محلها ، فتقول (زيد عمرو أهنته إعظاما له) ، والواو تُدخل الثانى فيما دخل فيه الأول ، وكل معطوف عليه ، فجائز أن يحذف ، ويحل المعطوف عليه محله ، إلا ما شذ نحو : (وأىُّ فَتَى هيجاء أنت وجارِها[٣]) . ولا يحمل على الشاذ ،

---

(١) يقول السيراف : معنى قولهم جملة لها موضع ، هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد ، فيلحقه الإعراب ، والجملة التى ليس لها موضع ، هى التى إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم . انظر السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٢) العبارة فى الأصل مضطربة إذ هى : فإن فائدة فى أن الخبر فى العطف عليها .

(٣) الشذوذ آت من أن أى لا تُضاف الا الى نكرة ، وجارها ، معطوفة على فتى ، وهى معرفة .

وكما أنه لايجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما ، فكل[١] واحد منهما خبر ، ولم يمتنع الخبر المفرد أن يعطف عليه إلا ما هو خبر [لا] من جهة أنه مفرد بل من جهة ماهو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه ـ فأطال ـ بأمور، أكثرها خارج عن المسألة[٢] ، والذى يقرب من المسألة منها ، قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك (مررت برجل قام أبوه ، وقعد عمرو) ، فقام أبوه جملة فى موضع جر، لأنها نعت لرجل ، (وقعد عمرو) معطوفة عليها ، وليست فى موضع جر ، لأنك لا تقول (مررت برجل قعد عمرو) ؛ إذ ليس فى الجملة الثانية ضمير يعود على رجل ، فيكون نعتا له ؛ وكذلك إذا قلت (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فيضرب غلامه فى موضع رفع ، وقوله (فيغضب عمرو) معطوف عليه ، وليس فى موضع رفع [لأنه لا عائد فيه[٣] على المبتدأ] . قيل : أما قياس الخبر على النعت ، فليس بالبين ؛ لأن حكميهما مختلفان . وأيضا فإن لقائل أن يقول : إن قوله (وقعد عمرو) معطوف على الجملة الكبرى ، لا على الصغرى ، فإن قال :

(١) فى الأصل : فى الكل .
(٢) انظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٣ وما بعدها .
(٣) الزيادة من الانتصار لابن ولاد الورقة ١٤ .

المعنى على غير ذلك ، وذلك : أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين ، لارابط بينهما ، و إنما أراد أن قيام الأب اقترن بقعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع قعود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعا فى حكم الجملة الواحدة ، قيل : إن الواو إنما معناها أن تُدخل الثانى فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيبويه : ولو قلت (أزيدا ضربت عمراً ، وضربت أخاه) يعنى والضمير عائد على زيد لم يكن كلاما ؛ لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شىء ، ولا ملتبسا به ، ألا ترى أنك لو قلت (مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه) لم يجز ؛ لأن أحدهما ملتبس بالأول ، والآخر ليس ملتبسا به[1] . و إنما منع سيبويه — رحمه الله — من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون زيدا منصوب بفعل مضمر ، دل عليه الفعل الذى يليه ، لأنه ليس فيه ضمير على زيد ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر ، عند سيبويه ، إلا أن يكون المفسر له فعلا ، على الشرط الذى قدمناه . ولو قلت (أزيدا ضربت عمرا) لم يجز ، فإن قيل : فقد عاد فى الجملة الثانية على (زيد) ضمير ، قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير الذى نصب (زيدا) ، إنما يفسر الضمير ما يلى معموله من الأفعال ، فالواو

---

(١) انظر النص فى كتاب سيبويه ١/٥٥ ، وهو فيه محرف قليلا .

— على هـذا — لا تربط الجمـلة الثانية بالجملة الأولى ربطا يجعلهما فى حكم الجملة الواحـدة . ولا فرق بين مذهبْ سيبويه وبين ما قيـل ، إلا أن سيبويه يُضمِر الفعل ، وحيث يَنصب يَنصب ، وحيث يَرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختاره [١] ، وإن خالف مذهبُه هذا المذهبَ نبّه عليه .

وأما قوله [٢] (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فظاهر هذا أنّ يغضب معطوف على يضرب ، لـكن لما كان الضرب سببا للغضب ، ارتبطت الجملتان ، وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا جملتين فإنهما فى حكم الواحدة ، ألا ترى أنك تقول (زيد إن تكرمه يكرمك عمرو) ، وتكتفى بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف فى جواز هذه . وقد خرجت عما أراه وأحض عليه ، من الإيجاز والاقتصار فى هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويكفى فى المسألة الأولى المختلف [٣] فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم ، إلا أنه دون الرفع [٤] ،

(١) يريد أن يقول : إن سيبويه يجيز الرفع والنصب ، وما دام الأمر كذلك ، فلا داعى لـكل هذا الخلاف .

(٢) يريد قول ابن ولاد فى النص السابق .

(٣) يريد مسألة (زيد أكرمته ، وعبد الله لقيته) .

(٤) وكأن ابن مضـاء يريد أن يعمم جواز الرفع والنصب فى مثل هذه المسائل .

وسيبويه يقول : إن الرفع أجود على وجه ، والنصب على وجه آخر .

فإن قيل : لِمَ تُرِكَ الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى : (الشمسُ والقمرُ بحسبان ، والنجمُ والشجرُ يسجدان ، والسماء رفعها ، ووضع الميزان) فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة المبتدئية ، فقد عطف على الخبر ، الذى هو يسجدان ما ليس فيه ضمير ، يعود على المبتدأ[١] .

وللراد على سيبويه أن يقول نصب ، وعطف على الجملة المبتدئية[٢] ، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت [الآية] (إنا كلَّ شىء خلقناه بقدر) ، والرفع عند سيبويه أوجه[٣] ، ولا حجة قاطعة لسيبويه فى هذا .

ويجرى مجرى الأفعال فى هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين والمعدولة عن أسماء الفاعلين للمبالغة[٤] نحو فعّال وفعول ومفعال ،

---

(١) الشاهد فى هذا المثال أن القراء أجمعوا على نصب السماء فى الآية المذكورة مع خلو عبارتها من ضمير يعود على النجم والشجر .

(٢) أى أن الراد على سيبويه يقول إنه نصب ، وعطف على الكبرى من باب عطف الجمل الاسمية على الفعلية والعكس .

(٣) لأن سيبويه يستحسن الرفع طالما لا يوجد ما يدعو إلى النصب ، مما سبق بيانه فى هذا الباب .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١/٥٥ وكذلك ١/٦٠ .

تقول (أزيدا أنت ضاربه) و (أزيدا أنت ضرّابه) ، وكذلك (مِضرابه) و (ضروبه)[١] .

وإن جئت بعد الاسم الذى يعود عليه من الفعل ضمير نصب بشرط وجزاء ، لم يجز فيه إلا الرفع ، نحو (زيد إن تكرمه يكرمك) ، وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام نحو ، (زيد كم مرةً لقيته ؟) ، وكذلك (عمرو هل رأيته ؟) و (زيد مَن ضربه ؟) (وعبدالله ما أصابه ؟) . وكذلك إن كان الفعل فى موضع الصفة نحو[٢] (أزيد أنت رجل تكرمه) ؛ وقال الشاعر :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ[٣]

وقال زيد الخيل :

أفى كلَّ عامٍ مأتَمٌ تبعثونَهُ ... على مُحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رَضَا[٤]

---

(١) فى الأصل وضربوه .

(٢) فى الأصل : يجوز . وانظر المسألة فى كتاب سيبويه ١/٦٥ .

(٣) يصف الراجز هنا قوما بالاستطالة على عدوهم ، وأنه كلما ألقح أعداؤهم إبلا ، أغاروا عليهم فنتجت عندهم . والشاهد فى رفع نعم لأن قوله تحوونه فى موضع صفة ، فلا يعمل فيه ؛ لأن النعت من تمام المنعوت . ويمكن أن تنصب نعم كما لاحظ ابن مضاء . ولكن لا تكون حينئذ تحوونه صفة لها ، بل تكون مفسرة .

(٤) يريد زيد الخيل بالمحمر فرسا هجينا ، أخلاقه كأخلاق الحمير ، وهو هنا يصف قوما بأنهم أرسلوا له فرسا على يد كانت له ، فيقول ندمتم =

تحوونه فى موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ ، وخبره كل عام ، وهو على حدّ حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن كل عام من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث ، إنما تكون أخبارا عن المصادر . ولو رُوى بالنصب لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب ؛ وكذلك مأتم يجوز فيه النصب ، على أن لا يكون الفعل صفة ؛ وقال الشاعر جرير :

أَبَحْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباح[1]

فحميت فى موضع الصفة ولا يجوز نصب (شىء) لفساد المعنى ، ودخول الباء على مستباح . وقال الشاعر[2] :

وما أدرى أغيَّرَهم تَنَاءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

فأصابوا فى موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن الشاعر جهل الأمر الذى غيرهم ، ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال أصابوه ، فمال معطوف على تناء ، ويجوز النصب على مذهب

= على ما أرسلتم بل حزنتم وأقمتم مأتم . وثوبتموه جعلتموه لنا ثوابا ، ورضا هنا : على لغة طيء التى تجعل مثل رَضِىَ رضا . ويجوز فى مأتم النصب كما مرّ .

(١) يمدح جرير عبد الملك فيقول له : إنك ملكت العرب ، وأبحت حماها ، وما حميت لا يصل إليه من خرج عليك ، وقد كنى بتهامة ونجد عن الجزيرة العربية كلها .

(٢) هو الحارث بن كلدة ، انظر كتاب سيبويه ٤٥/١ .

قوم . وكذلك[١] إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا (أزيد الذى رأيت) لا يكون فى زيد إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا (أزيدا العاقلَ ضربته) ؛ لأن ضربته ليس صلة ولا صفة . وكذلك إن أبدلت منه ، أو وكدته[٢] . ومثله (زيد أنْ تكرمه خير من أن تُهينه) ؛ لأن ما ينصب بعد أنْ فهو من صلتها[٣] . وكذلك زيد أنت الضاربه) لا يجوز فى زيد إلا الرفع[٤] ؛ لأن الألف واللام بمعنى الذى ، فتجرى مجرى الذى .

قد أتيت فى هذا الباب على ما يُحتاج إليه ، ويُستغنى به ، وزدت توجيهَ الأقوال والاحتجاجَ على سيبويه وله ، ليعلم القارئ أنى قد وقفتُ على أقوالهم ، وعرفت ما أثبتُّ ، ولم أحتج إلى إضمار ما الكلامُ تامٌّ دونه ، وإظهاره عىٌّ مخالف لغرض القائل . هذا فى كلام الناس ، فأما فى كلام الله تعالى فحرام . والله أسأله العون والتوفيق ، وقد قلت قولا فى هذا الباب يليق بما أحضّ عليه ، وأدعو إليه ؛ لأنى لم أدخل فيه محالا ، ولا ظنا ضعيفا ، ولا فضلا لا يُحتاج إليه .

---

(١) يريد فى وجوب الرفع . انظر كتاب سيبويه ١/٦٥ .
(٢) هنا فى الأصل زيادة لا يقرها سياق الكلام ، وهى : الاختيار جواز النصب .
(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٦٦ .
(٤) انظر المصدر نفسه ١/٦٦ .

[فصل] (١)

ومما قالوا فيه [ما] لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبوابُ نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ؛ ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه فى إعطاء القوانين التى يحفظ بها كلام العرب .

[فاء السببية]

الكلام فى الفاء : الفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، والنفى ، والعرْض ، والتمنى ، والتحضيض ، والدعاء . يقال فى الأمر (أعطنى فأشكرَك) . قال أبو النجم :

يا ناقَ سيرى عَنَقًا فَسِيحَا ... إلى سُليْمانَ فَنَسْتَرِيحَا (٢)

ويقال فى النهى (لا يعصِ زيد الله فيعاقبَه) ، قال الله تعالى (لا تفتروا على الله كذبا فَيُسْحِتَكُمْ بعذاب) ، وقال

(١) زدنا هنا كلمة فصل لأن الكلام مقطوع عما قبله ، وبينهما بياض قليل ، دلالة على أنه موضوع مستقل ، ولذلك رأينا أن نضع مكان هذا البياض كلمة فصل ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) قال أبو النجم هذا البيت فى سليمان بن عبد الملك . والعنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

(ولا تطغَوْا فيه فيحلَّ عليكم غضبى) ، ويقال فى النفى (ما يأتينى زيد فأعطيَه) ، فيحتمل وجهين [١] : أحدهما ما يأتينى زيد فكيف أعطيه ، أى أن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يُعط . قال الله تعالى : (لا يُقضَى عليهم فيموتوا) ؛ ويقال (ما آمن أبو جهل فيدخلَ الجنة) ، وقال الفرزدق :

وما أنت من قيسٍ فَتَنْبَحَ دونها
ولا من تميمٍ فى اللَّهَى والغَلَاصم [٢]

والوجه الآخر من قولنا (ما يأتينا زيد فنعطيه) ، أى ما يأتينا فى حال إعطاء ، أى يأتينا ولا نعطيه . قال الفرزدق :

وما قام منا قائمٌ فى نَدِيِّنا فينطقَ إلا بالتى هى أعْرَفُ [٣]

وقال اللعين [المنقرى [٤]] :

وما حلَّ سعدىٌّ غريبًا ببلدةٍ فَيَنْسَبَ إلا الزِّبرقانُ له أبُ [٥]

---

(١) انظر فى بيان الوجهين كتاب سيبويه ١/ ٤١٨ والمقتضب للمبرد المجلد الثانى ، الورقة ١٥٢ والسيرافى المجلد الثالث ، الورقة ٢٠٨ ومابعدها .

(٢) يقول الفرزدق هذا البيت لجرير ، وكان يدافع عن قيس لخؤولته فيهم ، فينفى عنه أنه من قيس ، وإذن فكيف ينبح دونها ، كما ينفى عنه الشرف فى تميم لأنه لا يحل فى رءوسها ، وكنى عن ذلك باللهى جمع لهاة ، وهى مداخل الطعام فى الحلق ، والغلاصم جمع غلصمة ، وهى ما اتصل باللهاة .

(٣) يريد بالتى هى أعرف الكلمة الصائبة التى لا ترد .

(٤) الزيادة من شرح السيرافى المجلد الثالث الورقة ٢٠٩ .

(٥) يمدح الشاعر الزبرقان فيقول : إنه سيد قومه وأشهرهم ، وإنه إذا تغرب =

وتقول (كأنك لم [١] تأتنا فنحدثَك) ، وقال رجل من بني دارم :

كأنك لم تَذْبَحْ لأهلك نعجةً فيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِناء إهابُها

ويقال فى الاستفهام (أتأتينا فنحدثَك) . قال الشاعر :

ألم تسأل فتُخْبِرَكَ الرسومُ على فِرْتاجَ [٢] والطللُ القديمُ

ويقال فى العرْض (ألا تأتينا فنكرمَك) . ويقال فى التمنى (ليت زيدا عندنا فيحدثَنا) ، وقد قرئ (ودّوا لو تدهن ، فيدهنون [٣]) وقال مهلهل :

فلو نُشِرَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ فيُخْبَرَ بالذنائب أىُّ زِيرِ [٤]

وقال أميّة بن أبى الصَّلْت :

= شخص من سعد ، رهطه ، فسئل عن نسبه ، انتسب إليه لشرفه ومكانته . واستشهد سيبويه بهذا البيت والذى قبله على نصب الفاء بعد النفى مع دخول إلا بعده للايجاب ، وقد أدخلهما فى الوجه الثانى من معانى النفى ، على نحو ما صنع ابن مضاء . انظر كتاب سيبويه ٤٢٠/١ .

(١) يلاحظ أن النفى هنا بعد كأن ينقل السلب إلى الإيجاب ، ومع ذلك فالفعل ينصب !

(٢) فرتاج : موضع .

(٣) الرفع هنا إما على العطف أو على القطع .

(٤) الذنائب : الموضع الذى به قبر كليب ، وكان يسمى المهلهل أخاه زير النساء . وأى زير مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير أى زير أنا .

ألا رسولَ لنا منّا فيُخبِرَنَا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُجرَانا [١]

ويقال فى التحضيض (هلا زرت زيدا فيكرمَكَ). ويقال فى الدعاء (اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فتهلكَ)، وقال الله عز وجل: (لولا أخرتنى إلى أجل قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكن من الصالحين). وقد نصبت العرب بعدها [٢] فى الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه، قال الشاعر:

سأتركُ منزلى لبنى تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستَرِيحَا

وقال الأعشى:

ومُنّتَ لا تجزوننى عند ذاكمُ
ولكن سيجزينى الإلهُ فيُعقِبا [٣]

وقال طرفة:

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذُّلُّ وَسْطَها
ويأوى إليها المستجيرُ فَيُعْصَمَا [٤]

(١) يقول أمية: إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته فى القبر إلى أن يبعث، فيتمنى أن يعود رسول من الأموات ليخبرنا بحقيقة ذلك، وضرب المجرى والغاية مثلا، وأصلهما فى السباق بين الخيل.

(٢) يريد بعد الفاء.

(٣) يجوز أن تكون كلمة (فيعقبا) منصوبة لاتصال نون التوكيد الخفيفة بها، وإذن لا يكون الفعل منصوبا بعد الفاء، ولا يكون فيه شاهد.

(٤) كنى بالهضبة عن منعة قومه وعزتهم.

[جواز العطف والقطع مع فاء السببية]

وهذه المواضع التي ينصب فيها مابعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء[1] ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك (لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه) ، إن نصب كان المعنى لا يشتم حتى[2] لا يؤذيه ، فالشتم من أنواع الأذى ، وإن رفع كان المعنى [على القطع أى فهو يؤذيه] وإن جزم (يؤذيه) ، وعطف على قوله (يشتم) ، كان المعنى فإن الشتم يؤذيه ، أى من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة :

ولا زال قَبْرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ
عليه من الوسمىِّ جَوْدٌ ووابِلُ
فيُنْبِتُ حَوْذَانًا وعوْفًا مُنَوِّرًا
سأُتْبِعُهُ من خيرِ ما قال قائِلُ

فلم يجعل (ينبت) جوابا ، ولكنه قطع . ولو نصب لجاز ، وقال[3] :

---

(١) أى الاستئناف وتقدير الفعل كأن قبله مبتدأ محذوفا .

(٢) فى الأصل : ولا . والعبارات فى هذا الموضع مضطربة اضطرابا شديدا ، وقد أصلحناها بما يستقيم مع السياق .

(٣) هو جميل بن معمر والبيت مطلع قصيدة له .

أَلم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَــوَاءَ فيَنْطِقُ
وهل تُخْبِرَنْكَ اليوم بيداء سَمْلَقُ (١)

وتقول: (حسبته شتمنى فأَثِبَ عليه)، إذا لم يقع الوثوب، ومعناه لو شتمنى لو ثبت عليـه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، لأن هذا بمنزلة قولك (أليست (٢) قد فعلت، فأفعل)

وقال بعض الحارثيين:

غـير أنا لم تأتنا بيقيـنٍ فَنُرَجِّى ونكثِرُ التأميـلا

أى فنحن نرجِّى

[واو المعية]

الكلام فى الواو: الواو تنصب ما بعدها فى غير الواجب؛ ومعناها فى النصب معنى مع، قال الأخطل (٣)

لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتىَ مثـله
عارٌ عليك — إذا فعلتَ — عظيمُ

وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أى لا تجمع بينهما، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك

---

(١) السملق: التى لاشىء بها.
(٢) فى الأصل: أليس، وقد أصلحناها من كتاب سيبويه، لأن العبارة هنا منقولة من الكتاب. انظر الكتاب ١/٤٢٢.
(٣) هكذا فى كتاب سيبويه ١/٤٢٤، وفى كتاب فرحة الأديب للغندجانى، الورقة ٥٧ أنه للمتوكل الليثى، وقيل هو لأبى الأسود الدؤلى.

و وجب له شرب اللبن ، أى أنت ممن يشرب اللبن . قال جرير :

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتبلغْ أذاتهُ
فإنكَ إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتجْهَلِ (١)

نهاه عن الفعلين ، وقال الحطيئة :

ألمْ أكُ جارَكُمْ وتكونَ بيني
وبينكُمُ المودَّةُ والإخاء

هذا واجب فى المعنى ، فكان يجب أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ الاستفهام . وقال دريد بن الصِّمَّة :

قتلتُ بعبد الله خيْرَ لِداتِهِ
ذؤاباً (٢) فلم أفخر بذاك وأجْزَعا

أراد أنى لم أفخر به وأنا جزع ، إنما فخرت به غير جزع . ويقال فى النفى : (لا يسعنى شىء ويعجزَ عنك) أى مع عجزه عنك . وتقول فى الأمر (إيتنِى وآتيَك) ، وإن أردت الأمر أدخلت اللام ، فتقول (ولآتك) ، وقال الله عز وجل (ولما يعلم الله الذين جاهدُوا منكم ويعلمَ الصابرين) ، وقرأها بعضهم (ويعلمِ الصابرين)

---

(١) المولى فى البيت : ابن العم . وتجهل من الجهل بمعنى الحمق . والبيت شاهد على الجزم .

(٢) هو ذؤاب الأسدى الذى قتل عبد الله بن الصمة ، أو قتله أحد قومه ، وقد قتله به دريد . والشاهد فى أنه نصب (أجزع) ، يريد أنه لم يجمع بين الفخر والجزع .

بالجزم . وقال الله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، وإن شئت جعلت (وتكتموا) على العطف ، وقال الله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونُ) ، قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع ، وقال الأعشى :

فقلت ادعِي وأدعُوَ إن أندى
لصوتٍ أن ينادىَ داعيانِ (١)

ومن النصب قوله :

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني
أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢)

فقوله : وتقرَّ منصوب بإضمار أنْ كأنه قال : للبس وأن تقر أى وقرة عيني ، وقال الأعشى :

لقد كان فى حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ
تقَضِّى لُبَاناتٍ ويسأمَ سائمُ (٣)

---

(١) أندى : أبعد صوتا من الندى ، وهو الصوت .

(٢) الشفوف : الثياب الرقيقة التي تصف البدن . والشاهد فى البيت أن الفعل نصب بعد الواو ، وقد عطف على اسم ، لا على فعل ، وليس هناك ما يبرر النصب .

(٣) الثواء : الإقامة وهو بدل من حول . وقد روى البيت : (تُقَضَّى لبانات ويسأمُ سائم) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

على من روى تَقَضَّى على [أنه] اسم كان . وقال كعب الغنوى :

وما أنا للشيء الذى ليسَ نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول

يجوز فى يغضب الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون داخلا فى صلة الذى ، معطوفا على قوله : (ليس نافعى) ، والنصب عطف على (الشىء) ، كما قال (وتقر عينى) . وقد رُدّ على سيبويه فى هذا[1] . والأظهر أنه بمنزلة قوله (ليس زيد قائما و يقعد عمرو) أى مع قعود عمرو ، ويقال (دعنى ولا أعودُ) ، فهذا أوجب على نفسه أن لا يعودَ فقطع ، ومثله فى القطع [قول قيس بن زهير] :

فلا يَدْعُنِى قومى صريحا لحرّةٍ
لئن كنتُ مقتولا ويَسْلَمُ عامرُ[2] .

---

(١) الذى رد عليه فى ذلك هو المبرد ، لأن سيبويه فضل النصب على الرفع ، وفضل المبرد فى البيت الرفع على النصب ، انظر كتاب سيبويه ٤٢٦/١ ، وانظر المقتضب للمبرد المجلد الثانى الورقة ١٥٤ ، إذ يقول : وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع ، وليس القول عندى كما قال .

(٢) ومعنى البيت أننى إن قتلت ، وعامر — وهو عامر بن الطفيل — سالم من القتل ، فلست بصريح النسب لأمٍّ حرة ، يعنى أن ذلك لن يكون .

[فصل] (١)

[الدعوة إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث]

ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولِمَ رُفِع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق [بين ذلك و] بين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لِمَ حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل ، الذى هو الرفع ، للفاعل ، وأعطى الأخف ، الذى هو النصب ، للمفعول ، لأن الفاعل واحد ، والمفعولات

---

(١) زدنا هنا أيضا كلمة فصل ، وقطعنا الكلام عما قبله ؛ لأنه كلام مستقل ، وفى النسخة الأصلية بياض بينه وبين الكلام السابق .

كثيرة ، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون[١] . فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر ، الذى يوقع العلم .

[أقسام العلل الثوانى]

وهذه العلل الثوانى على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة فى كتب النحويين . والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثوانى ، أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا[٢] بالنظر ، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ! وذلك فى بعض المواضع . فمثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين ، أو كلمة واحدة ، مثل قولنا (أكرمِ القوم) ، وقال تعالى : (قُمِ الليل) ، وقال تعالى : (واذكُرِ اسم ربِّك) ، ويقال (مدَّ ويمدّ

---

(١) انظر ذلك فى السيرافى على سيبويه ، المجلد الأول الورقة ٢٦٥ ، وكذلك الخصائص لابن جنى ١/٤٧ .

(٢) فى الأصل : منه .

ومُدَّ). وآخر الأمر موقوف ، مثل (اضربْ) فاجتمعت الدال إلى الدال ، والأولى ساكنة ، فحركت الثانية لالتقائهما ، فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة فى حال الوصل [فعلت] . تقول (مُرْ يافتى) فأما (أكرمِ القوم) وأمثاله ، فلا يمكن [فيه] إلا التحريك ، فيقال : لِمَ حُرِّكت الميم من أكرمِ ، وهو أمر ، فيقال له : لأنه لقى ساكنا آخر ، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولَمَ لمْ يترك ساكنين ؟! فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق . فهذه قاطعة وهى ثانية . وكذلك قولهم : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع [1] ، وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أُمِر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلِمَ دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد ، وكل فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلمَ [لمْ] يترك أوله كذلك [2] ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن ، وهى ثانية . وكذلك

---

(١) يريد الفعل المضارع الذى يزاد فى أوله الألف أو الياء أو التاء أو النون .

(٢) يريد لِمَ لمْ يترك ساكنا .

(ميعاد وميزان) وما أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما مِوْعاد ومِوْزان . والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن ، ففاء الفعل واو ، ويقال فى جمعهما (مواعيد وموازين) وفى تصغيرهما (مُوَيْعيد ومُوَيْزِين) فأُبدِل من الواو ياء لسكونها ، وانكسار ماقبلها ، وكل واو سكنت ، وانكسر ماقبلها ، فإنها تُبْدَل ياء ، فإن قيل : لِمَ أُبدل منها ياء ، ولم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان ، فهذه [علة] واضحة أيضا ، ولكن يُسْتَغْنَى عنها .

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع أُعْرِب ، لشبهه بالاسم ، ويُكتفَى فى ذلك بأن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ، ولا النون الخفيفة ، ولا الشديدة ، فإنه معرب ، فإن قيل : (يضربُ) لِمَ أُعْرِب ؟ قيل . لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير المؤنث ، ولا نون خفيفة ، ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب . فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبهَ الاسم ، فى أنه يصلح — إذا أطلق — للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن رجلا وغيره من النكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعَه على معين ، أدخل عليه الألف واللام

فأزال عمومه ، وكذلك الذى فى أوله الزوائد من الأفعال ، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف ، فهذا عام يخصّص بحرف من أوله ، وهذا عام يخصّص بحرف من أوله ، فأعْرب الفعل لهذا الشبه . وأشبهه أيضا فى دخول لام التوكيد عليه[1]، يقال: [إن زيدا لقائم] و(إن زيدا ليقوم) . ويقولون : أعرب الاسم ؛ لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة : يكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، ولولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أُعرب . قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودة فى الفعل ، وذلك : أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ، وزيدا عمرا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : (لا يضرب زيد عمرا) لولا الرفع والجزم ، ما عرف النفى من النهى ، وكذلك إذا قلنا : (لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن) لولا النصب والجزم

---

(١) ذكر ابن مضاء هنا للنحاة علتين لإعراب الفعل وهما أولا صلاحيته إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، ويخصص بحرف من الحروف كالاسم ، وثانيا دخول لام الابتداء عليه ، تقول إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم ، وهذان الشبهان اللذان أعرب من أجلهما الفعل إنما ساقهما نحاة البصرة . انظر المقتضب للمبرد المجلد الثانى ، الورقة ١٤٥ وما بعدها ، والسيرافى على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٢٣ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص ٢٢٤ .

[والرفع] لما عرف النهى عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النهى عن الجمع ، ومن النهى عن [الأول وأن] الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية ، وموجبة ، ومنهيا عنها ، ومأمورا بها ، وشروطا ، ومشروطة ، ومخبرا بها ، ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء(١) . وأيضا فإن الشىء لا يقاس على الشىء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشىء المقيس عليه معلومُ الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم فى الأصل موجودة فى الفرع .

[الدعوة إلى إلغاء القياس]

والعرب [أمة] حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشىء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع(٢) . وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ، ولم يقبل قوله ، فلِمَ ينسبون إلى

---

(١) يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة ، إذ يبين أن العلة التى وضعوها لإعراب الأسماء موجودة فى الأفعال ، وقد كان بعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل فى الإعراب كالأسماء . انظر المسائل الخلافية فى النحو للعكبرى : مخطوطة بدار الكتب فى مجموع رقم ٢٨ ش نحو ، الورقة ١٠٠ .

(٢) يلاحظ ابن مضاء هنا أن النحاة لم يدرسوا القياس دراسة صحيحة كما يعرفها الفقهاء ، وقد كان ذلك سبب خلط كثير عندهم . ومن المعروف أنه لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم .

العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضا . وذلك : أنهم لايقيسون الشيء ، ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ! وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل (١) ، وتشبيههم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل (٢) . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهُ قليلا ، وذلك أنهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال فى أنها فروع — كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء (٣) ! — فإذا كان فى الاسم علتان (٤) ، أو واحدة تقوم مقام علتين ، [فإن] كل واحدة من العلتين تجعله فرعا ، مُنِع مامنع الفعل ، وهوالخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٥٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/٢٧٩ وانظر المقتضب للمبرد ، المجلد الرابع ، الورقة ٢١٥ . وانظر الإنصاف ص ٨١ وما بعدها .

(٣) يستشكل ابن مضاء على النحاة ، فهم تارة يجعلون الأسماء فروعا للأفعال ، وتارة يجعلون الأفعال فروعا للأسماء !

(٤) جعل النحاة المنع من الصرف فى الأسماء لعلتين : إحداهما ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، وقد توجد علة واحدة تقوم مقام العلتين ، وهى ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وصيغة منتهى الجموع . أما العلة المعنوية ، فهى : العلمية ، والوصفية ، أو كما يقول ابن مضاء التعريف والصفة ، والعلة اللفظية هى : العجمة ، والتأنيث ، والتركيب المزجى =

[المزجي] ، والعدل ، والجمع الذى لا نظير (١) له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألفَ التأنيث . وذلك : أن التعريف ثان للتنكير ، والأعجميَّ من الأسماء فرع فى كلام العرب ، والصفةَ بعد الموصوف بها ، والتأنيثَ فرع على التذكير ، والتركيبَ فرع على المفردات ، والمعدولَ فرع بعد المعدول عنه ، والجمعَ فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسمُ المذكَّرُ المؤنثَ . وأما وزن الفعل المختص به فبيِّن . والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله (٢) ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفَّ ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء (٣) غيرها أكثر استعمالا منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له . وليس يُحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل ، التى تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل . هذا لو كان بيِّنا ، فكيف به وهو ما هو فى

والعدل ، ووزن الفعل ، والألف والنون الزائدتان ، وتمنع الستة كلها مع التعريف أو العلمية ، وتمنع ثلاثة منها مع الصفة أو الوصفية ، وهى العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون .

(١) يريد صيغة منتهى الجموع .

(٢) انظر السيرافى المجلد الأول ، الورقة ٨٦

(٣) يريد الأسماء الممنوعة من الصرف .

الضعف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم الخفض . وهذان إنما هما للأفعال ، فلولا شبه الأفعال ، لما سقط منها مايسقط من الأفعال ! قيل : نجد فى الأسماء ماهو أشد شبها بالأفعال من هذه الأسماء التى لاتنصرف ، وهى منصرفة ، نحو (أقام إقامة) ، وما أشبهه ، (فإقامة) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على مايدل عليه من الحدث ، وعامل — على مذهبهم — كالفعل ، وهو مؤكّد له ، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأنيث ، والتأكيد والعمل ، ودلالة[1] الاشتقاق ، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام ، ففيه أنه لايثنّى ، ولايجمع ، كما أن الفعل كذلك .

[مثال للعلل الفاسدة]

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد [المبرد] : إن نون ضمير جماعة المؤنث ، إنما حرك ؛ لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربْنَ ويضربْنَ) وقال فيما قبلها : إنها أسكنت ، لئلا يجتمع أربع متحركات ؛ لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد ، فجعل سكون الحرف الذى قبل النون ، من أجل حركة النون ، وجعل حركة

---

(١) فى الأصل : وزيادة .

النون ، من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد . ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا . وكان الأعلم [١] — رحمه الله — على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثوانى ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السُّهَيلى [٢] على شاكلته — رحمه الله — يولع بها ، ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالا فى الصنعة وبصرا بها .

وكما أنا لانسأل عن عين عِظْلِم [٣] ، وجيم جَعفر ، وباء بُرْثُن ، لَم فتحت هذه ، وضُمت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضا لانسأل عن رفع (زيد) ، فإن قيل : زيد متغير الآخر ، قيل : كذلك عِظْلِم ، يقال فى تصغيره بالضم ، وفى جمعه على فعالِل بالفتح . فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال يخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأُوَل ، الرفع

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى ، المعروف بالأعلم النحوى ، كان عالما بالعربية واللغة ، ولد سنة عشر وأربعمائة ، وتوفى بأشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .

(٢) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالكى النحوى الحافظ ، وهو صاحب الروض الأنف ، ولد بمالقة سنة ٥٠٨ هـ ، وتوفى بمراكش سنة ٥٨١ هـ .

(٣) فى الأصل : عظيم .

بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يُسَمَّ فاعله ؛ والنصب بكونه مفعولا ؛ والخفض بكونه مضافا إليه ، صار الآخِرُ كالحرف الأول الذى يُضَم فى حال ، ويُفتَح فى حال ، ويُكسَر فى حال ، يكسر فى حال الإفراد ، ويفتح فى حال الجمع ، ويضم فى حال التصغير .

[الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية]

ومما ينبغى أن يسقط من النحو (ابْنِ من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال (فُعْل) ، فيقول قائل : (بوع) أصله بُيْع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها ؛ لأن النطق بها ثقيل . قالت العرب : (موقن وموسر) أصل مُوقن : ميْقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله أيقن ، ففاء الفعل منه ياء ، وكذلك ينبغى أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء ، كما أن أكرم اسم الفاعل منه مكرم ، ففاء الفعل وهى الكاف ، هى فاء اسم الفاعل فى مكرم ، وكذلك كل اسم فاعل صحيح ، فاؤه فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول فى جمع موسر : (مياسير) ، وفى تصغيره (مييسر) ، لما زالت علة إبدال الياء واوا ، وهى سكونها وانضمام ماقبلها ، رجع إلى أصله[1] . ومن قال (بيع) بالكسر كسر الباء ؛ لتصح الياء ، كما قالت العرب

(١) انظر المقتضب المجلد الثانى ، الورقة ٢٧٥ .

(بِيض وعِين وغِيد) فى جمع بيضاء وعيناء وغيداء ، وكذلك المذكر (١) ، لأن فعلاء يجمع على فُعْل (كحمراء وحُمْر وشقراء وشُقْر) ، والقياس أن يقال (بُيْض (٢) وغُيْد وعُيْن) لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوا . وأما أى الرأيين هو الصواب ؟ فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة من أبدل الياء واوا أن يوعا مفرد ، وحَمْله على موسر ونظرائه أولى من الحمل على الجمع ، وأيضا فإنا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأولُ الآخر ، قالوا ميعاد وميزان فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولافتحة ، لتصح الواو ، وكذلك الأمر مما فاؤه واو نحو (اِيجل و اِيسق (٣)) ، وكذلك (رياض وثياب) أصلهما رواض وثواب ، فأُبدِل من الواو ياء لانكسار ماقبلها ولشروط أُخَر . وكذلك (صام صياما وقام قياما) أصلهما : صوام وقوام

---

(١) يريد أن أفعل المذكر يجمع على فعل مثل أبيض وأحمر فجمعهما بيض وحمر .

(٢) انظر المقتضب ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩ .

(٣) هذه لغة فيما فاؤه واو . انظر المقتضب المجلد الأول ، الورقة ٣٩ ، ويقول ابن الأنبارى إن فى وجل يوجل أربع لغات إحداها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية ياجل فقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو يَيْجَل مثل سيد وميت ، واللغة الرابعة يِيجل بكسر الياء . انظر الإنصاف ص ٣٢٧ .

فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها . وكذلك (غُزِى ودُعِى)، وكل ما لامه واو إذا بُنِيَ [لما] لم يسم فاعله . وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال (رأيت غازيا) ، وكذلك قيل وسيق على اللغة الفصيحة . فهذا كله يتبع فيه الآخِرُ الأول . وحجة من قال (بيع) بالكسر قياسه على بيض ، وإبدالُ الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ؛ لأن الياء أخف ، وهى الغالبة على الواو . وكما يتبع الآخِرُ الأولَ كذلك يتبع الأولُ الآخرَ ، قالوا فى تصغير شيخ (شِيَيْخ)[1] وكسرت الشين من أجل الياء ، وقالوا فى الأمر من الثلاثى المضموم العين بضم ألف الوصل ؛ لانضمام العين نحو (اقتل واخرج) وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة ، كما هى فيما عينه مفتوحة أو مكسورة . ومما يتبع فيه الأولُ الآخر (امرُؤٌ وابنُمٌ) ، إلا أن المواضع التى يتبع فيها الآخرُ الأول أكثر فى كلام العرب من المواضع التى يتبع فيها الأولُ الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو ، (وَكِيلَ و بِيعَ) أفصح من (كول و بوع) . فهذا على ثلاثة أقسام : ما يرد [فيه] الآخر إلى الأول لا غير ، وما يرد الأول إلى

(١) فى اللسان تصغير الشيخ شييخ بضم الشين وشييخ بكسر الشين ولا تقل شويخ .

الآخر لاغير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى الآخر ؛ إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح ؛ فترجح بهذا أن قول من يقول (بيع) أظهر . وهذا فى مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت فيه أطناب القول ، مع قلة جَداه وعدم الافتقار إليه . والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه ! .

[الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا]

ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا ، كاختلافهم فى [علة] رفع الفاعل[١] ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه ، من العلل الثوانى ، وغيرها ، مما لا يفيد نطقا ، كاختلافهم فى رافع المبتدأ[٢] ، وناصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل[٣] معا ، وعلى الجملة كل [اختلاف] فيما لا يفيد نطقاً . كمل والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبده ، وسلم تسليما .

---

(١) انظر فى اختلاف النحاة فى رفع الفاعل لم رفع كتاب الإنصاف ص ٤٠ والهمع للسيوطى ١٥٩/١ .

(٢) انظر الانصاف ص ٢١ والهمع ٩٤/١ .

(٣) انظر ذلك فى كتاب الإنصاف ص ٤٠ والهمع ١٦٥/١ .

فهرس الأعلام

ابن أبي زرع ٥
ابن أبي زيد ٧
ابن الأنبارى ٨٥ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٦٢
ابن بشكوال ١٠
ابن تومرت ٣ ، ٤ ، ١٥
ابن جنى (أبو الفتح) ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٥٢
ابن حبيب ٧
ابن حنبل ٧
ابن خروف ١٢
ابن خلدون ٤
ابن خلكان ٦ ، ٨٥
ابن رشد ٣ ، ٦
ابن الرماك ١٠ ، ١٢
ابن زهر ٣
ابن سحنون ١٠
ابن طفيل ٣ ، ٦
ابن فرحون ٩ ، ١٠
ابن مضاء (المؤلف) ا ، ب ، د ، ٨ — ١٢ ، ١٥ — ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٥٥ — ١٥٧
ابن ولاد ١٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧
ابن يعيش ١٠١ ، ١٠٩
ابن يونس ٧
أبو الأسود الدؤلى ١١٥ ، ١١٩ ، ١٤٧
أبو بكر بن الجد ٨
أبو تمام ٩٥
أبو حنيفة ٧
أبو حيان ١٢ ، ١٦ ، ٤٥ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٩
أبو خراشة ٥٤
أبو داود ٨
أبو عبيدة ٣٠ ، ٦٤
أبو عثمان بكر المازنى ٣٠ ، ٣١ ، ٩٥ ، ١٢٢ ، ١٢٨
أبو القاسم السهيلى ١٥ ، ١٦ ، ١٦٠
أبو محمد القندجانى ١٢١ ، ١٤٧
أبو النجم ١٤٢
الأخطل ١٤٧
الأخفش أبو الحسن ٤٨ ، ١٢٢ — ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨

الأعشى ١١٨ ، ١٤٥ ، ١٤٩
الأعلم الشنتمرى ١٦٠
أمية بن أبى الصلت ١٤٤ ، ١٤٥
البرادعى ٧
برزة ٨٤
البخارى ٥
الجاحظ ب ، ٤٨ ، ٩٥
الجرمى ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٨
جرير ٨٣ ، ٨٤ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٨
جميل بن معمر ١٤٦
الحارث بن كلدة ١٤٠
الحطيئة ١٤٨
الحكم المستنصر بالله الأموى ٥
الخليل بن احمد ب ، ٤٦ ، ٨٥ ، ٨٦
خولان ١١٩
دريد بن الصمة ١٤٨
دماذ ٣٠ ، ٦٤
ذؤاب الأسدى ١٤٨
الربيع بن ضبع الفزارى ١٣٢
الزبرقان ١٤٣
الزركشى (صاحب المعجب) ٤ ، ٧
الزيادى ١٣٣
زيد الخيل ١٣٩
سحنون ٧
سليمان بن عبد الملك ١٤٢
سيبويه ١٠ ، ١٢ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٧ — ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٠ — ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٠ — ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ — ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧
السيرافى ١٢ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٠ — ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٨
السيوطى ١٠ ، ١٦ ، ١٠٣ ، ١٦٤
الشافعى ٧
طرفة ١٤٥
طفيل الغنوى ١١١
عامر بن جوين الطائى ١٠٤
عامر بن الطفيل ١٥٠
عبد شمس ١١١ ، ١٢١
عبد الله بن الصمة ١٤٨
عبد الملك ١٤٠
عبد المؤمن بن على ٤ ، ٥ ، ١٥
عدى بن زيد ١٢٢
العكبرى ١٥٦
علقمة ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٩
عمر بن أبى ربيعة ١١١ ، ١١٢
عمر بن لجأ ٨٤ ، ١٣١
عياش ١٠

القراء ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٠

الفرزدق ١١١ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٤٣

قيس بن زهير ١٥٠

الكسائى ١٠٦ — ١٠٩ ، ١١٧

كعب الغنوى ١٥٠

كليب ١٤٤

اللعين المنقرى ١٤٣

ماسويه ٥١ ، ٥٢

مالك ٧

المبرد ٣٦ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩

المتوكل الليثى ١٤٧

المرار الأسدى ١١١

المراكشى ٣ ، ٤ ، ٥

المقرى (صاحب نفح الطيب) ٦

مهلهل ١٤٤

النابغة ١٤٦

النمر بن تولب ١٣١

هاشم ١١١

هدبة بن الخشرم العذرى ١٣١

هريرة ١١٩

ياقوت ٨٥

يعقوب بن يوسف ٦ ، ٧ — ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٥

يوسف بن عبد المؤمن (أبو يعقوب) ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥